

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص شؤون اقتصادية ودولية

تقييم السياسة النقدية في الجزائر 2000 – 2012

إشراف الأستاذ:
فضيلي عبد الحليم

إعداد الطالبة:
تيفوتي رتيبة

الدفعة الرابعة
2013 – 2014

كلمة شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف عبد الحليم فضيلي على توجيهاته وتصويباته والمساعدة التي قدمها لي لإنجاز هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى طاقم مكتبة بنك الجزائر والتي قامت بإهدائي التقارير السنوية عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر.

دون أن أنسى طاقم مكتبة المدرسة الوطنية للصيرفة ومكتبة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الإهداء

إلى كل من علمني شيئاً في حياتي

أهدي هذا العمل المتواضع

رتيبة

خطة البحث

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني : إستراتيجية السياسة النقدية

المبحث الثالث : تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي

الفصل الثاني : واقع السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الأول : مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني : استراتيجية السلطة النقدية في مجال السياسة النقدية

المبحث الثالث : الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة

الفصل الثالث : فعالية السياسة النقدية في الجزائر بين 2000 و 2012

المبحث الأول : دراسة أثر السياسة النقدية على الواقع الاقتصادي

المبحث الثاني : استقلالية السلطة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث : شفافية السياسة النقدية في الجزائر

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
64	الجدول رقم (1-2) : الأدوات المباشرة مقابل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
77	الجدول رقم (1-3) : تطور الناتج المحلي الاجمالي
78	الجدول رقم (2-3) : تطور أسعار برميل البترول.
79	الجدول رقم (3-3) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط أو القطاع
79	الجدول رقم (4-3) : نسبة النمو خارج المحروقات
81	الجدول رقم (5-3) : تطور قيمة الصادرات
81	الجدول رقم (6-3) : تطور الصادرات خارج المحروقات
82	الجدول رقم (7-3) : نسبة الصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات
82	الجدول رقم (8-3) : تطور الواردات
83	الجدول رقم (9-3) : هيكل الواردات
84	الجدول رقم (10-3) : نسبة نوع السلع المستوردة الى اجمالي الواردات
85	الجدول رقم (11-3) : الميزان التجاري
86	الجدول رقم (12-3) : ايرادات الميزانية
87	الجدول رقم (13-3) : هيكل الإيرادات
88	الجدول رقم (14-3) : اجمالي النفقات العمومية
90	الجدول رقم (15-3) : هيكل النفقات العمومية
90	الجدول رقم (16-3) : نسبة كل نوع من النفقات إلى اجمالي النفقات و صافي الاقراض
93	الجدول رقم (17-3) : تطور أسعار الصرف
94	الجدول رقم (18-3) : صافي الموجودات الخارجية
95	الجدول رقم (19-3) : المديونية الخارجية
96	الجدول رقم (20-3) : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2012
98	الجدول رقم (21-3) : نسبة النقود إلى اجمالي النقود و شبه النقود
98	الجدول رقم (22-3) : نسبة السيولة
99	الجدول رقم (23-3) : المضاعف النقدي
100	الجدول رقم (24-3) : القروض إلى الاقتصاد
101	الجدول رقم (25-3) : توزيع القروض حسب القطاع
102	الجدول رقم (26-3) : القروض إلى الدولة
103	الجدول رقم (27-3) : التضخم في الجزائر
107	الجدول رقم (28-3) : امتصاص السيولة
119	الجدول رقم (29-3) : المحافظ
121	الجدول رقم (30-3) : صياغة السياسة النقدية
122	الجدول رقم (31-3) : الأهداف
123	الجدول رقم (32-3) : حدود إقراض الحكومة
126	الجدول رقم (33-3) : استقلالية البنك المركزي حسب قانون 10-90

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	انتقال السياسة النقدية في التصور الكينزي	(1-1)
72	عملية التحول في الجزائر	(2-1)

قائمة الملحق

العنوان	رقم الملحق
فعالية قنوات الانتقال	01
فعالية أدوات السياسة النقدية اختبار ثنائي المتغير	02
فعالية أدوات السياسة النقدية اختبار ثلاثي المتغير	03

قائمة المختصرات:

بالفرنسية:

PSRE: le plan de soutien à relance économique 2001-2004.

PCSC: le plan complémentaire de soutien à la croissance 2005-2009.

PDQ: le plan de développement quinquennal 2010-2014.

NSDD: normes spécial du diffusion des données.

SGDD: système générale du diffusion des données.

SNDD+: normes spécial du diffusion des données+

CMAC: communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale.

PDR: préteur de dernier ressort

بالانجليزية :

VAR: vectorial auto regressive

DGP: domestic general product

t-bill: treasury bill

ملخص

تعد السياسة النقدية في الجزائر من السياسات الاقتصادية الكلية و تهدف إلى استقرار الأسعار و دعم النمو. و لتقييم أدائها و مدى تحقيقها للهدف النهائي، تطرح هذه المذكرة نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 و تحاول أن تجيب على مدى فعالية أدواتها في تحقيق الأهداف المرسومة .

و مما توصل إليه البحث أنه مع الوضع النقدي الذي يعرف فائضا هيكليا في العرض النقدي ناتج بصفة أساسية عن تطور الموجودات الخارجية الصافية، تدخل بنك الجزائر بواسطة ثلاث وسائل لإمتصاص السيولة هي الاحتياطي الالزامي أين رفع منه ست مرات خلال الفترة، و استطاع أن يمتص نسبة من فائض السيولة، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة التي أدرجت ابتداء من سنة 2005 و قامت بامتصاص سيولات معتبرة، أخيرا سياسة استرجاع السيولة و التي كانت الأكثر فعالية في امتصاص السيولة المصرفية، حيث بدأ تفعيلها منذ سنة 2002. رغم ذلك بقيت الكتلة النقدية في ارتفاع و خروج كمية معتبرة من السيولة للتداول خارج الجهاز المصرفي، ضعف من سيطرت بنك الجزائر على الكتلة النقدية. و في ظرف يتميز بالسيولة المصرفية لم تلجأ البنوك لإعادة التمويل من بنك الجزائر أين توقف العمل بوسيلة إعادة الخصم منذ 2004.

رغم ذلك كان تأثير الأدوات سلبيا على النمو الاقتصادي بحيث أثرت الاحتياطات الالزامية على القروض الموجهة للقطاع الخاص و بالتالي على النمو خارج المحروقات. إن الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تحد من فعالية السياسة النقدية و التي تتطلب فعالية أدواتها وجود سوق مالية نشطة تربط القطاع النقدي بالقطاع الحقيقي. أما بالنسبة لاستقلالية السلطة النقدية في الجزائر فقد تراجعت قليلا عما كانت عليه في التسعينات بصدور الأمر 03-11 و بعده الأمر 10-04 علما أنها كانت تتمتع باستقلالية متوسطة و غير كافية، و فيما يخص شفافية العمل و رغم استجابته لبعض المعايير إلا أنه ما زالت بعض المؤشرات غير واضحة للجمهور . و لهذا يجب الرفع من استقلالية السلطة النقدية و إضفاء شفافية أكبر على عملها بواسطة التشريعات و التنظيمات و تسخير وسائل الاعلام لخدمة هذا الغرض. و أيضا تفعيل هدف النمو بتسخير أدوات السياسة النقدية لخدمته و توجيه المدخرات و القروض لتمويل المشاريع في القطاعات المنتجة و الرفع من كفاءة الجهاز المصرفي و الأسواق المالية.

الكلمات الدالة: سياسة نقدية، بنك الجزائر، العرض النقدي الاحتياطي الالزامي، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، استرجاع السيولة، إعادة الخصم، استقرار الأسعار ، نمو خارج المحروقات.

Résumé

La politique monétaire en Algérie est parmi les politiques macro-économiques qui visent à la stabilité des prix et à soutenir la croissance. Pour évaluer son efficacité et les objectifs à atteindre, ce mémoire prévoit l'étude de la politique monétaire en Algérie durant la période 2000-2012 et donne une réponse sur l'efficacité d'emploi des différents outils pour atteindre les objectifs fixés.

La situation monétaire a connu un excédent structurel de la masse monétaire résultant principalement du développement des avoirs extérieurs nets, l'intervention de la Banque d'Algérie se fait par trois moyens pour absorber la liquidité qui sont : la réserve obligatoire qui a augmenté six fois au cours de la période, et a pu absorber une partie de l'excès de liquidité, la facilité de dépôt introduite depuis l'année 2005, et enfin la reprise de liquidité considérée la plus efficace pour l'absorption de la liquidité bancaire et mise en place en 2002.

Malgré tout, la masse monétaire ne cesse d'augmenter et la sortie d'une liquidité considérable en circulation hors du système bancaire, faiblesse dans l'influence de la Banque d'Algérie sur la masse monétaire. Et dans des circonstances caractérisées par la forte liquidité bancaires, les banques n'ont pas recours au refinancement auprès de la Banque d'Algérie d'où l'arrêt de réescompte mis en place depuis 2004.

Néanmoins, l'effet des outils de la politique monétaire a influé négativement la croissance économique ainsi que les réserves obligatoires sur les prêts destinés au secteur privé, et donc sur la croissance hors hydrocarbures. Les déséquilibres structurels qu'a connus l'économie algérienne limitent l'efficacité de la politique monétaire et l'efficacité des outils qui nécessitent la présence de marchés financiers actifs reliant le secteur monétaire au secteur réel.

Quant à l'indépendance de l'autorité monétaire en Algérie elle a légèrement diminué par rapport aux années quatre vingt-dix après l'apparition de l'ordre 11-03 et ensuite l'ordre 04-10, sachant que son indépendance est moyenne et insuffisante, et en ce qui concerne la transparence des opérations et en dépit de sa réponse à certains critères, certains indices ne sont pas encore clairs pour le public.

Pour cela, il faut renforcer l'indépendance de l'autorité monétaire et donner une plus grande transparence aux opérations avec législation et réglementation et exploiter les médias pour servir cet objectif. activer également l'objectif de consolider la croissance et charger les outils de politique monétaire pour l'atteindre. exploiter l'épargne et orienter les prêts pour financer des projets dans les secteurs productifs et d'accroître l'efficacité du système bancaire et les marchés financiers.

Mots clés: politique monétaire, banque d'Algérie, masse monétaire, réserve obligatoire, facilité de dépôt, reprises de liquidité, réescompte, stabilité des prix, croissance hors hydrocarbure.

Abstract:

The monetary policy in Algeria is seen as one of the overall economic policies and aims to reach price stability and to enhance growth. To assess its performance and whether it achieved its ultimate goal, this work put an eye on the monetary policy in Algeria between 2000 and 2012 and attempts to confirm how efficient it is and if it achieved the preset goals.

Among the outcomes of this research is that with the monetary situation which witnesses a structural excess in the monetary supply yielded basically of the development of the net foreign assets. The Bank of Algeria interfered via three means to absorb liquidity which is the prerequisite reserve where it raised to the sixth during the period and managed to absorb liquidity, easing up the deposit that gives benefit introduced in 2005 and absorbed considerable liquidities. Finally, the policy of retrieving liquidity which had a big effect in absorbing the bank liquidity and was first launched in 2002.

However, the monetary mass remained high. A big amount of money being traded outside banks has awakened the control of the Algerian bank on the monetary mass. In a circumstance distinguished by the money liquidity, banks didn't resort to refinance of the Bank of Algeria where the work stopped by rediscount in 2004. These means however had a negative effect on the economic growth as the prerequisite reserves affected the loans designated to the private sector, hence to the growth out of the hydrocarbon sector. The structural unbalances known by the Algerian economy limit from the efficiency of the monetary policy whose the means efficiency requires an active financial market that relies the monetary sector with the real sector.

As for the autonomy of the monetary authority in Algeria, it regressed comparing to the 1990's by the order 11-03 then the order 11-04, knowing that it had insufficient medium autonomy. Concerning the transparency of the work, and although it responded to some standards, some benchmarks aren't enough clear to the people yet. Ergo, the independence of the monetary authority should be raised with more transparency on its function throughout legislation and rules and providing the appropriate information instruments to serve it. Also, by activating the aim of growth through devoting all the means of the monetary policy to guide its savings and loans in order to finance projects in productive sectors and to raise the efficiency of the banking system and the financial markets.

Key words: monetary policy, bank of Algeria, prerequisite reserve, easing up the deposit, retrieving liquidity, rediscount, price stability, growth out of the hydrocarbon.

مقدمة

مقدمة

تقوم الدول بصياغة سياسات اقتصادية تسعى من خلالها لتحقيق الأهداف الأربعة الأساسية و هي : تحقيق نمو اقتصادي، تخفيض معدل البطالة، مكافحة التضخم أو الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، و تحقيق التوازن الخارجي و دعم ميزان المدفوعات.

و يعد موضوع السياسة النقدية من المواضيع التي تتعلق بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق جملة من الأهداف. إذ تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات الاقتصادية الكلية التي تتميز بخصوصية كونها تهدف في الغالب إلى المحافظة على الاستقرار العام للأسعار، و العمل جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى و بشكل خاص السياسة المالية.

و تستخدم السياسة النقدية سلطة التحكم في الإصدار النقدي و حجم القروض و الائتمان كأدوات للوصول إلى أهدافها، حيث يتفاوت مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها من دولة إلى أخرى و من فترة إلى أخرى. و تتعلق في الغالب بمدى استقلالية السلطة النقدية، و شفافية العمل و مصداقيته، و كذلك بمعايير اقتصادية متعلقة بتطور الكتلة النقدية و أسعار الفائدة و غيرها من المتغيرات النقدية، بالإضافة إلى الإطار الاقتصادي المحلي و الظروف الدولية المحيطة.

انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية : إلى أي حد استطاعت السياسة النقدية في الجزائر بلوغ أهدافها الخاصة من جهة و المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية من جهة أخرى في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 ؟

وهو سؤال مركزي انبثقت عنه أسئلة فرعية أخرى منها :

- ماهي السياسة النقدية و إلى ما تهدف وماهي آليات و أدوات تحقيق هذه الأهداف؟
- كيف تطورت السياسة النقدية في الجزائر؟
- ماهي الأهداف التي سعت لتحقيقها في الجزائر ؟

• هل كان أداء أدوات السياسة النقدية فعال في تحقيقه للأهداف؟

و سننطلق في هذه الدراسة من فرضيات نسعى إلي إثباتها أو نفيها، أهمها الفرضيات الثلاثة التالية :

- تمتلك السلطة النقدية في الجزائر استقلالية تامة في مجال صياغة السياسة النقدية.
- تمكنت السياسة النقدية في الجزائر من ضبط السيولة النقدية في الاقتصاد و بالتالي التحكم في المستوى العام للأسعار.
- إن فعالية أدوات السياسة النقدية في الجزائر متفاوتة.

بالإضافة إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات السابقة تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم التأثير الذي مارسته السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، و مدى أهميته في الفترة 2000 - 2012. إذ تساعد عملية التقييم ليس فقط في معرفة الواقع الفعلي و إنما استخلاص الدروس.

و قد كانت الأسباب التي دفعت لمعالجة هذا الموضوع متعددة و متشابكة. منها إبراز مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الكلي بشكل عام و مكانتها في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة. و معرفة مدى فعالية السياسة النقدية و استخلاص الإيجابيات و السلبيات. كذلك تغطية فترة عرفت بفائض في السيولة مستمر و بالتالي معرفة كيفية تعامل السلطات النقدية في مثل هذا الوضع. بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في التعمق في موضوع السياسة النقدية.

في سبيل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي و بشكل خاص الاستقرار النقدي، تسعى الدول لتطبيق أفضل السياسات . إن موضوع السياسة النقدية يعد من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في سبيل الوصول إلى الطريقة المثلى لصياغة سياسات نقدية قادرة على المحافظة على الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى تحقيقها لأهداف أخرى. إن الأزمات الاقتصادية التي يعرفها العالم اليوم تزيد من أهمية وضع سياسات نقدية مناسبة لكل وضع. و بالنسبة للجزائر فهي تملك وضعاً اقتصادياً خاصاً يجبرها على ضبط سياستها النقدية بما يناسب خصائص الأعوان الاقتصاديين في الاقتصاد الوطني. و في الأخير فإن تقييم السياسة النقدية ليس مهماً فقط بالنسبة للمراقبين و إنما للسلطات النقدية نفسها.

و لقد تناولت العديد من الدراسات و الأبحاث موضوع السياسة النقدية و فعاليتها من جوانب مختلفة، كان من بينها من الناحية النظرية : جون بيار باتات Jean-Pierre PATAT الذي قام في كتابه النقود، المؤسسات المالية و السياسة النقدية، الصادر سنة 1993 بالتطرق لماهية السياسة النقدية و أهدافها النهائية أين ناقش العلاقة بين النقود و الميزانية. و بين السياسة النقدية و السياسة المالية، و كيفية التنسيق بينهما لتحقيق الأهداف النهائية. كما ناقش الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية و وسائل تأثيرها مبرزا آليات انتقال السياسة النقدية و أثرها على سلوك و وضعية الأعوان غير الماليين.

و قد إهتم عدد من الباحثين بهذا الموضوع في الجزائر في إطار بحوثهم الجامعية حاولوا من خلالها تسليط الضوء على جوانب مختلفة منه.

ففي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، حول السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، عالج بن عبد الفتاح دحمان مدى إمكانية كون السياسة النقدية أداة فعالة لإدارة الطلب الكلي في الجزائر، حيث شملت الدراسة الفترة منذ الاستقلال إلى غاية 2002.

وقد توصل إلى أن فعالية السياسة النقدية تتوقف بشكل كبير على عمل سياسات الطلب الكلي الأخرى، و أن عامل إشراف الخزينة العمومية على السياسة النقدية أحدث بشكل غير مباشر اختلالات اقتصادية أدت إلى تشويه حقيقة الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي أظهرته نهاية الثمانينات. و هو ما يوحي بأن إشكالية الاقتصاد الجزائري تتمثل في ذلك التراكم الاختلالي الهيكلي، لتصبح تكلفة الإصلاح مرتفعة اقتصاديا و اجتماعيا و أن السياسة النقدية لم تأخذ مكانتها الحقيقية إلا بعد صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض

و في موضوع النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، قام صالح مفتاح من خلال أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بالكشف عن مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الاقتصادية و المصرفية من سنة 1990 إلى غاية 2000 . و توضيح علاقة النقود بالدورة الاقتصادية و الوظائف الحركية و التقليدية لها عندما يعطى أهمية لإدارتها و كشف دورها السلبي في الحالة المعاكسة، مبرزا أهمية العلاقة بين السياسات الاقتصادية من الناحية النظرية و أنواع الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلالها.

و في مذكرة ماجستير حول انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر) حاولت جديني ميمي دراسة أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في الجزائر مبرزة مفهوم استقلالية البنوك المركزية و المعايير و المؤشرات الدالة على ذلك، حيث توصلت إلى أن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموما في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام و استخدامها في الوقت المناسب.

و قد تركزت الدراسة التي هي بين أيدينا على حالة الجزائر كما أنها غطت الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012.

و اقتضت منا الدراسة استخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي. و استعنا بعدد من الأدوات الضرورية منها :

- الكتب و المقالات و الدراسات العلمية في هذا الموضوع (و منها الأطروحات و الرسائل الجامعية).
 - المعايير الدولية في مجال تقييم السياسة النقدية.
 - القوانين و الأوامر المتعلقة بالنقد و القرض.
 - تقارير بنك الجزائر حول الوضع الاقتصادي و النقدي و تقارير أخرى تصدرها جهات اقتصادية محلية و دولية.
- و منذ بداية هذه الدراسة و خلال انجازها كان لدينا يقين دائم أن عملية تقييم السياسة النقدية ليست بالأمر السهل و ذلك لأسباب متعددة منها :

- كونها تعمل في محيط معقد و غير ثابت (متحرك)
- مسافة كبيرة تفصل بين الأدوات و الأهداف حيث أنها لا تملك التأثير المباشر سوى على المجال النقدي و في المدى القصير بينما تهدف لاستقرار المستوى العام للأسعار على المدى المتوسط و الطويل.
- ارتباط وثيق لعملية التقييم بالإحصائيات و المعطيات الموجودة، إذ تتعلق دقة النتائج المتوصل إليها بدقة و توفر البيانات المستعملة. بشكل كبير.

لدراسة موضوع تقييم السياسة النقدية يتم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، ففي البداية يتم طرح الإطار النظري للدراسة من خلال تبيان ماهية السياسة النقدية و استراتيجيتها و طريقة تأثيرها على القطاع الحقيقي. و في الفصل الثاني يتم إلقاء الضوء على سياسة الجزائر النقدية من خلال مسارها التاريخي، وعرض أدواتها و أهدافها . و مسار إصلاح أدوات السياسة النقدية. و أخيرا يمكننا في الفصل الثالث معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال معرفة مدى تحقيقها للأهداف المسطرة، و مدى استجابتها للمعايير الدولية في مجال الاستقلالية، الشفافية و بعدها نتمكن من استخلاص النتائج.

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة النقدية

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

بالنظر إلى السياسة النقدية من الناحية النظرية، نجد أنها متعلقة بتدخل الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي. و من هذا المنطلق فإن الحديث عنها متعلق بالأساس بالمنهج الذي يدعو لتدخل الدولة لتوجيه و ضبط الاقتصاد الوطني، وفق أهداف اقتصادية كلية مسطرة. و ليس من جانب دعاة الحرية التامة و ترك النشاط الاقتصادي لتفاعلات آليات السوق، وحصص مجال تدخل الدولة في مجالات الدفاع و الأمن و القضاء فقط. ولأجل تدخل فعال و سليم، فقد سطرت أفكار و وضعت نظريات في هذا المجال، في سبيل الوصول إلى طرق مثلى و آليات كفيلة بتحقيق الغاية منه، سنعرض ما يتعلق بالموضوع في هذا الفصل.

إن الأزمات الاقتصادية و الاختلالات الضرفية، هي التي تدعو دائما المفكرين و أصحاب القرار السياسي على حد سواء إلى التفكير بوضع سياسات كفيلة بمعالجة الاختلالات و مواكبة التطورات التي يشهدها الاقتصاد، و أيضا نقادي الأزمات و تحقيق استقرار و نمو اقتصادي مستدام. وعلى اثر ذلك تولت النظريات و الأفكار في تسلسل مصاحب لتطورات الممارسات و الواقع الاقتصادي بصفة عامة و الواقع النقدي بصفة خاصة.

إن إدراك اطار السياسة النقدية العام، سنقوم بدراستها من خلال ثلاث أبعاد. أولا سنتعرف عليها من خلال ماهيتها و تطورها التاريخي عبر النظريات و الممارسات و علاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى. ثانيا سنفصل في استراتيجيتها من خلال الأهداف و الأدوات و الجهة المسطرة و المنفذة لهذه الاستراتيجية، أخيرا سوف نرى كيف تؤثر السياسة النقدية على القطاع الحقيقي للنشاط الاقتصادي.

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية.

عرفت السياسة النقدية تطورات ومراحل، اختلفت فيها من حيث دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي، و قدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة. فكانت الممارسات في هذا المجال، مواكبة للنظريات التي بدورها

اختلفت في اتجاهين أساسيين : أحدهما يخص المدرسة الكلاسيكية و النقدويين الجدد و الذي يدعي بحياد النقد كمنطلق أساسي في التحليل، ثم يرى التضخم ظاهرة نقدية بحتة تعالج فقط بالسياسات النقدية. و الإتجاه الآخر يخص النظرية الكينزية و الكنزيون الجدد، و التي اختلفت عن سابقتها في منطلقات التحليل و رأت قدرة السياسات النقدية في التأثير على حجم الطلب الكلي و بالتالي النمو الاقتصادي، لكنها فضلت الأولوية لسياسات الميزانية على حساب السياسات النقدية. و اللتان تشكلان معا السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

إن لتوضيح ماهية السياسة النقدية بشكل دقيق، سننتقل أولا إلى تحديد مفهوم مصطلح السياسة النقدية، عن طريق عرض بعض التعريفات و التي تأخذ المصطلح من زوايا مختلفة ثم بناء تعريف اجرائي من خلالها. بعد ذلك سنلقي الضوء على تطور دور السياسة النقدية و أهميتها عبر المراحل المختلفة التي شهدتها، مبرزين تأثيرها بالنظريات النقدية آنذاك بشكل عام . و دون الخوض في الحديث عن هذه النظريات، سنكتفي بالجوانب المتعلقة بالسياسات النقدية فقط. و في الأخير و بما أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية فيجدر بنا ابراز العلاقة بينها و بين السياسات الاقتصادية الأخرى خصوصا تلك التي ترتبط معها بشكل مباشر.

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية :

حضي مصطلح السياسة النقدية بعدة تعريفات . نذكر منها :

“أحدى أدوات السياسة الاقتصادية و التي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة”¹.

نلاحظ من هذا التعريف أنه يركز على مجال تأثير السياسة النقدية و هي إدارة النقد في بلد ما بالطريقة التي تمكن من تحقيق الأهداف كما يعتبرها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

و هناك تعريف آخر يبين أن السياسة النقدية هي :

”عبارة عن سيطرت و تحكم البنك المركزي في كمية النقود و معدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف

1 لحو مصطفى بوخاري : سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة الحسن العصرية، بدون تاريخ طبعة، لبنان، 2010، ص 59.

السياسة الإقتصادية حيث تعمل على زيادة كمية النقود و تخفيض أسعار الفائدة في فترات الإنكماش ورفع أسعار الفائدة و تخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الإستقرار و التوازن الإقتصادي¹ .

حدد هذا التعريف الجهة المسؤولة عن تطبيق السياسة النقدية وهي البنوك المركزية وكذلك العناصر التي من خلالها يتم التأثير على التوازنات الإقتصادية الكلية و تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والتي بدورها تكون إما سياسة إنكماش أو سياسة توسعية حسب الوضع الإقتصادي.

“و يعرفها بول سام ولسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة و شروط الإتمان، و تتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة و متطلبات الإحتياطي القانوني و سعر الخصم²”

يضيف هذا التعريف الأدوات المستعملة لتطبيق السياسة النقدية وهي : عمليات السوق المفتوحة، الإحتياطي القانوني (الإجباري)، و سعر الخصم. رغم وجود أدوات أخرى لم يتم ذكرها كما سنراه لاحقا.

أيضا يرى البعض “....أن عمل السياسة النقدية يكون في إطار سياسة إقتصادية لها عدة مجالات (سياسة الميزانية، سياسة الدخول) و ذلك من أجل تحقيق ما يسمى المربع السحري *le carré magique*³، أكبر معدل نمو، تشغيل كامل، توازن ميزان المدفوعات، إستقرار قيمة العملة.و لكن يلاحظ حاليا إعادة تركيز أهداف السياسة النقدية على الإستقرار النقدي أي تخفيض التضخم و المحافظة على القدرة الشرائية للعملة. لأن الإختيار بين تحقيق نمو مع تضخم من جهة أو مكافحة التضخم مع بطالة من جهة أخرى يجعلنا نستبعد هذه الأهداف . هناك أدوات أخرى للسياسة الإقتصادية مناسبة أكثر لتحقيق النمو .

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار المستوى العام للأسعار، و لأجل ذلك تحدد أهداف تسمى أهداف وسيطية، و التي تعتبر مؤشرات متحكم بها بواسطة السلطات النقدية أين يمكن أن يحد هذا التحكم

1 محمد ضيف الله القطايري : دور السياسة النقدية في الإستقرار و التنمية الإقتصادية، دار عياد، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 18.

2 لحو مصطفى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 59.

3 قام به كالدور وهو عبارة عن عرض هندسي يبرز الوضع الإقتصادي لدولة ما عن طريق أربعة مؤشرات أساسية هي الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، معدل البطالة و صافي التبادلات الخارجية و التي تعكس مدى تحقيق الدولة للاهداف الإقتصادية الكلية الأربعة : النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الاسعار و التحكم في ميزان المدفوعات .

من التغيير في الأسعار.¹

هذا المفهوم يأخذ المصطلح من ناحية الأهداف، حيث يبرز الهدف الأساسي من وضع السياسة النقدية والذي هو استقرار المستوى العام للأسعار مبرزا محدودية قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية الأخرى، و التي تتحقق عن طريق سياسات إقتصادية أخرى.

التعريف التالي يأخذ السياسة النقدية من زاوية الأدوات والأهداف، و يمكن اعتباره نقطة انطلاق.

السياسة النقدية تمثل مجموعة الأدوات و الإجراءات الموجهة إلى ضبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أحد أو عدة مجاميع مرجعية (الكتلة النقدية بالمعنى الضيق أو المعنى الواسع، الإئتمان، الدين العام.....) وبهذا إلى التأثير على معدل التضخم (الأثر السعري للسياسة النقدية) و إختياريا على سير النشاط الإقتصادي و التشغيل (الأثر الكمي). إن المقاربة بالأدوات تحدد تطلعات أي سياسة نقدية. و تقترح فصل بين السياسات المباشرة (مثلا تأطير الإئتمان) و السياسات غير المباشرة للضبط بواسطة معدل الفائدة....

معادلة التبادلات و التي ما هي إلا معادلة سرعة دوران النقد تمكنا من استخراج تطلع و حدود أي سياسة نقدية .

تحديد سرعة الدخل (income velocity أو la vitesse-revenu) تمكنا من وضع العلاقة التالية :
محقة في كل زمان و مكان.

$$\Delta M/M + \Delta V/V = \Delta P/P + \Delta Y/Y$$

حيث :

M : الكتلة النقدية، V : سرعة الدخل، P : المستوى العام للأسعار، Y : الناتج المحلي الخام بالحجم.

السياسة النقدية تهدف إلى ضبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تطور الكتلة النقدية ($\Delta M/M$)، فإذا كانت تبحث عن استباق النتائج الإقتصادية الكلية لكمية الكتلة النقدية فيجب الإجابة على ثلاث أنواع من الأسئلة :

1 Michel Voisin : **Comprendre la monnaie et la politique monétaire**, breal, France, 2011, p 75..

- كيف ستسلك سرعة دوران النقد (أو بطرح المشكلة بطريقة أخرى, الطلب على النقد) : سؤال بسيط لكنه يستدعي اجابات متداخلة، رغم انه هناك نماذج اقتصادية قياسية (*économetrique*) كثيرة و متطورة¹ إلا أن التنبؤ بتطور الطلب على النقد في الفترة القصيرة يؤخذ بشكل كبير بصورة عشوائية بسبب تأثير الابتكارات المالية الجديدة و الإنفتاح الإقتصادي و غيرها.

- أيضا إذا فرضنا أن $\Delta V/V$ تكون نوعا ما متوقعة (شرط نادر جدا ما يحدث) كيف يمكن للتغير في الكتلة النقدية أن يوزع -إذا إختارنا المعنى السببي- بين الأثر السعري (التأثير على $\Delta P/P$) و الأثر الكمي (التأثير على $\Delta Y/Y$) : سؤال مركزي لأنه قبل إتخاذ قرار بالتأثير بالمعنى الضيق أو الواسع، السلطات النقدية بحاجة لتقديم و لو تقريبا ترجيح الأثر السعري و الأثر الكمي للسياسة النقدية، هنا أيضا عدم التأكد يهيمن رغم تعدد النماذج الإقتصادية القياسية المحاكية للواقع (بسبب الاختلافات الكبيرة بين هذه النماذج)...

- في أي أجل يمكن للسياسة النقدية أن تمارس تأثير على القطاع الحقيقي و على الأسعار؟ الضبابية هنا ليست سميكة، لأن التداخل في مختلف الدراسات واضح

يظهر أن الأثر الكمي يمارس عموما قبل الأثر السعري و مقارنة بين السياسة النقدية و سياسة الميزانية فإن الآجال الإدارية للأولى أقل و لكن بالمقابل فإن الآجال الخارجية التي تمثل الفترة الممتدة بين الإختلافات في المتغيرات الوسيطة كالكتلة النقدية و تأثيرها على الأهداف النهائية يمكن أن تكون كبيرة.²

يوضح هذا التعريف الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للوصول إلى الهدف النهائي وهو مكافحة التضخم أو حتى التأثير على النشاط الإقتصادي و التشغيل. و الطريقة التي يتم بها ذلك.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة النقدية هي :

قيام السلطات النقدية و غالبا ما يكون البنك المركزي بالتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة التحكم ببعض المتغيرات (الكتلة النقدية، معدل الفائدة، حجم الإئتمان، سعر الصرف...) من خلال أدوات معينة(الاحتياطي الاجباري، معدل اعادة الخصم...) لأجل الوصول إلى الأهداف المسطرة و أهمها الإستقرار النقدي. و تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

1 سيتم التفصيل فيها في الصفحات التالية.

2 Christian de Boissieu : **Monnaie et économie**, economica, France, 1998, pp 2.3.

المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية بين الممارسات و النظريات.

تطورت السياسة النقدية من حيث أهميتها و دورها، عبر مراحل مختلفة. أين إرتبطت بالنظريات النقدية التي كانت تبحث في دور النقود و العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة زمنية معينة و التي عرفت هي الأخرى اسهامات كبيرة للمنظرين و المفكرين. تجلت في تيارين أساسيين، هما : التيار الكلاسيكي و التيار الكينزي بعده¹. أين تطور كلاهما إلى ما يعرف بالنقدويين الجدد بالنسبة للتيار الكلاسيكي و الكينزويون الجدد بالنسبة للنظرية الكينزية حيث حاول كلا الطرفين الإستمرار على نفس مبادئ المدرسة التي ينتمون إليها، مع تطويرها لتواكب التطورات و تتمكن من تفسير و فهم الظواهر النقدية و تتجاوز الإختلالات و النقائص. و لا يسعنا المجال هنا لتقديم عرض مفصل عن تطور النظريات النقدية لكن يمكننا التطرق إليها بشكل موجز فيما يخص تطور أهمية و دور السياسة النقدية .

يمكن إجمال المراحل الأساسية التي مرت بها السياسة النقدية، في أربع مراحل أساسية و هي :

المرحلة الأولى : في هذه المرحلة طغت أفكار المدرسة الكلاسيكية على السياسة النقدية. أين كانت السياسة النقدية تتلخص في حماية قيمة العملة من التقلبات التي تحدث و تؤثر على المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في وسائل الدفع. حيث أطلق على النظرية النقدية الكلاسيكية بنظرية كمية النقود و التي تعتبر من أولى النظريات التي قامت بشرح العلاقة بين المستوى العام للأسعار و الناتج، تطورت هذه النظرية من مجرد أفكار إلى نظرية قائمة بذاتها، ظهرت في المرحلة الأولى باسم نظرية المعاملات لفيشر و تطورت فيما بعد إلى ما يعرف بنظرية الأرصدة النقدية و المعروفة باسم صيغة الأرصدة النقدية لمدرسة كامبردج.² و لا يسعنا المجال هنا لشرح هذه المعادلات و إنما نكتفي بالإشارة إلى أن التيار النقدي الكلاسيكي كان يؤمن بعدم تأثير كمية النقود على الإنتاج، و أن تأثيرها الوحيد يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار³.

المرحلة الثانية : في المرحلة الثانية طغت أفكار المدرسة الكينزية لرأدها جون مينارد كينز و الذي اشتهرت أفكاره بعد أزمة الكساد العالمي 1929-1933، حيث أدت الأزمة إلى إنهيار التحليل التقليدي، بعد عجزه

1 تجدر الإشارة هنا لوجود الأفكار النقدية قبل الكلاسيك عند التجاربيين و الطبيعيين، لكنها لم تكن متماسكة في بناء متكامل لترقى إلى نظرية، و إن أفكار الكلاسيك هي امتداد لهذه الأفكار حيث تمكنوا من وضع أسس قوية لنظرية قائمة بذاتها.

2 لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

3 جمال بن دعاس : السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، دراسة مقارنة، المجلس الأعلى للغة العربية، بدون تزيخ طبعة، الجزائر، 2008، ص 102.

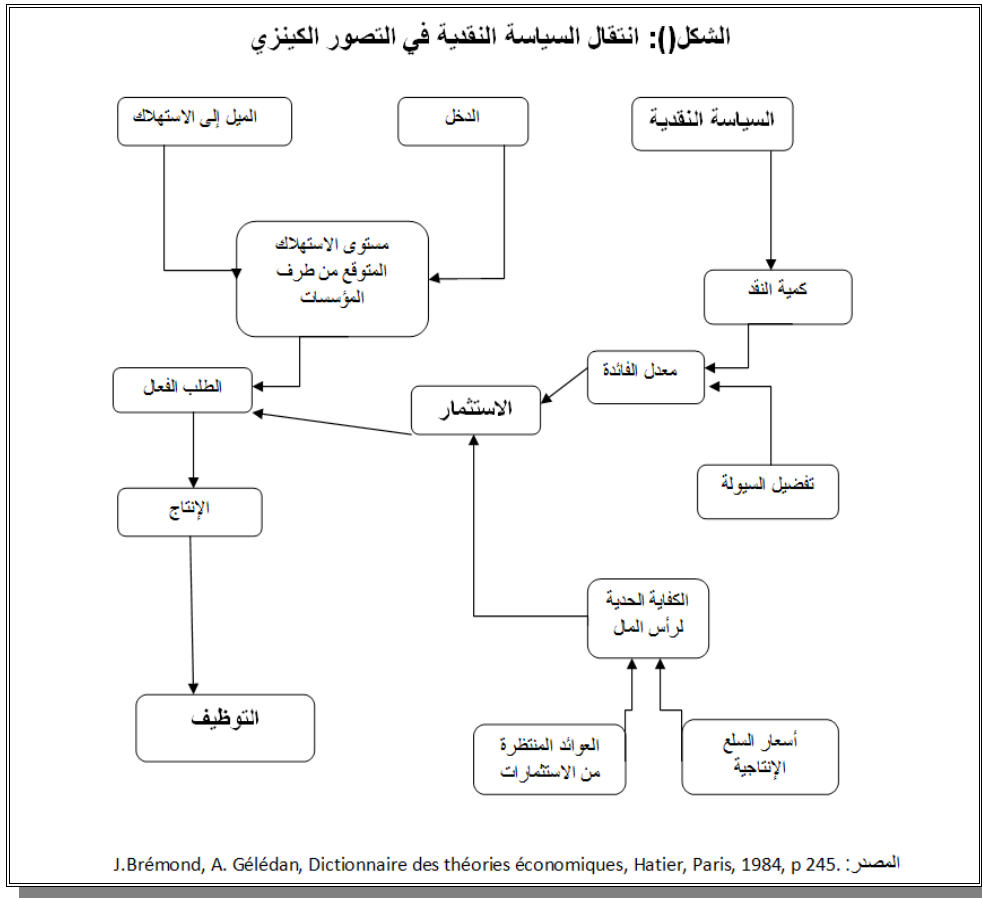
عن إيجاد حل لهذه الأزمة. لذلك تحول الإهتمام من دراسة التغير في الأسعار العامة التي اهتمت به النظرية النقدية التقليدية إلى دراسة سلوك النقود و أثرها على مجمل النشاط الإقتصادي الكلي فقد إهتم كينز بالعوامل التي تسبب الركود و الوسائل التي تعيد التوازن و تعالجه و ذلك على أساس كلي، و ليس المقام لشرح النظرية الكينزية¹ و لكن لنرى نظرة كينز للسياسة النقدية : يرى كينز أن التخفيض من معدل الفائدة بواسطة أدوات السياسة النقدية و بشكل خاص التدخل في السوق النقدية موجهة بالتزامن الى تحقيق ما سماه القتل الرحيم للريع « euthanasie des rentiers » و إلى تحفيز الإستثمار بتخفيض معدل الكفاية الحدية لرأس المال. كينز اقترح شكل لنظام نقدي عالمي، ينطلق من نقد نظام قاعدة الذهب باسم ضرورة استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية، هذا المشروع طور في الخطة الموضوعية سنة 1944 في مؤتمر بريتن وودز أين اقترح انشاء عملة نقدية (عالمية) جديدة "البانكور"، و غرفة للتعويض مكلفة بمعالجة عمليات الإنتمان بين البنوك المركزية.²

و لكن بشكل عام فقد همشت النظرية الكينزية دور السياسة النقدية، و أعطت الأولوية لسياسة الميزانية حيث رأت أنها الأداة المناسبة لتحفيز الطلب الكلي لمواجهة الركود و تحقيق التوازن الإقتصادي.

و يمكننا توضيح التصور الكينزي لتأثير السياسة النقدية من خلال الشكل الموالي، و الذي يبرز إنتقال أثرها كما يلي :

1 للمزيد انظر : جون مينارد كينز : النظرية العامة للتشغيل الفائدة و النقود، ترجمة الهام عيداروس، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

2 Lazary : Histoire de la pensée économique, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005, p 205 :



المرحلة الثالثة : و هي المرحلة التي عاد الإهتمام فيها بالسياسة النقدية في الفترة 1951-1955 حيث تراجعت السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الإجتماعية و في الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.¹

المرحلة الرابعة : في هذه المرحلة اشتد الخلاف بين التحليل الكينزي و تحليل النقديين بزعامة ميلتون فريدمان . ففي عام 1956 كتب ميلتون فريدمان مقالته الشهيرة : "دراسات في النظرية الكمية في النقد"، و التي كانت في البداية تطوير لنظرية نقدية تركز على النظرية الكمية في النقد، و هي النظرية التي كان

1 محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

رفضها كينز جملة وتفصيلاً¹. و لقد لخصت معالم التيار النقدي الجديد في ست نقاط² :

- يحتل النقد محور النشاط الاقتصادي، و هي الحقيقة الرئيسية لهذا التيار، و ليس مجرد غطاء للمبادلات كما هو الشأن لدى الإقتصاديين التقليديين من أمثال ج ب ساي.
- ارتفاع الأسعار ما هو إلا نتيجة زيادة الكتلة النقدية بالنسبة لإنتاج السلع و الخدمات، و هو ما يعرف بالتضخم.
- الأولوية لسياسة نقدية في القضاء على التضخم، و القضاء على البطالة كما هو الشأن في السنوات 1945-1970، و ذلك من أجل إرساء أسس لنمو سليم و مستمر، . فكل انتعاش للاقتصاد يولد تسريعا للتضخم، و هو ما يعيق النمو و يرفع البطالة . و بالتالي فإن استقرار الأسعار أضحي هدفا مركزيا، دون أن يفي ارتفاعا مسموحا به للأسعار 2% أو 3%.
- للقضاء على التضخم يجب التصرف حصرا في الكتلة النقدية : إما بكبح النمو، أو بالعمل على تحقيق استقرار حجمها، أو حتى بخفضها . و تتغير درجة الصرامة في ذلك حسب حالة الظرف الذي يمر به الإقتصاد.
- إن كل تصرف يمس الكتلة النقدية إنما يتعلق أساسا بالسياسة النقدية. غير أن السلطات النقدية لا تمتلك في الوقت الحالي إلا القليل من الوسائل المباشرة للتأثير على مبلغ الكتلة النقدية . بعد إلغاء تطير القروض و الإقلال من الدور التنظيمي الذي تمارسه على البنوك التجارية بتحديدتها للإحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي. فلم يبق لها اليوم إلا أن تتدخل بالطريقة غير المباشرة بتغييرها لمعدلات الفائدة : فرفعها يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض، بينما يؤدي تخفيضها إلى رفع الطلب على القروض، و هو ما يؤدي إلى التوسع في الكتلة النقدية و يشجع النشاط الإقتصادي.
- بالنسبة للنقديين فإنه أيضا عن طريق الوسيلة الوحيدة، المتمثلة في تخفيض معدلات الفائدة، يتم تحفيز النمو الإقتصادي. و من هذه الناحية، و على عكس الكينزيين، فإن سياسة الميزانية يكون لها دور ثانوي في ظل سياسة نقدية لا تستهدف ترقية النشاط الاقتصادي من خلال دعم الإنفاق

1 رحيم حسين : النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي، دار المناهج، بدون تاريخ طبعة، الأردن، 2010، ص 104

2 رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 113 - 114.

الحكومي و التقليل من حجم الضريبة، بل و على العكس تعمل على ضغط و تقليل عجز الميزانية من أجل تخفيض حجم الاحتياج من القروض من طرف الدولة، و بالتالي تسهيل عملية تخفيض معدلات الفائدة في الأسواق المالية الأقل استقطابا

في الأخير و بعد وصول السياسة النقدية لهذه المرحلة، أين مازال النقاش حول دورها و أهميتها بين التحليلين الكينزي و النقدي المعاصر. فانها تحتل مكانة أولية في البرامج الاقتصادية الدولية للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، إلا أنهم لا يهتمون دور سياسة الميزانية و يدعون للتوفيق بينهما للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية.

المطلب الثالث : العلاقة بين السياسة النقدية و السياسات الاقتصادية الأخرى :

لدراسة علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية الأخرى يجب أولا تحديد المقصود بالسياسة الاقتصادية. إذ تعرف السياسة الاقتصادية بأنها : الإجراءات و الأدوات التي يتبعها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية. و مما تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيقه :

- التنمية الاقتصادية
- الاستقرار الاقتصادي
- التوزيع الكفء للموارد...

و تعد هذه الأهداف أولية لأن تحقيقها ضروري لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، و تشتمل السياسة الاقتصادية على سياسات فرعية متعددة، منها السياسة المالية و السياسة النقدية و السياسة الزراعية و السياسة الصناعية و السياسة السعرية و غيرها.¹

السياسة النقدية إذن ما هي إلا أحد مكونات السياسة الاقتصادية، و تتعلق بصفة خاصة بسياسة الميزانية² من جهة و السياسات الاحترازية و تسيير المخاطر النظامية من جهة أخرى³

1 جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 99.

2 يطلق عليها سياسة الميزانية أو السياسة المالية كلاهما يشير إلى نفس السياسة.

3 Christian de Boissieu, op cit, p 4.

الفرع الأول : العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية :

السياسة المالية هي : "مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة بشأنها اختيار الحاجات العامة، و تحديد الموارد اللازمة لإشباعها، فهي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الإيرادات العامة و النفقات العامة للدولة"¹

و يمكن الجمع بين أدوات السياستين المالية و النقدية، (الإنفاق الحكومي، الدخل، الكتلة النقدية) وفق أساليب متعددة للحصول على الوضع المطلوب من منحى الطلب داخل الاقتصاد، حيث تعمل كل من السياسة النقدية و السياسة المالية على التأثير على الطلب الكلي من خلال قنوات مختلفة. ففي حالة الإنفاق الحكومي (أدات من أدوات سياسة الميزانية) تأتي الزيادة في الطلب من خلال الزيادة في الإنفاق الكلي أما في حالة التغير في الكتلة النقدية (أداة السياسة النقدية) سيتغير معدل الفائدة و بالتالي حجم الاستثمار الذي يستجيب للتغير في سعر الفائدة.²

السياسة النقدية و سياسة الميزانية مستقلان في المدى القصير، و لكن هذا الإستقلال التام بين الأدين غير ممكن على المدى الطويل . إلا إذا كانت سياسة الميزانية لا تتغير أو البنك المركزي غير مبال بخطر إفلاس الدولة.

إن الترابط في المدى الطويل بين السياسة النقدية و سياسة الميزانية يدل على أن الاستقرار النقدي لا يمكنه الاستمرار اذا كانت السلطات المسؤولة عن سياسة الميزانية تتصرف بشكل غير مسؤول. الأرجنتين قبل أزمة 2002 وقعت في هذه المسألة : سابقا عندما لجأت الدولة لوضع قانون يضع معدل صرف ثابت بالنسبة للدولار الأمريكي و لم تكن العملة الوطنية إلا مقابل لاحتياطات الصرف، تصرفات السلطات المسؤولة عن سياسة الميزانية المكلفة و الساذجة لم تكن متحكم بها.في هذه الشروط فائض الطلب الداخلي الناتج عن سياسة الميزانية قاد إلى التضخم، تراجع للتبادل الحقيقي و عجز خارجي.اخيرا قامت الحكومة بإلغاء التثبيت بالدولار لسعر العملة بطريقة قاسية مما أدى إلى اشتعال أزمة نقدية و مالية عنيفة.

في المدى القصير بالعكس لا يوجد هناك إجماع على ضرورة إرتباط أو لا السياسة النقدية و سياسة الميزانية

1 جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 97.

2 ضياء مجيد موسوي : النظرية الاقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون تاريخ طبعة، مصر، 2007، ص ص

في اطار دمج السياسات (POLICY MIX)

المؤيدون للارتباط يقدمون عموما حجتين :

الأولى ذات طبيعة سياسية : الحكومة و البنك المركزي يشتركان بمسؤولية تسيير الإقتصاد الكلي، لأنه من الممكن أن يتحمل أحدهما مسؤولية أخطاء الآخر.

الثانية ذات طبيعة إقتصادية : في المدى القصير السياسة النقدية و سياسة الميزانية تؤثران على الطلب . و في غياب إرتباط بينهما فإن تحديد سياسة نقدية و سياسة ميزانية بطريقة غير منسقة بين الحكومة و البنك المركزي يجبر كل منهما على الأخذ في الحسبان ردة الفعل المتوقعة للآخر بسياسته و الذي يمكن أن يكون توازن أقل مثالية أين السياسة النقدية تصبح أكثر تشدد لمواجهة خطر تراخي سياسة الميزانية و سياسة ميزانية مرنة جدا لتعويض مسبق خطر معدل فائدة عالي . هذا التوازن يمكن ان يواجه خطر عدم الإستقرار . الإرتباط يسمح بالوصول إلى توازن من الدرجة الأولى

أما المعارضون للارتباط فيتوقعون أخطار الارتباط و تأثير ذلك على استقلالية البنك المركزي و بصورة بسيطة تكاليف العملية المتعلقة بارتباط السياسات الاقتصادية.¹

الفرع الثاني : العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة الاحترازية :

في اقتصاد السوق، التعديل بواسطة الأسعار، معدل الفائدة، سعر الصرف، ... الخ، ينتج عنه أخطار فردية، لكن ادارة هذه المخاطر أصبحت سهلة بشكل كبير، بظهور ابتكارات مالية محكمة. الخطر النظامي ليس فقط تجميع للأخطار الفردية إنه يتعلق بدون شك بمستواه و توزيعه لكنه يترجم بعد اضافي لأنه يرجع إلى خطر متعلق بتراكم العجز ازاء النقد و المؤسسات المالية . اخطار النظام الاكثر انتشارا تتسبب بواسطة طوابير المودعين الذين يحاولون استرجاع ودائعهم من البنوك المهتدة بالإفلاس . لكن خطر النظام يولد غالبا أزمات السوق مثلا تعطل البورصات في 1929 و 1987نلاحظ بوضوح أن مواضيع فقدان الثقة و انتشارها هم في قلب تحليل الأخطار النظامية.

السياسة الإحترازية تعني مجموعة المعايير و الإجراءات المطبقة و التي تحتوي كأولوية تعرض الأعوان

1 Agnès Bénassy : **Politique économique**, 2^e édition, de boeck, Belgique, 2009, pp 383-385.

الإقتصاديين و خصوصا الوسطاء الماليين لأخطار فردية .إنها إذن ذات طبيعة وقائية و تركز في الغالب على الضبط البنكي . وبالنسبة للبنوك فهي تعني إحترام رأس المال الأدنى، أحد أو أكثر من نسب الملاءة، قواعد توزيع المخاطرالخ

تسيير الأخطار النظامية هو في طبيعته علاجي لأنه يتعلق بمعالجة أزمات حدثت، يطرح مسألة تدخل البنك المركزي كمقرض أخير 'مقرض الملاذ الأخير'، لكن النقاش يتواصل الآن حول أشكال التدخل، هل يجب أن يعلن عنها مسبقا و تنفذ بطريقة آلية أو يجب أن تمارس حالة بحالة بترك عدم تأكد كبير يحوم حول حجم الدعم. إن وجود آليات تأمين يمكن أن تخلق سلوكيات متهاونة من طرف الأعوان المستفيدين منها مقرض الملاذ الأخير يجب عليه على كل حال، ترك الإعتقاد أن سلوكه في المستقبل سيكون مختلف عما هو عليه الآن، إذا أراد فعلا أن يتفادى الخطر الاخلاقي « aléa de moralité ». يجب على البنك المركزي في بعض الظروف توفير سيولة في المدى القصير مع ترك بوضوح أنه سيتحركها لتحدها آليات السوق في المستقبل. و على حافة الأساليب الوقائية و العلاجية فإن تأمين الودائع يمكن أن يلعب دور الموازن لكن بشرط أن يكون منظما بشكل صحيح.

عمليا توجد تداخلات أو على الأقل أخطار متداخلة بين السياسة النقدية و السياسة الاحترازية و تسيير الأخطار النظامية، مثال من بين الكثير لكنه مهم جدا، التزامات التوازن المالي يمكن أن تلجأ لدفع البنك المركزي للتعديل بواسطة مقرض الملاذ الأخير لتوفير سيولة في مواجهة تعطل البورصة أو أي أزمة مالية كبيرة، البنك المركزي إذن يجب عليه تعقيم بإجراءات معينة لإسترجاع السيولة أو جزء منها و التي ضخت بسبب تعطل البورصة.¹

في الأخير يمكن القول أنه لا يمكن أن نرى سياسة نقدية مستقلة تماما عن مجموع العمل الإقتصادي للسلطات العمومية. لكن حتى كونها عنصر من كيان كلي، السياسة النقدية لها خصوصيتها و نقاط خاصة في عملها. حتى و لو كانت الأهداف النهائية لا تختلف عن أهداف السياسة الإقتصادية بالمجمل، يجب ذكر أن لها أهداف وسيطية خاصة بها.²

1 Christian de Boissieu, op cit, pp 4,5.

2 Jacques-Henri David, Philippe Jaffré : **La monnaie et la politique monétaire**, economica, 3^e édition, France, 1990, p 92.

المبحث الثاني : إستراتيجية السياسة النقدية.

نظرا لإرتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى منذ النصف الثاني من الستينات أخذت قضية السيطرة على معدلات التضخم أهمية كبرى، خاصة بعد التوصل إلى أن التغير في معدل النمو النقدي سيؤدي حتما إلى التغير في كل من مستوى الأسعار و الناتج، و هو ما يؤثر على سير النشاط الإقتصادي.

و بهذا تم التوجه إلى استخدام المجاميع النقدية كأهداف وسيطة، بدلا عن أسعار الفائدة و التي كانت سائدة من قبل. و هكذا قامت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية بوضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، و بناء على اتجاه و درجة الفرق بين الأهداف و التقديرات ترفع السياسة النقدية أو تخفض معدل المجاميع النقدية، و بالتالي التحكم في نمو عرض النقود، و يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة عن طريق الأرصدة النقدية للبنوك.

وفيما يلي توضيح مفصل للأهداف الوسيطة و الأهداف النهائية للسياسة النقدية، و أيضا الأدوات التي تستعملها للوصول إلى تلك الأهداف، و بما أن البنوك المركزية هي المسؤولة عن مراقبة الجهاز المصرفي، و ادارة النقد داخل الدولة بشكل عام، و عن ترجمة السياسة النقدية بشكل خاص، و جب الحديث عنه من حيث ثلاث أبعاد، أولها نشأته و تطوره، ثانيا الوظائف الموكلة إليه و خصوصا تلك المتعلقة بالإصدار النقدي، و أخيرا درجة استقلاليته عن الحكومة.

المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية :

نستطيع تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف نهائية، تطمح السلطات النقدية للوصول إليها عبر تنفيذها لسياستها، و تعتبر أهداف كلية للإقتصاد بشكل عام. و أهداف وسيطة تتمثل في المتغيرات النقدية التي تسعى السلطة النقدية للتحكم بها من أجل تحقيق الأهداف النهائية، و هي أهداف خاصة فقط بالسياسة النقدية.

الفرع الأول : الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تقليديا الهدف الأساسي من وضع السياسات النقدية هو مكافحة التضخم، و ذلك عن طريق الاستقرار

الداخلي و الخارجي للعملة الوطنية.¹

أولا : الإستقرار الداخلي : يعالج عن طريق مراقبة الكتلة النقدية، دراسة المؤشرات النقدية و تطورها عبر الزمن و في هذا الصدد، اذا كانت الزيادة في الكتلة النقدية مترافقة مع التطور في النشاط الاقتصادي فإن أخطار التضخم ممكن أن تكون منطقيا ضعيفة جدا، و في هذه الحالة النمو في كمية النقود في دورانها لا تكون إلا للاستجابة لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين الناتجة عن ارتفاع التبادلات . و بالعكس فإن ارتفاع الكتلة النقدية غير المبررة بزيادة حقيقية في النمو الاقتصادي يمكن أن تحمل معها أسباب التضخم في المستقبل.

ثانيا: الإستقرار الخارجي : و ذلك بمراقبة أسعار الصرف أي قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية . خفض العملة الوطنية في سوق الصرف تحسن من صافي التجارة الخارجية بفضل انخفاض الواردات و ارتفاع الصادرات، لكن اعادة اثناء الواردات مثل المواد الأولية و الطاقوية يزيد من تكاليف انتاج المؤسسات الوطنية و يمكن أن يقود إلى ارتفاع الأسعار .

إذن بواسطة احترام هذا التوازن المضاعف الداخلي و الخارجي، السلطات النقدية تضع هدفها الأساسي و هو مكافحة التضخم . لكن يمكن أن يكون للبنك المركزي هدفين هما استقرار الأسعار و البحث عن التشغيل الكامل، اذن التدخلات في اطار السياسة النقدية يجب أن تكون مرنة بحيث تحقق نمو اقتصادي و تشغيل دون وقوع تضخم.

و هناك من صنف أهداف السياسة النقدية النهائية كمايلي :²

أولا استقرار الأسعار : إن استقرار الأسعار هي من عمل البنك المركزي فالعبارة المشهورة لملتون فريد مان " التضخم هو في كل زمان و مكان ظاهرة نقدية " توضح العلاقة السببية المباشرة بين كمية النقود المتداولة و التضخم (حسب النقديين) . تعني أن استقرار الأسعار يفرض مراقبة كمية النقود المتداولة و التي تعني أيضا أن السياسة النقدية هي الأداة الطبيعية لمراقبة التضخم، لكن العلاقة بين النقد و الأسعار في المدى المتوسط اختلفت مع تطور المالية، النظريات الحديثة للسياسة النقدية تقدم حجج أخرى هي اقتصادية و قانونية في نفس الوقت : النماذج الاقتصادية الحالية، تحتفظ بفرضية هامة هي حيادية النقد : على المدى

1 François Combe, Thierry Tacheix : **L'essentiel de la monnaie**, gualino éditeur, France, 2001, p p 86 87.

2 Agnès Bénassy, op cit, p 258-265.

الطويل الأحجام الاسمية (المستوى العام للأسعار، الرواتب الاسمية، معدلات الفائدة، أسعار الصرف الاسمية) هي غير متصلة مع الاحجام الحقيقية (الحقيقي، التشغيل، الراتب الحقيقي، معدل الفائدة الحقيقي) رغم أنهم نواتج حقيقية في المدى القصير . في المدى الطويل السياسة النقدية، تراقب و تتحكم على مستوى المتغيرات الاسمية دون التأثير على المتغيرات الحقيقية . و هي ليست حالة سياسة الميزانية التي تتحكم في مكونات الطلب في المدى القصير و الطويل في نفس الوقت.

مراقبة التضخم يصبح سهل إذا في غياب تداخله مع أهداف أخرى مثل استقرار الانتاج أو تمويل العجز العام . مؤسسة مستقلة من الأحسن أن يفوض لها التحكم في التضخم فقط لكسب مصداقية أمام الأعوان الاقتصاديين و الأسواق المالية.

ثانيا : استقرار أسعار الصرف : تاريخيا، استقرار سعر الصرف لعب دور مهم في قيادة السياسة النقدية، حتى سنوات التسعينات . العديد من الدول، خصوصا في أوروبا، قامت بتثبيت أسعار صرفها لما يسمى تسقيف اسمي خارجي **ancrage nominal**، للتحكم في الأسعار، و بعد تفكك الاتحاد السفياتي، العديد من الدول تبنت تحديد سعر صرف ثابت، لكن نظام سعر الصرف الثابت تخلت عنه هذه الدول في نهاية 90 مع مجئ الأورو و وحدها الدول صغيرة الحجم مازالت تستخدم سعر الصرف الثابت لأنها تستورد منتجات بكمية كبيرة .

دول أخرى خصوصا من بين الدول الصاعدة الآسيوية، لا تقوم بوضع قيمة خارجية ثابتة لعملتها لآكنها تحاول الحد من تقلبات سعر صرفها.

ثالثا : استقرار الإنتاج : كما السياسة المالية، السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي مع حضور تأثير السعر، معدل فائدة ضعيف يساعد الاستثمار (لأن تكاليف التمويل تقل) و التصدير (لأن تخفيض معدل الفائدة يؤدي إلى ضعف سعر الصرف الذي يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية) بالمقابل، التضخم يقلل من القدرة الشرائية للأصول غير المؤشرة بالأسعار جيدا، كالسندات التقليدية، لمعدل ثابت، و الذي يمكن أن يكون أثر معاكس لغرض تخفيض الاسعار. أثر السياسة النقدية على الانتاج في المدى القصير يمكن أن يكون في إطار نموذج طلب _ عرض، بحذف التعاملات النقدية للشركات، أين كمية النقود موجهة للتبادلات . بخفض معدل الفائدة، سياسة نقدية توسعية تخلق طلب على السلع و الخدمات لكل مستوى من الأسعار حسب منحنى العرض، النشاط و / أو السعر يرتفع، سياسة نقدية انكماشية للتأثير العكسي.

رابعا : الاستقرار المالي : تأثير السياسة النقدية يرتكز أساسا على القطاع المصرفي و المالي، إذن صحة

- القطاع المالي و المصرفي مهمة لأجل انتقال السياسة النقدية، لهذا السبب البنك المركزي معني بالاستقرار المالي . تدخل البنك المركزي للمحافظة على الاستقرار المالي يكون على ثلاث مستويات :
- كمقرض الملجأ الأخير PDR : التي توفر دعم للمؤسسات المالية ذات الحجم الكبير عندما تكون هذه الأخيرة خارج حالة المقرض في السوق، البنك المركزي يتفادى خطر التشجيع على السلوكات غير الاحترازية، و يجب أن يكون محدود لكي يستطيع الضبط للتسليف المستعجل.
 - الموافقة بين أهداف الاستقرار المالي و أهداف استقرار الأسعار.
 - المؤثرات لتحديد أهداف البنك المركزي.

الفرع الثاني : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية :

نقصد بأهداف وسيطة المتغيرات النقدية، أين يتم مراقبتها و ضبطها لتحقيق الأهداف النهائية و أهمها استقرار الأسعار. الأهداف الوسيطة يجب أن تستجيب لمجموعة من الشروط، يجب أن تعكس جيدا الهدف النهائي، تطورها يجب أن يكون مراقب من قبل البنك المركزي، و يجب أن تكون أخيرا واضحة، بسيطة، سهلة، الفهم، من طرف العامة. ثلاث أنواع من الأهداف الوسيطة : مستوى أهم أسعار الفائدة، سعر الصرف، المجاميع النقدية.¹

أولا : مستوى معدلات الفائدة كهدف وسيطي : هذا الاختيار دقيق لأنه من جهة صعب جدا تحديد أحسن معدل فائدة بالنسبة لاقتصاد معين، من جهة أخرى، معدلات الفائدة هي أداة للسياسة النقدية و لهذا تستخدم لاستعمالات داخلية و خارجية (التأثير على حركة رؤوس الأموال) . في حين لا توجد دولة أين يكون معدل الفائدة مفروض على جميع المتعاملين الاقتصاديين، هناك دائما من يملك تخفيضات أو علاوة أو دعم، بالحصول على قروض بمعدلات فائدة منخفضة.

ثانيا : سعر صرف العملة بالنسبة لباقي العملات : سعر صرف العملة الوطنية بالأساس يبين الظروف الاقتصادية للدولة . الحفاظ على سعر صرف قريب في مستواه لتكافؤ القدرة الشرائية، إما بتدخل البنك المركزي في أسواق الصرف أو بمعدل فائدة مناسب. السياسة النقدية يمكن أن تسهم بالحفاظ على التوازن الاقتصادي العام، بحركة استباقية تهدف الى زيادة قيمة سعر الصرف مقابل العملات الاخرى و التي يمكنها أن تكون عامل لتخفيض التضخم الذي يمثل الهدف النهائي من السياسة النقدية.

1 Jean Pierre Patat : **Monnaie, institution financières et politique monétaire**, 5^e édition, economica, France, 1993, p 387-390.

ثالثا : مجاميع القروض أو المجاميع النقدية : مجاميع النقد تمثل الدين النقدي للمؤسسات المالية (خصوم) و الأصل في السيولة للعملاء الاقتصاديين (الأصول)، مجاميع القروض تمثل الأصول في النظام المالي أي موارد العرض لتمويل الاقتصاد، هناك نوعان من مجاميع القروض : القرض المحلي الكلي و القرض الداخلي، القرض المحلي الكلي يمثل مجموع مصادر المديونية للمقيمين التي تسبب عجز الميزانية، ديون الى الاقتصاد، مؤسسات الائتمان و اخيرا لجوء الشركات غير المالية للاقتراض من أسواق رأس المال سواء من الداخل أو من الخارج. القرض الداخلي لا يضم سوى القروض الموزعة من قبل المؤسسات الائتمانية، و التي تتحكم بالسيولة المكونة للمجاميع النقدية. التحكم في مجاميع القرض يجب أن يطبق على القروض المحلية الكلية، و المؤيدون لهذا يرون أن مصدر التمويل هو الذي يجب ضبطه إذا أردنا بالطبع تعديل الطلب و إذن تخفيض التضخم و العجز الخارجي. بالنسبة للمؤيدين للمجاميع النقدية، هذه الأخيرة تمثل قدرة انفاق الأعوان الاقتصاديين، بتخفيض النمو نقلل من القدرة على الانفاق و تحديدا زيادة الطلب.

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية :

يمتلك البنك المركزي أو الجهة المكلفة بوضع السياسات النقدية و التي يطلق عليها السلطات النقدية، مجموعة من الأدوات التي تمكنها من ترجمة الاستراتيجية و قراراتها و ذلك بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية النهائية. و تنقسم إلى أدوات كيفية و أخرى كمية، و أدوات رقابة مباشرة كما يلي.

الفرع الأول : أدوات السياسة النقدية الكيفية :

أولا تأطير الإئتمان : تعني تحديد الأئتمان بواسطة تعيين القطاعات الهامة، فهي تحبذ تمويل العمليات بحجة الأولوية، قطاع النشاط الذي نريد ترقيته، الذي يمكن أن يكون قطاع الزراعة، البناء، أو نشاطات التصدير، حيث تحصل على تمويل بأفضلية و الذي يحمل شكل إئتمان مفضل. عمليا البنك المركزي يفرض على البنوك التجارية معيار نمو لحجم ديونهم، هذا المعيار عموما يكون شهريا و ثابت بالنسبة لنفس شهر السنة السابقة، و إذا وقع و أن تجاوز أحد البنوك هذا المعدل، فإنه يتعرض لعقوبة، و ذلك بإجباره على وضع احتياطات اضافية . في حين عملية تأطير الإئتمان تعطي العديد من الإستثناءات في المجالات الموضوعية كأولوية. إنها تحدد الحصة السوقية لكل بنك، رافضة بذلك المنافسة التامة. نتيجة محتلمة وهي لجوء الشركات الكبرى للبحث عن تمويل من الخارج، الأمر الذي لا يناسب وضعية العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف.¹

1 François Combe, op cit, p 87.

ثانياً تثبيت أسعار الفائدة الموجهة للمدى القصير : تتم بواسطة البنك المركزي، هذه المعدلات الموجهة تختلف من دولة إلى أخرى، في فرنسا فهي أسعار لمناقصات و معدلات من 5 إلى 10 أيام . لكن معدلات عملياتها حصلت منذ 1988 على أهمية مهيمنة . بالنسبة لباقي منحنى المعدلات، في البلدان المتقدمة، أسعار الفائدة تحدد عن طريق السوق .¹

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية الكمية :

أولاً : التدخل في السوق النقدية : من خلال السوق النقدية يمكن لتدخل السياسة النقدية أن يأخذ شكلين :

أ- سياسة إعادة الخصم : و هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية، بغية التأثير على حجم الإئتمان المتاح، فالبنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي كلما احتاجت إلى موارد نقدية إضافية لتمويل عملياتها المصرفية، باعتباره بنكاً للبنوك و المقرض الأخير للجهاز المصرفي، سواء بالغقراض المباشر أو مقابل إعادة خصم أدوات الخزينة و الأوراق المالية و التجارية، و هي أقدم وسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة، حيث استخدمها بنك إنجلترا أول مرة سنة 1839. و تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي عادة في الحالات التالية :

- في حال حصول عمليات سحب غير متوقعة من الحسابات الجارية حيث تؤدي إلى انخفاض احتياطات البنك التجاري دون مستوى الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي مما يضطر البنك إلى الإقتراض لتعزيز احتياطياته و رفعها إلى المستوى المطلوب.
- في حال حصول طلب غير متوقع على القروض نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي، وفي الحالتين نلاحظ أن اقتراض البنك التجاري من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة احتياطياته النقدية، و بالتالي زيادة حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي مما يعني إمكانية مضاعفة الائتمان عن طريق خلق النقود الخطية.

و سعر الخصم وسيلة يستعملها البنك المركزي إما لتشجيع جهود البنوك التجارية للاقتراض منه أو تثبيطها، فإذا رأى أن عرض النقد أكثر من الحجم المناسب لتحقيق أهداف السياسة النقدية رفع سعر الخصم لديه، فتحجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه و ينقلص حجم الودائع النقدية و ينخفض عرض النقد، حيث تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها، و بذلك يقل الطلب على الائتمان

1 Christian de Boissieu. Op cit, p 9.

المصرفي، أما إذا رأى أن حجم المعروض النقدي قليلا مقارنة بحجم النشاط الإقتصادي، مما قد يؤدي إلى حدوث انكماش، فإن البنك المركزي يخفض من إعادة الخصم لتشجيع البنوك التجارية على الاقتراض منه، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الجهاز المصرفي.

و يستعمل البنك المركزي هذه السياسة للتأثير على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية إحدى الوسيّلتين :

• تحديد الشروط الواجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها للحد من قدرة البنوك على تعزيز احتياطاتها النقدية.

• تغيير سعر إعادة الخصم لتعديل النفقة التي تتحملها البنوك عند رغبتها في الاقتراض من البنك المركزي، فتتغير أسعار الفائدة في السوق بوجه عام مما يؤثر على حجم الائتمان.¹

ب- سياسة السوق المفتوحة : و تعني قيام البنك المركزي ببيع أو شراء سندات حكومية أو أدونات الخزينة، أو المضمونة من الحكومة، أو أوراق مالية سواء قصيرة أو طويلة الأجل، مباشرة أو عن طريق السوق المالية، وذلك بالتعامل مع الأفراد و الشركات و البنوك. أما الهدف من استخدامها فيتجلى في الأبعاد التالية :

• التأثير على حجم الاحتياطات الفاءضة لدى البنوك التجارية، سواء بالزيادة أو النقصان، مما يؤثر ذلك على كل من حجم الائتمان و حجم المعروض النقدي و الطلب على الاستثمار، بما يتوافق و السياسات الاقتصادية الكلية .

• محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين معدل الفائدة في كل من السوق النقدي و سوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة منسقة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار داخل الدولة.

• محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل على حجم المعروض النقدي و الناتجة عن عوامل السوق.

1 جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-179.

فإذا واجهت الدولة حالة من حالات التضخم، فإن البنك المركزي يستطيع بيع أدوات الخزينة لفترات مختلفة و بسعر فائدة اعلى من السعر السائد في السوق النقدي فتضطر البنوك الى رفع سعر الفائدة الدائن على الودائع، و إلا سوف يتجه المودعون إلى شراء أدوات الخزينة بدلا من ايداعها لدى البنوك. مما يؤثر على التكاليف و هامش سعر الفائدة لهذه الأخيرة فتضطر بدورها لرفع سعر الفائدة المدين على القروض، التي تمنحها إلى عملائها المستثمرين . فيتأثر بذلك حجم الطلب على الاستثمار سلبيا . و من ناحية أخرى يمكن للبنك المركزي بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية، فيخفض ثمنها، و بالتالي يرتفع سعر الفائدة عليها لوجود علاقة عكسية بين سعر السند و معدل الفائدة عليه. في نفس الوقت الذي تتراجع فيه الاحتياطات الحرة لدى البنوك التجارية.

و مما يترتب عن هذه السياسة ما يلي :

- ارتفاع سعر الفائدة الدائن أي على الودائع لدى البنوك، و انخفاض الاحتياطات الفائضة و بالتالي الاحتياطات الحرة، بسبب الاقبال على شراء أدوات الخزينة من قبل البنوك أو الأفراد خصما من حساباتهم البنكية فتتراجع بذلك قدرة البنوك على منح الائتمان.
- تقارب أسعار الفائدة على الأنواع المختلفة من السندات الحكومية السائدة في السوق المالية مع أسعار الفائدة على الودائع البنكية وذلك في الآجال المختلفة.¹

ثانيا : الإحتياطي القانوني : تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من إجمالي ودائعها إلزاميا لدى البنك المركزي، و تتغير هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، و قد استخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالهم، و تلجأ البنوك المركزية حاليا لاستخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى عملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية.

و تعد هذه الوسيلة سياسة نقدية بحتة، فتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني يعني زيادة امكانات التوسع في سياسة خلق النقود أو العكس، أما غيرها (سياسة اعادة الخصم أو سياسة السوق المفتوحة) فتتبعها دائما سياسة مالية معينة ترغب الدولة في تطبيقها. ففي حالة التضخم، يرفع البنك المركزي نسبة الإحتياطي القانوني فنقل الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فتتخفض حجم

1 حسين كامل فهمي : أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، بدون تاريخ طبعة، المملكة العربية السعودية، 2006. ص ص 15-16.

الكتلة النقدية المتداولة، ومنى ثم حجم المبادلاتو بالتالي الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الاسعار و التقليل من حدة التضخم، أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الاقراض و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي.¹

ثالثا : نسبة السيولة : و هي عبارة عن نسبة الأصول السائلة لدى البنك إلى مجموع إلتزاماته و تعني إلتزام البنوك التجارية بالأحتفاظ بجزء من أصولها في شكل أصول عالية السيولة لضمان سيولة البنك و حماية المودعين، و أصبحت هذه الآداة منذ عام 1945 م من الأدوات الأساسية المستخدمة في الرقابة على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان و حماية حقوق المودعين.²

الفرع الثالث : أساليب الرقابة المباشرة :

تهدف الأساليب التالية إلى دعم و تقوية الأدوات الكمية و الكيفية للسياسة النقدية، و تتمثل في :³

أولا : أسلوب العلانية : و فيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الإقتصاد القومي و ما يناسبه من سياسة معينة للإئتمان المصرفي و وضعها أمام الجمهور، و ذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام و البنوك التجارية من أجل إقناعهم في مساندة و دعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه و الرقابة على الإئتمان، و يرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي و الوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية .

ثانيا : أسلوب الإقناع الأدبي : و يتمثل في التوجيهات و التصريحات و النصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي .

ثالثا : أسلوب الأوامر و التعليمات الملزمة : يصدر البنك المركزي أوامر و تعليمات مباشرة للبنوك التجارية و التي تعتبر ملزمة و إلا تتعرض البنوك المخالفة لها لعقوبات من طرف البنك المركزي.

1 جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

2 محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

3 محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الثالث : البنك المركزي و السياسة النقدية :

يطلق على الجهاز المصرفي في دولة ما مجموعة المؤسسات المالية و التي يكون مجال نشاطها توفير النقود و القروض و على رأسها البنك المركزي، الذي يعد بنك البنوك في الدولة، البنوك التجارية، و بالتالي لا تعد ضمن الجهاز المصرفي المؤسسات المالية الأخرى غير القادرة على التأثير على حجم الكتلة النقدية.

و يعد البنك المركزي في أغلب الدول المسؤول المباشر عن السياسات النقدية و السهر على تنفيذها و متابعتها، و يمكن أن يوكل إليه مهمة صياغتها و اتخاذ القرار بشأنها، لكن التنفيذ و استخدام أدوات السياسة النقدية هي من مهام جل البنوك المركزية في مختلف البلدان، رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية، و السياسات النقدية المتبعة، و حتى التنظيم القانوني للبنوك المركزية، و التي تمتلك استقلالية تامة في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، أو تكون تحت سلطة الدولة في دول أخرى.

و لأنه المسؤول المباشر عن تنفيذ أو حتى صياغة استراتيجية السياسة النقدية سنلقي لمحة تاريخية عن نشأته و تطور وظائفه.

الفرع الأول : نشأة البنوك المركزية و تطورها

كانت البنوك المركزية بنوكا تجارية، و لكن فوضى عملية الاصدار جعلت الدول تتدخل لحصر هذه العملية في بنوك تابعة لها و تعمل لتحقيق سياستها الاقتصادية، فأصبح البنك المركزي على رأس هرم المؤسسات المالية في الدولة و النظام المصرفي ككل، و لا يهدف لتحقيق الربح و إنما هدفه مراقبة عمل البنوك و خدمة السياسات الاقتصادية الكلية.

أول بنك مركزي كان بنك السويد سنة 1688، ثم بنك انجلترا المركزي 1694، واستمر ظهور البنوك المركزية في مختلف الدول بعد ذلك، إلى أن جاء مؤتمر بروكسل 1920 و الذي أصدر توصية مفادها أن على جميع الدول تأسيس بنك مركزي، لاسهال عملية الحفاظ على استقرار العملات و النظام المصرفي و لكن أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي، فزادت بعد ذلك وتيرة انشاء البنوك المركزية في مختلف الدول.¹

1 جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

الفرع الثاني : وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بوظائف متعددة تختلف من دولة إلى أخرى لكن يمكن الإشارة إلى الوظائف الأساسية التي يقوم بها البنك المركزي في أغلب الدول :¹

أولاً : البنك المركزي هو بنك الحكومة و مستشارها القانوني، فهي تودع حساباتها لديه و تقترض منه ما تحتاج إليه لتمويل نفقاتها، كما تفرده بعملية الاصدار النقدي تجعله يتحمل مسؤولية تحقيق سياسة نقدية تتسجم مع الوضع الاقتصادي و اهداف السياسات الاقتصادية للدولة.

ثانياً : البنك المركزي هو بنك البنوك حيث يراقب المؤسسات المالية في الدولة و تلجأ إليه في حالة الأزمات التي قد تواجهها، و تتم على مستواه عمليات المقاصة بين مختلف البنوك الأخرى التي تودع جزءا من أرصدها لديه.

ثالثاً : البنك المركزي هو بنك اصدار : و هي أولى و أهم وظائفه، كما أنها أهم ما يميزه عن البنوك الأخرى. و يمكن التمييز بين إتجاهين مختلفين في قدرة البنك المركزي على الإصدار :

الإتجاه الأول : حرية الإصدار بحسب حجم كمية النقد المطلوبة في السوق، ففي حالة الرواج نحتاج إلى نقد إضافي للزيادة من كمية المعروض النقدي، وقد انتقد هذا الرأي على أساس أنه يؤدي إلى انعدام الاستقرار، لأن ذلك يؤدي إلى الارتفاع المستمر للأسعار، فينتج عنه تضخم نقدي، مما يهدد بتدهور قيمة العملة، و في حالة الكساد يقل الاصدار النقدي لقلّة الحاجة لكميات إضافية من النقود، فتتخفّض الأسعار المنخفضة أصلا مما يزيد من حدة الكساد و يزيد معه الانكماش النقدي حدة.

و عليه فإن نظام الاصدار الحر تبعا لحجم الطلب على النقود دون قيد، يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها سواء في حالة الكساد أو الرواج.

الإتجاه الثاني : و يدعو إلى تقييد عملية الإصدار ليتماشى مع حجم الطلب اللازم على النقود لتمويل المعاملات، وفقا لما يحدده البنك المركزي من أهداف.

1 جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-172.

الفرع الثالث : استقلالية البنك المركزي :

يتبع البنك المركزي الحكومة مباشرة، و لكن عدم فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها خصوصا مكافحة التضخم، أدت إلى المناداة باستقلالية المصارف المركزية، حيث أثبتت دراسات ميدانية أن هناك علاقة عكسية وثيقة بين تدخل الحكومة في سياسة البنك المركزي و معدلات التضخم، فكلما زادت استقلالية البنك المركزي صاحبها معدلات تضخم منخفضة، و العكس كما في ألمانيا و سويسرا و التي تتمتع مصارفها بأعلى درجة من الاستقلالية مقارنة بالدول الأخرى التي مستها الدراسة. كما أثبتت الدراسة نفسها أن التدخل المقصود هو التدخل في سياسة البنك و ليس في تعيين الموظفين و رواتبهم، و أكدت دراسة أخرى هذه النتائج، كما أثبتت أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنك المركزي و معدل نمو الناتج المحلي، و أن هناك علاقة عكسية بين عجز الميزانية و درجة الاستقلالية، كما وجد أن نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي في كل من سويسرا و ألمانيا تبلغ تقريبا الصفر.

ولهذا تتجه البنوك المركزية المعاصرة نحو الاستقلالية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، و خاصة المحافظة على استقرار الأسعار الذي يعد الأساس لتحقيق الأهداف الأخرى.¹

المبحث الثالث : تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي

يتم بلوغ السياسة النقدية إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي عبر قنوات الانتقال، و التي تتمثل أساسا في ثلاث قنوات رئيسية هي معدلات الفائدة، أسعار الأصول التي يملكها الأعوان الاقتصاديين و أخيرا انتقال السياسة النقدية عن طريق الائتمانات الممنوحة سواء للإستثمار أو للإستهلاك . و سيتم شرح قنوات الانتقال فيما يلي . حيث يتوقف تأثير السياسة النقدية سواء على الدخل القومي أو على الأسعار على مدى فعاليتها و لكن أيضا على توفر شروط معينة .

المطلب الأول : قنوات الانتقال

فعالية السياسة النقدية مرتبطة بقنوات انتقالها إلى الاقتصاد، بشكل أساسي هذه العملية تنتقل بواسطة معدل الفائدة في المدى القصير، التغييرات في المعدل تؤثر على السوق النقدية و على مجموع المعدلات

1 جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 173.

المختلفة. و نستطيع التمييز بين ثلاث قنوات رئيسية لانتقال السياسة النقدية : معدلات الفائدة، أسعار الأصول، و قناة الائتمان.¹

الفرع الأول : قناة معدلات الفائدة :

قناة الانتقال بواسطة معدل الفائدة، أي بواسطة سعر القرض، تؤول إلى النموذج الكينزي التقليدي، توسع نقدي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة و إذن إلى توسع الاستثمار. في المدى القصير زيادة الاستثمار تترجم بواسطة أثر المضاعف على طلب السلع و الخدمات . معدل الفائدة المذكور هو معدل الفائدة الحقيقي في المدى الطويل المتوقع من المقترضين، و الذي يمثل سعر القرض، في حين السياسة النقدية تتصرف في معدل الفائدة الاسمي على المدى القصير.

تأثير التحفيز النقدي يتعلق ب :

- معدلات الفائدة المأخوذة بعين الاعتبار من قبل الأعوان الاقتصاديين
- الطريقة التي تتأثر بها هذه المعدلات بالمعدلات الموجهة.

والمعدلات المأخوذة بعين الاعتبار ليست نفسها في كل الدول، مثلا في المملكة المتحدة معدلات قروض الأصول غير المنقولة غالبا ما تختلف و تتأثر بواسطة معدلات قصيرة الأجل، الذي يعني أن قرارات السياسة النقدية تمس بدون آجال تكلفة القروض الجديدة . بالعكس الأسر الألمانية تقترض غالبا على المدى الطويل و بمعدل ثابت، الذي يحصن تحفيزات نقدية لاحقة. إختلافات أيضا توجد بين الدول في اتصال البنك المركزي و طريقة وضعه لتوقعات السياسة النقدية المستقبلية الذي يؤثر على العلاقة بين معدل الفائدة القصير و الطويل . اجمالا قناة سعر الفائدة تختلف بشكل معتبر من بلد لآخر.

الفرع الثاني : قناة أسعار الأصول.

ثاني قناة انتقال هي قناة أسعار الأصول، كأسعار الأسهم و السندات أو للقيم غير المنقولة . انخفاض معدل الفائدة يزيد عموما في أسعار الأصول المالية الموجودة مسبقا في السوق، ترقم إلى معدل أكثر إرتفاع بالنسبة لمعدل الفائدة المقترح على الأصول المالية الجديدة، الأسر ستتجه بشكل جزئي إلى إستهلاك الفائض في الثروة الناتج عن إعادة تقييم ممتلكاتهم. الآثار هذه للثروة لعبت دور هام في سنوات 1990، في انخفاض

1 Agnès Bénassy, op cit, p 285-288.

اليابان و ارتفاع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الآلية للانتقال تمرأيا عبر سلوك الشركات : ارتفاع الأسعار للأسهم يرفع من تحفيز الاستثمار .

قناة أسعار الأصول عرفت أهمية تدريجية مع تزايد شيئا فشيئا لمشاركة الأسر و الشركات في الأسواق المالية، ينتج عنها في نفس الوقت ارتفاع معدل المديونية والثروة المكتسبة . علاوة على ذلك اتجهت البنوك في الدول الانجلوسكسونية في سنة 2000 إلى تشجيع الأسر على استعمال ممتلكاتهم غير المنقولة كرهن لأجل كسب قرض للاستهلاك، و الذي نتج عنه أثر أسعار الأصول على سلوك الاستهلاك، الى الزيادة و ثم الى النقصان .

الفرع الثالث : قناة القرض :

أخيرا، آلية الانتقال الثالثة تمر عبر عرض القروض . في حين قناة معدل الفائدة تعمل على الطلب على القروض، تعمل البنوك على تعظيم أو تقليل من عرض قروضهم حسب شروط التمويل في الأسواق.

عرض القروض يمكننا من تمويل بأفضلية المشروعات الاستثمارية، و بالعكس صعوبة شروط وصول البنوك إلى السيولة أو لنوعية أصولهم تنتج عنها القروض للعائلات و الشركات و هي قناة القرض.

المطلب الثاني : أثر السياسة النقدية

سندرس فيما يلي أثر السياسة النقدية على الإستثمار و بالتالي على الإنتاج و الدخل القومي و على الأسعار كما يلي :

الفرع الأول : أثر السياسة النقدية على الاستثمار.

السياسة النقدية التوسعية و التي تترجم برفع عرض النقود، تنقل منحنى LM نحو اليمين، في السوق النقدي، عرض النقود الإضافي يقوم بتخفيض معدل الفائدة، التخفيض من i يجلب الاستثمار الخاص I ، انتعاش الاستثمار لديه أثر مضاعف على الدخل y . نحصل على دخل أكثر Y_2 بواسطة معدل فائدة أقل i_2 . و بالعكس سياسة نقدية انكماشية تنقل منحنى LM إلى اليسار، الرفع من معدل الفائدة تضعف من الاستثمار و تنقص الدخل القومي.¹

1 Jacques Généreux : **Economie politique 3 : macro-économie**, hachette, 3^e édition,

الفرع الثاني : أثر السياسة النقدية على الأسعار

تأثير التوسع النقدي على الأسعار يكون من خلال مستويين :

أولا : بواسطة عدم توازن بين العرض و الطلب، عندما يكون خلق النقود الوفيرة يمكن من تكلمة نقص الادخار لتمويل الاستثمارات . تباطؤ سرعة دوران النقد¹، السعي لاستعادة التوازن بفضل سياسة تطوير و استقرار الادخار يمكن أن تكون غير كافية.

ثانيا : بواسطة الضغط على التكاليف : الزيادات مقبولة (ارتفاع الاجور) أو حتى متوقعة (تشكيل اسهم المضاربة) عندما يكون القرض سهل الحصول عليه و رخيص².

المطلب الثالث : فعالية السياسة النقدية

الفرع الأول : تحديات الفعالية

يبقى دائما صحيح أن السياسة النقدية تحمل على عاتقها مكافحة التضخم، في مواجهة العجز العمومي، و لأسباب قانونية أو اقتصادية، السياسة النقدية تتميز بمرونة أكبر من الأدوات الأخرى للسياسة الاقتصادية كسياسات الميزانية أو السياسات الضريبية. و من هذه الزاوية نستنتج أربع ملاحظات رائجة فيما يخص فعالية السياسة النقدية :³

- كفاءة السياسة النقدية ليست كأولوية، بشكل كامل حسب كونها لكبح أو لانعاش النشاط، و لكن في الحالتين معا، بالنظر لمكانة التعديل بواسطة معدلات الفائدة، الفاعلية تتعلق كثيرا بحساسية العرض و الطلب لمعدلات الفائدة.
- نجاح السياسة النقدية يتعلق بدرجة الارتباط مع باقي مجالات السياسة الاقتصادية و بشكل خاص مع سياسة الميزانية و السياسة الضريبية
- السياسة النقدية تعمل دائما على النشاط الاقتصادي و على الأسعار في آجال تتراوح عموما بين

France, 2000, p 82

1 متوسط عدد المرات التي تنفق فيها وحدة النقود لشراء السلع و الخدمات خلال فترة معينة.

2 Jean-Pierre Patat, op cit, p 373.

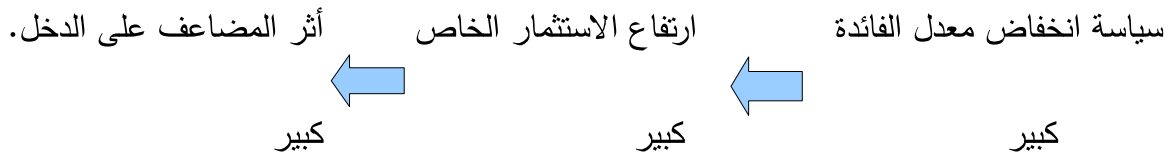
3 Christian de Boissieu, op cit, p 10.

ست أشهر إلى سنة .

• لا نستطيع الفصل بين فعالية السياسة النقدية و اشكالية قنوات انتقالها

الفرع الثاني : شروط فعالية السياسة النقدية :

نستطيع تلخيص تسلسل آثار سياسة نقدية توسعية، كما يلي، حيث الأثر يكون كبيرا أو ضعيفا لنستطيع القول أن السياسة النقدية فعالة أم لا :



اذن يجب بالضرورة تخفيض اكبر لمعدل الفائدة الذي يجلب في الاحسن الاستثمار لأجل تأثير هذا الأخير على الإنتاج.

الشروط إذن هي التالية :

- طلب على النقود مرن قليلا بالنسبة لسعر الفائدة (في هذه الحالة الخفض الكبير لسعر الفائدة ضروري لكي يتقبل الأعوان الاقتصاديين استيعاب النقود الاضافية)
- مرونة قوية للاستثمار مع سعر الفائدة (لكي يكون الاستثمار محفز بشكل واسع عند تخفيض معدل الفائدة)
- مضاعف مرتفع
- قدرات انتاجية غير مستغلة و عرض للسلع و الخدمات مرن على المدى القصير (و إلا كان أثر المضاعف على الأسعار و ليس على الانتاج).

أما شروط الفعالية فهي نفسها للسياسة النقدية سواء كانت توسعية و انكماشية. فالشروط المتعلقة بمرونة الطلب على النقود و الطلب على الاستثمار تكون معكوسة بالنسبة للسياسات النقدية و سياسة الميزانية، بالنتيجة اذا كانت الفعالية لواحدة كبيرة تكون للأخرى فعالية ضعيفة . والنقاش حول فعالية السياستين معا مرتبط بشكل كبير على المحاكات التجريبية لعمليات طلب النقود و طلب الاستثمار.¹

1 Jacques Généreux, op cit, pp 82-83.

الخلاصة

بعد التعرض للإطار العام للسياسة النقدية، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية :

السياسة النقدية هي بشكل عام من اختصاص الدولة و السلطات النقدية بالأخص، و التي تستخدم سلطة تحكمها في الجهاز المصرفي و الاصدار النقدي في صياغة و تنفيذ الأهداف الاقتصادية الكلية و بشكل خاص استقرار المستوى العام للأسعار .

السياسة النقدية و بصفقتها تترجم وفق التحكم في متغيرات نقدية خلال فترة زمنية قصيرة، هي سياسة ضرفية تسمح بمتابعة حركة النشاط الاقتصادي و تقادي الاختلالات أو معالجتها و تحقيق التوازن الاقتصادي، بما تتميز به من مرونة للاستجابة للتغيرات في التوجهات الكلية حسب الظروف.

كما أنها لا تقتصر على تحقيق التوازن في المدى القصير و المتوسط فقط، و إنما يمكنها أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و استدامته عن طريق تحفيز الاستثمار، و العمل جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى لأجل ذلك الهدف.

مازال النقاش قائماً حول دورها و قوة تأثيرها أو مدى فعاليتها على ضبط النشاط الاقتصادي بين النقديين و الكينزيين، لكنهم ينفقون على وجود تأثير لها يختلف في درجته كل حسب التوجه الذي يتبناه.

وبما أنها تمثل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، فيجب أن يكون هناك انسجام بينها و بين السياسات الأخرى، خاصة سياسة الميزانية و التي تعمل في نفس المجال و السياسة النقدية، و ذلك على المدى المتوسط أو الطويل، لأن عدم التناسق قد يسبب أزمات إقتصادية سبق و أن حدثت في بعض الدول.

أيضا لاحظنا أن السياسة النقدية مرتبطة بشكل وثيق بمدى تطور الجهاز المصرفي و تطور الأسواق النقدية و المالية في الدولة، فتأثيرها لا يكون كبير في الدول التي لا تمتلك جهاز مصرفي حديث و أسواق مالية نشطة، خصوصا الأدوات غير المباشرة .

من الملاحظة السابقة يمكن القول أن السياسة النقدية في الدول المتخلفة تختلف عنها في الدول المتقدمة، و التي تتجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، و بخاصة معدلات الفائدة، أين تتحكم في سير الأسواق المالية و بالتالي الانتقال بسهولة إلى القطاع الحقيقي المرتبط بهذه الأسواق. على عكس الدول المتخلفة

والتي مازالت تستخدم الأدوات المباشرة في تنفيذ سياستها النقدية، لضعف الأسواق المالية و هشاشة القطاع المصرفي ككل.

إن السياسة النقدية تطورت عبر تطور الاقتصاديات الكبرى و وصلت إلى ما وصلت إليه مع سير النشاط الاقتصادي في الدول الغربية حيث تقوم بالاستجابة لمتطلباته و أهدافه و ذلك حسب الظروف و الوضع العام السائد في هذه الدول.

الفصل الثاني :

واقع السياسة النقدية في الجزائر

الفصل الثاني : واقع السياسة النقدية في الجزائر :

عرفت الجزائر غداة الاستقلال تحديات كبيرة، كان أهمها على الاطلاق اعادة ترتيب الاقتصاد وفق توجه و نظام محدد. يضمن تحقيق السيادة التامة و الاستقلالية المطلقة عن اقتصاد المستعمر الفرنسي. و كان الاختيار قد وقع على التوجه الاشتراكي على غرار معظم الدول حديثة الاستقلال، من خلال بناء دولة بمؤسسات قوية و متحكمة في جميع المجالات. و على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي الاقتصاد الموجه بني الاقتصاد الجزائري.

لكن مع تطور الظروف الدولية، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 1991، واتجاه أغلب الدول إلى نظام اقتصاد السوق، فرض على الجزائر مواكبة هذه التطورات المتسارعة، خصوصا في ظل هيمنة ظاهرة العولمة الاقتصادية، و التي تستدعي بشكل ضروري الاندماج في واقع الاقتصاد العالمي بتطوراته المتسارعة، و رهاناته المفروضة. لذلك لجأت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم.

و لأن الاقتصاد النقدي يعمل بالتوازي مع الاقتصاد الحقيقي، كان له حظ كبير في هذه التحولات، لا يسعنا هنا التفصيل فيها و لكن نكتفي بإلقاء الضوء على الجوانب التي تتعلق بالسياسة النقدية، و التي كان قانون النقد و القرض سنة 1990 نقطة تحول كبرى في تاريخها. إضافة إلى الضرورة الملحة لعملية انتقال أدوات السياسة النقدية من الأساليب المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة، التي أصبحت منذ فترة الأكثر استعمالا من قبل الدول الصناعية الكبرى و عدد متزايد من دول العالم. و التي حاولت الجزائر إتقانها خلال السنوات السابقة .

المبحث الأول : مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر :

لمعرفة أداء وفعالية السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة 2000-2012، ينبغي الإشارة إلى مسارها منذ الاستقلال لنعرف أهم محطات التطور و ملامحها في كل مرحلة، لأن الوضع الحالي ما هو إلا نتاج سلسلة من التطورات و التحديثات عرفتها السياسة النقدية في الجزائر. أين عرف الاقتصاد الجزائري عملية تحول من الاقتصاد الموجه و التخطيط المركزي، إلى اقتصاد السوق.

حيث لجأت الجزائر في سبيل ذلك إلى بناء مؤسسات نقدية و مالية قادرة على توفير التمويل النقدي والمالي للاستثمار، و تقوية قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب و ترك الاقتصاد يسير بفعل تفاعلاتها و يحقق التوازنات و الأهداف المطلوبة. و لذلك كانت ضرورة وضع قانون يؤطر السياسة النقدية للاندماج في هذا التوجه الجديد للاقتصاد ملحة وتجلت في القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990. و الذي حدد معالم السياسة النقدية الجديدة في ظل التوجه الجديد. و لأن السياسة النقدية تتفاعل مع الوضع العام للاقتصاد الوطني فقد تأثرت بجميع المراحل المختلفة خصوصا تلك المتعلقة بالتطورات النقدية حيث برزت منذ سنة 1990 ثلاث توجهات مختلفة للسياسة النقدية.

سنقوم في ما يلي بالتفصيل في خصائص السياسة النقدية منذ الاستقلال إلى غاية 1990، و بعدها سندرس التحولات التي أتى بها قانون النقد والقرض 90 - 10 ومختلف التوجهات التي عرفتها السياسة النقدية بعده .

المطلب الأول : السياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض 90-10 :

قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10، كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا¹، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام. بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات و قطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة.

وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال

1 لحول عبد القادر : " أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006 " ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير - جامعة سعيدة، 2007 ص 15.

حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

و إثر الوضع المزري الذي آل إليه القطاع النقدي و المالي، عرف عملية اصلاح¹ عام 1971، ثم تليها الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك لعام 1986 و إصلاحات "استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها البنوك" لعام 1988

-الإصلاح المالي لعام 1971 : بعد تحقيق الاستقلال المالي وإنشاء النواة الأولى للنظام المصرفي الجزائري، بدأت السلطات العمومية الجزائرية في محاولة معالجة الاختلال الذي أفرزته الفترة الأولى، وهذا ما حاول الإصلاح المالي لعام 1971 تجسيده من خلال جملة من الإجراءات مثل : اللامركزية، السماح بإنشاء فروع للبنوك التجارية لتعبئة المدخرات وزيادة القدرة التمويلية لهذه البنوك، تحديد طرق تمويل المؤسسات العمومية، وذلك كله لتخفيف الضغط عن البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني وتشجيع البنوك التجارية الجزائرية على القيام بدورها التمويلي. في هذه المرحلة ظل القرار النقدي بيد وزارة التخطيط والمالية بعيدا عن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي.

- الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك لعام 1986 : لقد أرغمت الصدمة البترولية لعام 1986 السلطات الجزائرية على ضرورة إصلاح النظام المصرفي الجزائري خاصة بعد النمو المفرط الذي عرفته الكتلة النقدية بفعل الإصدار النقدي غير المبرر في كثير من الأحيان، وفي هذا الإطار جاء قانون القرض والبنك لعام 1986 بجملة من الإصلاحات من أهمها :

- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي، والملجأ الأخير للإقراض.
- تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية.
- إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية في منح ومتابعة القروض.

1 عبد الحق بوعتروس، محمد دهان : "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد 5، جوان 2009، ص ص 8 و 9 .

- تفعيل دور السياسة النقدية لاسيما في تحديد وتنظيم العرض النقدي وفق المتطلبات الاقتصادية.

- إصلاحات "استقلالية المؤسسات بما فيها البنوك" لعام 1988 : عرف النظام المصرفي الجزائري اصطلاحات اضطرارية لتتماشى مؤسساته وتتسجم مع قانون استقلالية المؤسسات لعام 1988، والذي بموجبه أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المالي والمحاسبي.

على العموم يمكن أن نرجع الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر نظاما اقتصاديا اشتراكيا انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، إلى الأسباب التالية¹ :

- تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- تسيير نقدي إداري لئلا يوحى بخضوع تام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها.
- عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.
- طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
- الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
- تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني. إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوما نظريا منصوحا عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

1 لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في إطار قانون النقد والقرض 10-90 :

إن إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، فرض على الجزائر إعادة النظر في سياستها النقدية السابقة و ضبطها مع التوجه الجديد، من خلال استقلالية الجهة المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية و تنفيذها، إضافة إلى جعلها قادرة على إدارة الائتمان و تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والتحكم في الاستقرار النقدي سواء الداخلي أو الخارجي. باعتبار السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية القادرة على ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية في إطار ميكانيزمات السوق.

يعد القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض، نقطة التحول الكبرى في مسار السياسة النقدية التي تتناسب مع التوجه الجديد. حيث تجلت مساهماته الرئيسية في ما يلي ¹ :

- استقلالية القطاع النقدي و المصرفي بالمقارنة مع القطاع الحقيقي، حيث أصبح منح القروض للمؤسسات العمومية يخضع للقواعد الاحترازية و ليس بشكل تلقائي كما كان سابقا، و أصبحت العلاقات بين البنوك و المؤسسات العمومية تخضع للقواعد التعاقدية.
- استقلالية القطاع النقدي و المصرفي عن القطاع المالي، حيث منذ أن ألغى قانون المالية التكميلي لسنة 1965 تحديد قيمة و مدة التسليف للخزينة العمومية، أصبح اصدار النقد لتغطية العجز المالي تلقائيا، و بالتالي بلغ مخزون ديون الخزينة تجاه البنك المركزي (المتمثل في سلفات الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي و الرصيد الدائن للحساب الجاري البريدي لهذه الأخيرة) 110 مليار دج. لقد وضع القانون 10-90 حدا لهذا الوضع، أين تجبر المادة 213 الخزينة على تسديد ديونها تجاه البنك المركزي خلال 15 سنة شريطة الاتفاق بين المؤسساتين، و لم يتم هذا الاتفاق حتى سنة 1997. كما تحد المادة 78 من آثار المالية العمومية على العملة بتحديد القيمة الأقصى لسلفات البنك المركزي للخزينة بنسبة 10% من العائدات الجبائية العادية للسنة الماضية و لفترة إجمالية تعادل 240 يوم .

1 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005، ص 33.

• استرجاع مكانة البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي، حيث جعل القانون البنك المركزي في قمة التدرج المصرفي، و هو المكلف الوحيد بممارسة صلاحية إصدار العملة، و قد اصبح مقرضا كملجأ أخير دون أن يلزمه أي تدبير قانوني على تقديم المبالغ التي تطلبها البنوك بشكل آلي. كما أنه مكلف وفقا للمادة 92 بتحديد معايير التسيير (القواعد الاحترافية) التي ينبغي أن تحترمها البنوك و الهيئات المالية باستمرار. و أخيرا يعطي القانون 90-10 (المادة 95) البنك المركزي إمكانية تحديد الشروط التي يجب أن تحترمها البنوك و الهيئات المالية باستمرار و قد تم إعادة الاعتبار و تعزيز الوظيفة المحورية لهذه الأخيرة أي الوساطة المالية خصوصا : استقبال الأموال العمومية (الودائع) للبنوك فقط، منح القروض، التوفير و تسيير وسائل الدفع.

• تأسيس سلطة مراقبة البنوك و التي لها صلاحيات سلطة قضائية : وفقا للمادة 143 يتم تأسيس لجنة مالية مكلفة بمراقبة احترام البنوك و الهيئات المالية التدابير التشريعية و القانونية المطبقة عليها و معاقبة المخالفات المسجلة. أين تتراوح العقوبة التي تصدرها من إنذار بسيط أو توبيخ إلى سحب الاعتماد و التصفية، و تتكون من ثلاث قضاة و شخصيتين مؤهلتين في المجال المصرفي و المحاسبي. و يرأسها المحافظ (و قد أعيد النظر في مجلس اللجنة المصرفية في الأمر 04/10 المؤرخ في 14/04/2010 حيث أصبحت تتكون من المحافظ رئيسا، ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي، قاضيين اثنين احدهما منتدب من المحكمة العليا يختاره رئيسها، والثاني منتدب من مجلس الدولة يختاره رئيسه بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية)¹، و تحظى بالاستقلالية التامة في ممارسة وظيفتها القانونية، و تعيين مختلف أعضائها يتم عن طريق رئيس الجمهورية.

• تأسيس سلطة نقدية مستقلة : أهم ما جاء به القانون 90-10 هو تجسيد السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض الذي يحوز على سلطات واسعة في المجال المصرفي.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح و الكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالاتي² :

1 المادة 10 من الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد و القرض.

2 بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز : "السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، بحوث اقتصادية عربية،

أولاً : الفترة السابقة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي : تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة. كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية عجز الميزانية. وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي، حيث سيتم التفصيل في واقع السياسة النقدية من خلالها :¹

الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989) : وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت (30 ماي 1989) على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظراً لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.

الإجراءات النقدية :

أحدث هذا الاتفاق تغييراً جذرياً على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريباً من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواقع نقدية أساسية أخرى مجالاً له وقد تمثل هذا في القانون رقم 90/10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990،. إذ قبل هذا الإصلاح المشار إليه لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.

سير السياسة النقدية :

مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، شتاء 2008، ص 30.

1 الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية : مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 3 .

تطورت الكتلة النقدية M_2 بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سوى بمعدل 0.80% فقط، وهو ما بين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية ؛ مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية، كما تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية :

-ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18 % .

- سلبية معدل الفائدة الحقيقي، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعاً ملحوظاً.

- ارتفاع التسرب النقدي بنسبة 12.57 % .

الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991)¹ : بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي على الاستعداد الائتماني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. إن تنفيذ تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة، مما جعلها تقف عائقاً أمام تطبيق بنوده المنفق عليها

وقد استهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي :

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار .
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

وقد وضعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الإجراءات النقدية :

- العمل على الحد من الكتلة النقدية M_2 بجعلها في حدود 41 مليار د.ج .
- تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي ؛ على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25% .
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدل 10.5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدل 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17% .

1 الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 4

- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة .

النتائج النقدية والمالية المحققة :¹

عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 1 \$ (أمريكي) إلى 18.47 د.ج بعد ما كان 1 \$ (أمريكي) يعادل 8.96 د.ج سنة 1990 فقط، الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية أن تكون على الوضع التالي :

- استمرار سلبية معدل الفائدة .
- ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 % .
- توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %
- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.90 % .
- نمو الكتلة النقدية (M_2) ب 21.3 % بعد ما كان 11.3 % سنة 1990 .
- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعد ما كان 64 % سنة 1990 .
- استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8 %

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن أداء السياسة النقدية بشكل عام كان غير فعالا خلال هذه الفترة وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل منها الاقتصادية و غير الاقتصادية

الاستعداد الائتماني الثالث (أبريل 1994)² : نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 01/04/1994 إلى 31/03/1995

ومن البنود التي أستهدها الاتفاق :

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3 % في 1994 و 6 % في 1995 .
- تخفيض حدة التضخم .
- تحرير التجارة الخارجية .

1 الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2 الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

وقد استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي (M_2) إلى 14 % لفترة البرنامج مقارنة بـ 21 % في 1993 وكذا :

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 % .
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24 % .
- التخلي عن إستعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد و استبدالها بالوسائل غير المباشرة.

و من نتائجها على القطاع النقدي و المالي :

- ارتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك
- حقق الناتج المحلي الحقيقي نمواً سلبياً بمعدل 0.4 % سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقدر في البرنامج بـ 3 % .
- انخفاض العجز الكلي في الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4 % مقابل 5.7 % المقدر في البرنامج الحكومي.
- تمكن الحكومة من تخفيف مديونياتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دينار .
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10 % عام 1994، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض 25 % كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5 %.
- الإعلان عن إقامة سوق الصرف - ما بين البنوك - في ديسمبر 1995 .

ثانيا : الفترة الملازمة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي

هذه الفترة الثانية ممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998) : ¹ وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998)، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9 % من حصة الجزائر.

ومن بين البنود التي استهدفها الاتفاق :

- التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم .
- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداءً من الفاتح جانفي 1996، وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
- دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات إذ تم التركيز على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية حيث سيتم تخفيضها إلى نسبة 50 % كحد أقصى .
- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، إذ ستتم تدنيته لمعدل 6.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1994/ 1995 وبمعدل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1997 / 1998 .
- ترقية الادخار الوطني بـ 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1994-1995 و 1997-1998 .
- إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية .

الإجراءات النقدية المتخذة لتحقيق الأهداف المسطرة :

- اتباع تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال السنوات الثلاث القادمة وكذا ترقية النظام الجبائي بجعله مرناً وفعالاً ؛ الشيء الذي قد يبعد الحكومة من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يمكن من اتباع سياسة نقدية صارمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائنة؛ مما يحث الأعوان الاقتصاديين لزيادة مذكراتهم .
- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية خاصة، وترقية النظام المصرفي، إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجمالي سنة 1994 لتتمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر .

1 الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية¹ التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995 كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية، وهذا في شكل مزايدات القروض .
- هيكلية المعدلات المباشرة خاصة في ما يتعلق بمعدل إعادة الخصم ومراجعة إجراء المزايدات للسندات على الحساب الجاري والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في 1996 .
- تشجيع إنشاء البنوك والهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية .
- إجراء إعادة هيكلية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتكامله مع الجهاز المصرفي، وقد تم تنفيذ ذلك خلال السداسي الأخير سنة 1997 بهدف إنعاش الادخار وتأمين سياسة صارمة لتغطية التأجير من طرف هيئات التسيير العقاري لتمويل السكن الاجتماعي .

سير السياسة النقدية في ظل الاتفاق الموسع : ² عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب، وقد تم تسجيل في هذا الشأن المؤشرات التالية

- بلغ معدل السيولة 38,6 % من الناتج المحلي الخام سنة 1995 بدل 49.2 % سنة 1993 .
- بلغ معدل التضخم 21.9 % نهاية 1995 بدل 38.6 % سنة 1994 .
- وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.3 % .
- بلغت نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.4 - %) .
- سجل معدل السيولة المحلية ارتفاعاً بـ 13 % .
- بلغت الاحتياطات الرسمية بالنسبة إلى الواردات 2.1 شهر بدل 2.9 شهر سنة 1994 .
- ارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995 ؛ إذ سجل 5.3 % في حين تم تسجيل 2.8 % سنة 1994. بلغ معدل خدمة المديونية 43.8 % بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخل العامة.

أما في سنة 1996 فقد تم تسجيل المؤشرات التالية : ³

- معدل السيولة 36.3 % .
- معدل التضخم سجل معدل 15 %

1 سيتم التفصيل فيها في المبحث الثالث.

2 بن عبد الفتاح دحمان : السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، أبريل 2004، ص 293

3 بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 294.

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.2 % .
- نسبة العجز/ على الفائض الكلي للميزانية العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي 0.3 % .
- نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.8 - % .
- الاحتياطات الرسمية بالنسبة للواردات 2.5 شهر .
- نمو الائتمان المحلي بـ 9.3 %
- بلغ معدل النمو خدمة المديونية 63.8 %

ثانيا : فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي و دعمه :

هذه الفترة الثالثة ممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2012، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 إلى غاية أبريل 2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005 - 2009 و أخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي يغطي الفترة 2010-2014 . إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، وأهمها على الاطلاق ارتفاع أسعار البترول كما سنراه عند لقاء الضوء على الاطار العام للاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة.

المبحث الثاني : استراتيجية السلطة النقدية في مجال السياسة النقدية :

عرفت السياسة النقدية، تطورات عديدة في الجزائر، حيث كانت تتماشى مع الوضع الاقتصادي و التوجه العام للاقتصاد الجزائري. و لإلقاء الضوء على استراتيجية السلطة النقدية في مجال السياسة النقدية في الجزائر، سنقوم بتحديد الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر، بعد ذلك سنبرز السلطة النقدية، و في الأخير سنلقي الضوء على أهداف و أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول : السلطة النقدية في الجزائر :

تتمثل السلطة النقدية في الجزائر و الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد و تنفيذ السياسة النقدية في كل من بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض، و فيما يلي عرض موجز لكلا منهما.

الفرع الأول : مجلس النقد و القرض

أنشئ مجلس النقد و القرض بموجب القانون 90-10 و يتكون من أعضاء مجلس ادارة بنك الجزائر، إضافة إلى شخصيتين تختاران على أساس الكفاءة في مجال المسائل النقدية و المالية (المادة 58 من الأمر 04-10) و التي تعينان بمرسوم رئاسي. يرأسه محافظ بنك الجزائر، الذي يستدعي المجلس للاجتماع و يحدد جدول أعماله، حيث يعقد المجلس أربعة دورات عادية في السنة على الأقل، و يمكن أن يستدعي للانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك بمبادرة من رئيسته أو عضوين منه، و يستلزم عقد اجتماعات المجلس حضور 6 من أعضائه على الأقل، و لا يمكن لأي عضو أن يفوض أحدا لتمثيله في اجتماع المجلس. و تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات و في حال التساوي يتم الترجيح بصوت الرئيس.

و يعتبر السلطة النقدية في الجزائر حيث تخول له المادة 62 من الأمر 04/10 المتعلق بالقرض و النقد الصلاحيات التالية :

أ- إصدار النقد، وكذا تغطيته.

ب- مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي، لاسيما فيما يخص الخصم والسندات تحت نظام الأمانة و رهن السندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات.

ج- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها. ولهذا الغرض، يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال.

د- منتجات التوفير والقرض الجديدة.

هـ- إعداد المعايير وسير وسائل الدفع وسلامتها.

و- تحديد شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، وكذا شروط إقامة شبكاتها، لاسيما تحديد الحد الأدنى من رأسمال البنوك والمؤسسات المالية وكذا كفاءات إدراته.

ز- تحديد شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

ح- تحديد المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام.

ط- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن.

ي- تحديد المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان، وكذا كفاءات وآجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية والوضعيات لكل ذوي الحقوق، لاسيما منها بنك الجزائر.

ك- تحديد الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي

ل- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.

م- تسيير احتياطات الصرف.

ن- تحديد قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

بينما يتفرد لوحده باتخاذ القرارات التالية :

أ- الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية، وسحب الاعتماد.

ب- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية.

ج- تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصرف.

د- اتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس.

الفرع الثاني : بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر قانونيا مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تاجرا في علاقاته مع الغير، و هذا حسب المادة 09 من الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 و يتبع قواعد المحاسبة التجارية و لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية و مراقبة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري و هذا كله حسب المادة المذكورة سابقا. حيث تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية كما تنص المادة 10، ويقع مقره في مدينة الجزائر حيث بإمكانه فتح فروع أو وكالات في كل المدن أين يرى ضرورة لذلك حسب المادة 11.

و يدير بنك الجزائر مجلس ادارة يتكون حسب المادة 18 من :

- المحافظ، رئيسا.

- نواب المحافظ الثلاثة.

- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

يحل المستخلفون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها.

و يخول مجلس الادارة حسب المادة 19 السلطات الآتية :

- يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها.

- يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.

- يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.

- يتداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات.

- يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها.

- بيت في جدوى الدعاوى القضائية التي ترفع باسم بنك الجزائر ويرخص بإجراء المصالحات والمعاملات.

- يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة.

- يحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها.

- يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.

- يطلع بجميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

يستدعي محافظ بنك الجزائر مجلس الإدارة و يرأسه و يحدد جدول أعمال دوراته، و يرأس المجلس في غيابه نائب المحافظ الذي يتولى نيابته، ويجتمع بناء على طلب المحافظ أو ثلاث أعضاء، و يكون حضور أربعة أعضاء على الأقل ضروريا لعقد الاجتماع، و تتخذ القرارات وفقا لتصويت الأغلبية، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

مهام بنك الجزائر :

تتمثل مهام بنك الجزائر فيما يلي¹ :

- الحرص على استقرار الأسعار
- توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف و الحفاظ عليها
- السهر على الاستقرار النقدي و المالي
- تنظيم الحركة النقدية
- توجيه و مراقبة توزيع القروض
- تنظيم السيولة

1 المادة 35 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد و القرض.

- السهر على حسن تسيير التعهدات و الالتزامات المالية تجاه الخارج
- ضبط سوق الصرف
- التأكد من سلامة و صلابة النظام المصرفي.

المطلب الثاني : الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر :

من الزاوية التاريخية، حدد الإطار العام للسياسة النقدية بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد و القرض، و الذي عوض فيما بعد بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم، و الذي بدوره عوض بالأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض الذي يبقى ساري المفعول حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة.

تنص المادة 35 من الأمر 04-10 على ما يلي : « تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

ولهذا الغرض، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، و يسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته. »

إذن فإن استقرار المستوى العام للأسعار يعد الهدف النهائي للسياسة النقدية، ويكلف بنك الجزائر بتحقيقه باستخدام الوسائل المتاحة لذلك، حيث يعد المسؤول عن توجيه و تنظيم ومراقبة حركة النقد من خلال تنظيم السيولة و توزيع القروض. إضافة إلى هدف تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، فإن تحقيق الاستقرار الخارجي للنقد أيضا من أهداف السياسة النقدية، و ذلك من خلال ضبط سوق الصرف و التسيير الحسن للتعهدات و الالتزامات المالية تجاه الخارج.

إن صياغة و تحديد السياسة النقدية تعد من صلاحيات مجلس النقد و القرض الذي يقوم أيضا بالإشراف عليها و مراقبة عملية تطبيقها وتقييمها حسب المادة 62 من الأمر 04-10، حيث أوكلت إليه مهمة تحديد أهداف السياسة النقدية، فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية و القرضية. و قد عهد بتنفيذها إلى بنك الجزائر

و بالنظر إلى المادة 62 الفقرة ج فإن المجلس يقوم في إطار السياسة النقدية بما يلي :

- تحديد تطور المجاميع النقدية و القرضية
- تحديد الاستخدامات النقدية
- تحديد قواعد الوقاية في سوق النقد
- التأكد من نشر المعلومات الصحيحة في السوق في سبيل تفادي خطر الاختلال.

و يشير الأمر 04-10 إلى صلاحيات بنك الجزائر التي تخول له تنفيذ السياسة النقدية، حيث تحدد المواد من 40 إلى 45 الوسائل المتاحة لذلك.

إذ تنص المادة 41 على ما يلي : « يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كفاءات وشروط إعادة الخصم وأخذ و وضع تحت نظام الأمان أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر. ويحدد حسم العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة، وفقا لأهداف السياسة النقدية. »

و توضح المادة 45 أنه : «يمكن لبنك الجزائر، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات. ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.»

المطلب الثالث : أهداف و أدوات السياسة النقدية في الجزائر :

الفرع الأول : أهداف السياسة النقدية.

نصت المادة 55 من القانون 90-10 على أن مهمة البنك المركزي تتمثل في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بانماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد.

لكن الأمر 04-10 أعاد ترتيب الأهداف فأصبح هدف استقرار الأسعار في المقدمة كهدف نهائي للسياسة النقدية، ثم الحرص على توفير أفضل الشروط لنمو مدعم. كما تنص عليه المادة 35 من الأمر 04-10 المعدل و المتمم : « تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. »

و لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية تلجأ السلطات النقدية لوضع أهداف وسيطة هي¹ :

- إيقاف الإفراط في اللجوء إلى بنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للإقراض، و مراجعة معدل إعادة تمويل البنوك و تخفيض معدل النمو النقدي.
 - إعادة تشكيل محفظة الأوراق المالية للبنوك و ذلك بوضع معدلات إحتياط تتلاءم مع الأموال الخاصة.
 - تحرير الأسعار.
 - تخفيض قيمة الدينار الجزائري تدريجيا.
 - زيادة القروض المقدمة إلى الاقتصاد.
 - تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية.
 - الإعتماد على إرتفاع أسعار الفائدة كأداة فعالة لتحقيق الإستقرار في سعر الصرف و التخصيص الجيد للقروض التي تمنح للاقتصاد.
- و للوصول إلى ذلك كلف بنك الجزائر بـ :

- تنظيم الحركة النقدية، و توجيهها و مراقبتها، بكل الوسائل الملائمة،

1 عمروش شريف : السياسة النقدية و معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 145.

- توزيع القروض،
- تنظيم السيولة،
- السهر على حسن تسيير التعهدات و الالتزامات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف،
- التأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

و تضع السلطة النقدية في الجزائر أهداف كمية للسياسة النقدية في بداية كل سنة حيث يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد و القرض، في بداية كل سنة¹، التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية و القرضية الناجمة عن البرمجة المالية. يتعلق الأمر باستهداف نقدي كمي يتصف بالمرونة، على أساس أن الأهداف الكمية يتم مراجعتها بشكل دوري بناء على تطور الوضع. كما يقترح بنك الجزائر أيضا وسائل السياسة النقدية التي من شأنها ضمان تحقيق الهدف المسطر بالنسبة للمتغيرات الوسيطة و بلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية، الذي يتمثل في الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة. و تحدد الأهداف الكمية النقدية و القرضية المستهدفة المنجزة على أساس توقعات ميزان المدفوعات، المالية العامة، و عمليات الخزينة العمومية. تستعمل التوقعات الخاصة بتطور المجاميع الحقيقية لتقدير نسبة السيولة.

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية

إن الاختيار المناسب لأدوات السياسة النقدية يسمح بتحقيق أفضل الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إليها، لذلك كان لزاما على السلطة النقدية في الجزائر إستحداث أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد و خاصة السوق النقدية و المصرفية.

ففي سنوات التسعينات كان الاقتصاد الجزائري و النظام المصرفي يتميز بكونه اقتصاد استدانة إضافة إلى أن النظام المصرفي كان يتميز بحالة من عدم السيولة، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية ملزمة بطلب التمويل من قبل البنك المركزي، و كانت معظم الأدوات المستعملة للسياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة مثل تسقيف القروض المقدمة للمؤسسات العمومية، تسقيف معدلات الفائدة الرئيسية و تسقيف هوامش أرباح البنوك².

1 بنك الجزائر : التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي و النقدي، ص 179.

2 بن الدين محمد أمين : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-حالة الجزائر-1990 -2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم

و قد استمرت السياسة النقدية خلال فترة التسعينات في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة تمثلت في :¹

- فرض حدود قصوى على الإئتمان المصرفي المقدم للمؤسسات و على كمية إعادة الخصم من جانب البنوك.
- فرض حدود قصوى على صافي الإئتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة المالية.
- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم الإئتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات.
- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.

و في سنة 1992 توقف بنك الجزائر عن فرض حدود قصوى إئتمانية على إقراض البنوك التجارية، و بدأ في الإعتماد كلياً على إعادة تمويل الاقتصاد و في نهاية 1993 قام بنك الجزائر بإعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق رأس المال بعيداً عن تسهيل إعادة الخصم.

و رغم الإصلاحات المتتالية، لم تعرف أدوات السياسة النقدية تطوراً ملحوظاً إلا بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ظل برامج صندوق النقد الدولي.

إدارة احتياطات الصرف و توظيفها² : حيث يمكن للبنك المركزي الاقتراض و الاكتتاب بسندات مالية محررة بعملة أجنبية و مسعرة بانتظام من الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية، و يقوم مجلس النقد و القرض بتحديد كفاءات تسيير احتياطات الصرف.

إعادة الخصم :³ يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد و القرض كفاءات و شروط إعادة الخصم و أخذ و وضع تحت نظام الأمانات أو تسيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر .

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 152.

1 شهرزاد نشاشدة : الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2006، ص 182.

2 المادة 40 من الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد و القرض.

3 المادة 41 من الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد و القرض

التدخل في السوق النقدية : بواسطة شراء أو بيع سندات عمومية أو خاصة حيث يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كفيات وشروط إعادة خصمها أو لمنح تسبيقات و ذلك حسب المادة 45 من الأمر 10-04.

الاحتياطات الإلجارية : أدخل القانون 90-10 أداة الاحتياطي الإلجاري حيث نصت المادة 93 منه على ما يلي : « يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها، أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات و ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية.و يدعى هذا الاحتياطي الإلزامي. ».

المبحث الثالث : الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة :

من المهام التي تتطوي على أهمية خاصة للنظام المصرفي في اقتصاد السوق¹، المساعدة على تعبئة مدخرات المجتمع و توجيهها نحو أكثر أنواع الاستثمار كفاءة. و لما كانت الرقابة المباشرة على الائتمان و أسعار الفائدة قد أسفرت عن عدم الفعالية و عدم الدقة في تخصيص الموارد، فإن الكثير من البلدان النامية بدأ في سنوات التسعينات في اصلاح نظمه المتعلقة بالرقابة النقدية من أجل تحقيق استخدام أكثر نشاطا لأدوات غير مباشرة أو قائمة على السوق لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

و تستخدم الأدوات النقدية القائمة على السوق للتأثير على النقود و الائتمان و أسعار الفائدة بطريقة غير مباشرة من خلال اجراء تغييرات في أحوال السيولة المتعلقة بالمصارف التجارية و غيرها من المؤسسات المالية. و لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث لمقارنة بين الأدوات المباشرة و الأدوات غير المباشرة، وعرض شروط و طريقة التحول نحو الأدوات غير المباشرة، وبيان مسار الانتقال الى الأدوات غير المباشرة في الجزائر.

1 كونغ هوي وونغ : "إصلاح أدوات السياسة النقدية"، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1993. ص 16.

المطلب الأول : مقارنة بين الأدوات المباشرة و الأدوات غير المباشرة :

يمكن الاعتماد على الأدوات المباشرة في الرقابة¹ على إجمالي الإئتمان أو على توزيع الإئتمان و تكلفته على حد سواء، كما أن تنفيذها و تفسيرها سهل نسبيا، و هي جيدة للحكومة التي تبحث عن توجيه الإئتمان في قطاعات محددة و أيضا للبلدان التي تملك أنظمة مالية بدائية و غير تنافسية، و قد تكون الخيار الوحيد إلى أن يتم خلق إطار مؤسسي للأدوات غير المباشرة.

إلا أن الأدوات المباشرة تساهم في التخصيص غير الكفاء للموارد، و عدم الانصاف، بالإضافة إلى تحجيم توزيع الإئتمان و الحد من المنافسة بسبب سقوف الإئتمان القائمة على أساس المبالغ التي تقدمها مؤسسات معينة. و بقدر ما تكون أوجه الرقابة المباشرة فعالة فإنها قد تؤدي إلى زيادة مفرطة في السيولة و الكبح المالي و إضعاف الوساطة المالية التي تستطيع السلطات ممارسة الرقابة النقدية عليها نظرا إلى أن الأموال تتدفق إلى أسواق مالية غير منتظمة و غير رسمية، و كثيرا ما تفقد الأدوات المباشرة كفاءتها لأن القوى الاقتصادية الفاعلة تجد وسائل للإلتفاف حولها.

و على النقيض من ذلك فإن الأدوات غير المباشرة تشجع الوساطة من خلال القطاع المالي الرسمي، كما أنها تسمح للسلطات بمرونة أكبر في تنفيذ السياسات و من ثم تصبح التغييرات الصغيرة المتكررة في أوضاع الأدوات ملائمة مما يتيح للسلطات التصدي بسرعة للصدمات، و تصحيح أخطاء السياسة.

و فيما يلي جدول يوضح أهمية الأدوات غير المباشرة و تفوقها على الأدوات المباشرة من حيث المزايا التي تنتجها، مقابل ما يعيب على الأدوات المباشرة.

1 وليام ألكسندر، توماس بالينو، تشارلز اينوك : "استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية"، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1996، ص ص 15-16.

الجدول رقم (1-2) : الأدوات المباشرة مقابل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية	
الأدوات غير المباشرة	الأدوات المباشرة
<p>* حفاظ البنك المركزي على هيئته ومكانته كأعلى هيئة وسلطة نقدية في البلاد وذلك من خلال الاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية.</p> <p>* التسيير المحكم للائتمان كما ونوعا حسب الوضعية الاقتصادية، سواء في فترة الكساد أو في حالة الرفاهية المفرطة (التضخم).</p> <p>* يبقى البنك المركزي بعيدا عن التدخل المباشر والتحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير مباشرة.</p> <p>* تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق النقدي.</p> <p>* تضمن التكيف السريع والتعديل المباشر والتلقائي وفقا لتغير ظروف السوق، ومن ثم تقلل من حجم المخاطر التي كان يمكن أن تنتج للاضطرار إلى الاستمرار في سياسة خاطئة.</p> <p>* تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية.</p> <p>* يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة وشفافيتها في السوق النقدي، ويعكس بوضوح وبشكل فوري مواطن الضغط في هذا السوق.</p>	<p>* خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاينة وردع نشاط البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.</p> <p>* الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.</p> <p>* انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف، وانحسار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.</p> <p>* تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.</p> <p>* انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها. حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.</p> <p>* قد يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.</p>
<p>المصدر : لحول عبد القادر : <u>أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990 - 2006 "</u> "كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير - جامعة سعيدة، 2007، ص 6.</p>	

المطلب الثاني : شروط عملية التحول إلى الأدوات غير المباشرة :

الفرع الأول : شروط نجاح عملية التحول إلى الأدوات غير المباشرة

للتقليل من الصعوبات التي يمكن أن تعرقل عملية التحول من استخدام أدوات مباشرة للسياسة النقدية إلى الأدوات غير المباشرة ينبغي مراعاة ما يلي :¹

- يجب عزل السياسة النقدية عن الضغوط التي تنشأ من حاجة الحكومة إلى تمويل العجز المالي، أي يجب أن تقلل الحكومة من عملية التحويل النقدي للعجز المالي. كما يجب على الحكومة دفع معدلات الفائدة السائدة في السوق عن ديونها، وتخفيف الضغط على البنك المركزي لإبقاء معدلات فائدة منخفضة في السوق، وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وتعزيز إدارة الدين العام و أسواق الأوراق المالية الحكومية في سبيل تلبية الإحتياجات التمويلية من خلال السوق.
- تقوية أسواق النقد و الأسواق بين البنوك و تحقيق التكامل بينها و ذلك لأن تنمية الأسواق تجعل الأدوات غير المباشرة فعالة أكثر، و استخدام هذه الأدوات يساعد الأسواق على التطور. إن الاستخدام المبكر للأدوات التي تستخدم أسعار فائدة سوقية يمكن أن يكون له أثر حافز على استحداث سوق النقد و الأسواق المالية التي تحتاج إليها السلطات للإعتماد كلية على الأدوات غير المباشرة.
- إعادة هيكلة النظام المصرفي من أجل خلق بنوك قوية و تعزيز المنافسة، بتقوية القدرة الادارية للبنوك الضعيفة التي قد تكون غير مجهزة لتتلائم مع البيئة التنافسية الجديدة، إضافة إلى الأخذ في الحسبان القروض المتعثرة و المشكلات التي تواجه بعض البنوك. و يمكن أن تساعد خصخصة البنوك التي تملكها الدولة في إعادة الهيكلة.
- تقوية الإطار الإشرافي و التنظيمي باستحداث وسائل وقائية كوضع حد أدنى من مستويات رأس المال، و معايير لترتيبات مسبقة لمواجهة الطوارئ، إضافة إلى تقديم تقارير مالية منتظمة و معايير لكشف الحقائق بغية تحسين الشفافية.

1 وليام ألكسندر، توماس باليو، تشارلز إينوك، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- تقوية القدرة التقنية للبنك المركزي : حيث يجب أن يكون قادرا على التنبؤ بالطلب و العرض لل عملات و الاحتياطات المصرفية و تقدير أثرها على اجمالي الائتمان و النقد. و ذلك بتوفر بيانات دقيقة و في الوقت المناسب .
- التدرج في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلاسة الانتقال و التوافق مع تطوير سرعة تطوير الأسواق المالية، خصوصا إذا كانت الأدوات المباشرة لاتزال فعالة. و الاصلاحات المؤسسة الضرورية و الاجراءات اللازمة للأدوات غير المباشرة غير متوفرة و تحتاج لوقت طويل لإعادة هيكلتها.
- تشير التجارب إلى أنه يجب استخدام الأدوات غير المباشرة في مرحلة مبكرة، و غالبا ما يكون إلغاء استخدام الأدوات المباشرة بطريقة تدريجية، إلى أن يتم الاستغناء عنها تماما عقب فترة من النهج الذي يتم فيه استخدامهما معا.

الفرع الثاني : طريقة التحول الى الأدوات غير المباشرة.

يتوقف مسار تحول أدوات السياسة النقدية إلى حد كبير على الظروف المحيطة بسلطات البلد، و الترتيبات المؤسسية القائمة، و الكفاءة التي يمكن بها اجراء التغييرات التنظيمية و التشريعية. إلا أنها تتطلب في جميع الحالات بعضا من الوقت، و ليس متوقعا تنفيذ جميع الاصلاحات في وقت واحد. و تدل تجارب كثير من البلدان، و خاصة في البلدان الآسيوية، على أن التسلسل التالي في تدابير الاصلاح قد حقق نتائج طيبة.¹

- ادخال الأدوات النقدية القائمة على السوق :

ينبغي تنفيذ عدة اصلاحات رئيسية لإجراء الرقابة النقدية في وقت مبكر جدا من عملية الاصلاح، لتمكين البنك المركزي من توقع حدوث تطورات في الاحتياطي و امتصاص أو توفير السيولة المصرفية بناء على مبادرة منه و بصورة مرنة. و يمكن أن تشمل الخطوات الأولى إدخال أدوات نقدية جديدة (مثل أدونات الخزينة)، و اجراء المزايدات العلنية لمثل هذه الصكوك، و اجراء تغييرات في قواعد الحصول على تسهيلات إعادة التمويل بالبنك المركزي لتيسير تطوير نظام المزايدات العلنية .

- اصلاحات متحوطة :

1 كونغ هوي وونغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

ينبغي انشاء نظام متحوط للتنظيم و الاشراف بما في ذلك من تصنيف و تدبير القروض، و متطلبات توفير رأس المال، و حدود تركيز القروض. و يجب إعادة رسملة و هيكله المؤسسات المالية الضعيفة، لتجنب إفسار البنوك و الأزمات المالية التي يمكن أن تحدث في مواجهة نمو الائتمان بسرعة عقب التحرر المالي. و قد أدى الاشراف المصرفي الفعال و القوي و اللوائح المتحولة، في ماليزيا مثلا، إلى الحفاظ على استقرار أسعار الفائدة بسرعة في أواخر السبعينات. و تعتبر سلامة موقف المؤسسات المالية أمرا حيويا لزيادة تطوير الأسواق المالية و تحقيق الرقابة الفعالة على النقد.

• تطوير الأسواق المالية

يعتبر مدى تطور الأسواق المالية و حسن أدائها لوظيفتها عاملا هاما في تحديد فعالية الرقابة النقدية غير المباشرة. و حالما يتم تنفيذ الاصلاحات الأساسية لاجراء الرقابة النقدية و اللوائح المتحولة، ينبغي تكريس الجهود لتطوير الأسواق المالية، و تقوية المنافسة المصرفية.

و يجب في هذه المرحلة تحرير أسعار الفائدة بالتدريج، بدءا بأسعار الاقراض بين البنوك، و خفض متطلبات الاحتياطي على قدر الإمكان. و من الضروري أيضا الحفاظ على دقة و وضوح المزادات العلنية لأذونات الخزينة، مع السماح بأن تكون أسعار فائدة أذونات الخزينة انعكاسا لحالة السوق. و يجب تخفيف القيود المفروضة على مدى أنشطة البنوك و خفض حواجز القيد و التسجيل.

و يمكن في نفس الوقت للبنك المركزي تقديم مساندة تنظيمية للمشاركين في السوق، بمن في ذلك الوسطاء، و استحداث نظام يتيح توزيع معلومات عن السوق بطريقة فعالة. و من جانب الحكومة، يجب إلغاء المعاملة الضريبية التفضيلية فيما يختص بالصكوك والأوراق المالية، كما ينبغي أن تكون صكوك الدين الحكومية ذات وجهة سوقية.

غير أنه يجب التأكيد أن استمرار اختلالات الاقتصاد الكلي قد يعوق نجاح التحرر المالي. ففي الفلبين، مثلا، أدى فشل تثبيت الاقتصاد المحلي أو الادارة غير السليمة للاقتصاد الكلي بالإضافة إلى عدم كفاية الاشراف و اللوائح المتحولة إلى حدوث أزمة مالية في أوائل الثمانينات.

• إلغاء الأدوات المباشرة :

من الخطوات الضرورية لتحقيق الإصلاح المالي وقف استخدام الأدوات المباشرة بمجرد انشاء أدوات غير مباشرة. غير أنه قد يكون من الصواب للبنك المركزي، من أجل منع حدوث تقلبات مفرطة في أسعار الفائدة أو توسيع مفرط في الائتمان في بداية التحرير المالي، الاحتفاظ في ترسانته ببعض الأدوات المباشرة الأقل تعرضا للخلل نسبيا لتأمينه ضد فقدان الرقابة النقدية.

و قد يتعين اتخاذ تدابير مثل الحد من توسيع الاقتراض بما يتناسب مع نمو الايداعات، أو فرض حد أقصى لفرق سعر الفائدة الذي تتقاضاه المؤسسات المالية، عندما تكون الأدوات غير المباشرة لا تزال وليدة، و من أمثلة ذلك النهج الذي اتبعته كوريا في الثمانينات بشأن تحديد أسعار الاقتراض المصرفية. و هذا يعني أن يستمر العمل بسقوف الائتمان و الرقابة الادارية فترة طويلة أثناء استحداث الأدوات غير المباشرة. و بالأحرى بدلا من ذلك أن تستهدف الاستراتيجية الاعتماد على الأدوات غير المباشرة و استخدام الأدوات المباشرة عند الاقتضاء فقط. و يجب التخلي عن الرقابة المباشرة حالما يسمح الوضع بذلك.

المطلب الثالث : عملية التحول الى الأدوات غير المباشرة في الجزائر :

نقصد بعملية التحول في أدوات السياسة النقدية الانتقال التدريجي من الاعتماد على أدوات مباشرة إلى الاعتماد على الأدوات غير المباشرة¹. كما تتطلب عملية الانتقال هذه جملة من المتطلبات، أهمها : عزل السياسة النقدية عن تمويل العجز و تقوية و تكامل أسواق المال، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و تعزيز المنافسة، تكيف الإطار الإشرافي و التنظيمي مع أوضاع السوق و تعزيز القدرات الفنية للبنك المركزي، و هذا حتى لا يؤدي تطبيق الأدوات غير المباشرة إلى حدوث انتكاسات و العودة مرة أخرى إلى الأدوات المباشرة.

و يعد قانون النقد و القرض 90 - 10 مؤشرا فعليا يوضح لنا توجه الدولة نحو تبني آليات السوق في مجال الضبط النقدي، كما يعد وسيلة قانونية يمكن اعتمادها لإحداث التغيير و تأكيد إصلاح القطاع المصرفي، و السعي إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الرقابة على النقد و الائتمان.

1 شهرزاد نشاشدة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

و يعد صدور القانون 90-10 نقطة البداية في اصلاح أدوات السياسة النقدية، حيث أصدر بنك الجزائر في 29 أبريل 1990 تعليمة تتعلق بسير السياسة النقدية و خصصت الفقرة (ب) منها إلى أدوات السياسة النقدية في إطار التوجهات الجديدة لها¹.

إد تم إقرار الرفع الفوري لسعر الفائدة من 7% إلى 10% على أن يستمر تقديمه تدريجيا للوصول إلى السعر الحقيقي مع نهاية التطهير المالي و جعل هذا السعر هو السعر المرجعي بالنسبة لبقية الأسعار الأخرى و هي :

• سعر إعادة الخصم من أجل توفير شروط نقدية و مالية متمثلة في سعر فائدة منخفض، العرض المتزايد للقروض، و بالتالي تدعيم توزيع ناجح للموارد لصالح النمو الاقتصادي.

• أسعار السوق النقدية (سوق ما بين البنوك)

• الأسعار الأخرى الدائنة و المدينة (أسعار الفائدة على القروض و الودائع)

كما سمح للبنوك التجارية و المؤسسات المالية بتحديد أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بحرية ضمن سقف محدد بالنسبة لسعر الفائدة المدين.

و فيما يخص الرقابة على الائتمان فقد عرف مجال منح القروض تطيرا صارما بهدف محاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي للسياسة النقدية الجزائرية.

تأطير القروض المقدمة للدولة :

1 شهرزاد نشاشدة، مرجع سبق ذكره، ص 180

حدد القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض سقف القروض الممنوحة للدولة، حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخبزينة ب 10 % من الإيرادات العادية المحققة خلال السنة السابقة، كما أن آجال تسديد هذه القروض لا يمكنها أن تتجاوز 240 يوماً في مجموعها¹، أما بالنسبة لحجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك الجزائر ب 20% من الإيرادات العادية للدولة و المحققة خلال السنة² السابقة أما استحقاقها فحدد ب 6 أشهر³.

تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة :

تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل بنك.

و تم اتخاذ هذه الإجراءات بهدف تحقيق استقلالية هذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل بنك. و تم إتخاذ هذه الإجراءات بهدف تحقيق استقلالية هذه المؤسسات أثناء فترة إعادة الهيكلة، إضافة إلى ضمان نفقات تسييرها من بنك الجزائر.

تأطير القروض المقدمة للاقتصاد

وضع قانون النقد و القرض حداً أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد فقد تم تحديد مدة إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل ب 3 سنوات على الأكثر، و مدة الاستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها 6 أشهر، مع العلم أن هذه القروض متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم تتعلق بتطوير وسائل الإنتاج و تمويل الاستغلال و بناء العمارات السكنية. إلى جانب هذه القروض يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخبزينة و قروض موسمية لفترات تتراوح بين 6 أشهر و 12 شهر و يتم تحديد تأطير القروض بالنسبة لكل بنك على حدى تبعاً لمعايير محددة هي :

- جهد كل بنك في تكوين الادخار.

- مستوى تطهير محفظة كل بنك.

1 المادة 78 من القانون 90-10. المتعلق بالنقد والقرض

2 المادة 76 من القانون 90-10. المتعلق بالنقد والقرض

3 المادة 76 من القانون 90-10. المتعلق بالنقد والقرض

-مدى تدخل كل بنك في تمويل الاستثمار المنتج.

و قد أدخل القانون 90-10 أداة الاحتياطي الاجباري حيث نصت المادة 93 منه بمايلي : « يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها، أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات و ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية.و يدعى هذا الاحتياطي الإلزامي. ».

و فيما يخص عمليات السوق المفتوحة، فقد نصت المادة 76 على ما يلي : « يمكن للبنك المركزي ضمن الشروط التي يحددها المجلس، أن يتدخل في سوق النقد و أن يشتري و يبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر. ».

و بالرغم من هذه التحسينات ظلت الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية متمثلة في فرض حدود قصوى على إمكانية حصول كل بنك على حدى على تسهيلات إعادة الخصم و كذلك عمليات إعادة الشراء المفروضة على كل بنك.¹

فبالرغم من الاصلاحات التي أتى بها القانون 90-10، لم يكن الوضع آنذاك مهيبا للدخول في مرحلة الانتقال و ذلك بالتزامن مع عدم الاستقرار على المستوى الكلي، لذلك لجأت الجزائر لتبني برامج الاصلاح المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، كضرورة لإصلاح الوضع و توفير الشروط الضرورية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. و لذلك لم يتم تبني أي أداة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، و إنما اتخذت إجراءات شملت تحرير أسعار الفائدة و تعزيز دور السوق النقدية، و قد تم التفصيل في المبحث الأول من هذا الفصل عن أثر برامج صندوق النقد الدولي على السياسة النقدية.

و في إطار تعميق إصلاح أدوات السياسة النقدية، سمح بنك الجزائر بتهيئة مجموعة الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية و هي :²

وجود معدل فائدة يحدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية و تطور المؤشرات النقدية.

1 شهرزاد نشاشدة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

2 شهرزاد نشاشدة، مرجع سبق ذكره، ص 188.

أدوات السوق النقدية بما فيها أخذ السندات كوديعة و إعلان مناقصات أو مزادات القروض حيث اعتمد منذ سنة 1995 كشكل مهم لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي.

وجود نظام احتياطات اجبارية.

امتصاص السيولة عن طريق اعلان المناقصات (مناقصات سلبية) حيث اعتمدت كأداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في أبريل 2002 و ذلك للتأثير على حالة فائض السيولة.

و يلخص الشكل الموالي أهم الإجراءات المتخذة منذ صدور قانون النقد و القرض 90-10 إلى غاية تبني أداة امتصاص السيولة عن طريق المناقصات.

الشكل رقم (1-2) : عملية التحول في الجزائر				
المرحلة الرابعة 2002	المرحلة الثالثة 1998	المرحلة الثانية 1996	المرحلة الأولى 1994	الفترة السابقة لعملية الانتقال 1990
*	*	*	*	*
*	*	*		
*	*			
*	*	*		
*	*	*		
*	*	*		
*				

إعادة الخصم
نظام الاحتياطات
الإجبارية
تحرير أسعار
الفائدة
بيع سندات الخزينة
بالمزاد العلني
بيع القروض بالمزاد
العلني
إنشاء سوق
للصرف بين البنوك
أداة امتصاص
السيولة عن طريق
إعلان المناقصات

المصدر : شهرزاد نشاشدة، مرجع سبق ذكره، ص 189.

خلاصة الفصل

عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة تحولات. فبعد أن كان دور البنك المركزي مهمشا، و تحت سلطة الخزينة العمومية، أين يقوم بعمليات الاصدار النقدي بناء على احتياجاتها. أعاد قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14/04/1990 الاعتبار للبنك المركزي، و عزز من استقلاليته عن الخزينة العمومية. حيث مهد الوضع من الناحية القانونية و التنظيمية للانتقال من التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق و ذلك فيما يتعلق بالنقد و القرض. و من خلاله صار بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض سلطة نقدية تمتلك صلاحيات تحديد و صياغة السياسة النقدية وتنفيذها عن طريق أدوات السياسة النقدية، التي عرفت بدورها عملية تحول من الأدوات المباشرة التي لا تعرف فعالية كبيرة في ظل إقتصاد السوق إلى الأدوات غير المباشرة. أين عرفت تعثرا في بداية التسعينات، بسبب الوضع الاقتصادي، لكنها تعززت مع برامج الإصلاح التي تبنتها الجزائر بمساعدة صندوق النقد الدولي، حيث تمكن بنك الجزائر من تطبيق أدوات غير مباشرة في سياسته الانكماشية. و لكن بعد الارتياح المالي الذي أتى مع بداية الألفية الجديدة، و لجوء الجزائر إلى سياسة توسعية بهدف دعم النمو الاقتصادي بتحفيز الطلب الكلي. توجهت سياسة بنك الجزائر النقدية إلى سياسة توسعية لمواكبة برامج الانعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث :

فعالية السياسة النقدية في الجزائر بين 2000 و 2012

الفصل الثالث : فعالية السياسة النقدية في الجزائر بين 2000 و 2012

عرفت السياسة النقدية في الجزائر توجه جديد بعد فائض السيولة الهيكلي الذي بدأت ملامحه سنة 2000 و استمرت إلى غاية 2012. و التوجه الحكومي نحو انعاش الاقتصاد و دعم النمو. و الذي يترجم بسياسات اقتصادية توسعية من خلال زيادة الانفاق العمومي الذي تجلى من خلال البرامج الخماسية (2000-2014)، فكان على السياسة النقدية التماشي مع سياسة التوسع التي تتبعها الحكومة من جهة و الوضع النقدي و المالي للجزائر الذي يتسم بفوائض مالية، ناتجة عن تطور احتياطات الصرف، و زيادة الادخار عن الاستثمار من جهة أخرى. و فيما يلي سنقوم بدراسة أداء السياسة النقدية في مثل هذه و الوضعية، و للقيام بذلك يجب مبدئيا إلقاء نظرة شاملة على الإطار الاقتصادي و النقدي للجزائر خلال الفترة 2000-2012 بعدها سنفصل في الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر و مدى فعاليتها، و بما أن فعالية السياسة النقدية حسب أغلب الدراسات في هذا المجال مرتبطة بشكل كبير بمدى استقلالية السلطة النقدية و شفافية السياسة النقدية، فنقوم باختبارهما في حالة الجزائر مع التركيز على الفترة المدروسة. و في الأخير فقد تم تقييم السياسة النقدية في الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، الذي استخدم نموذج اقتصاد قياسي لذلك، و وصل إلى نتائج حول فعاليتها لذلك سوف نعرض هذا التقييم و النتائج المتوصل إليها. و بعد ذلك نكون قادرين على استنتاج فعالية السياسة النقدية الجزائرية خلال الفترة المدروسة.

المبحث الأول : دراسة أثر السياسة النقدية على الواقع الاقتصادي :

إن دراسة الاطار العام لاقتصاد ما تستدعي تحليل بعض المؤشرات التي تبرز الوضعية الاقتصادية و النقدية بشكل دقيق لذلك ارتأينا أن نقوم بدراسة الاطار الاقتصادي العام من خلال مؤشرات، ثم التفصيل في الوضعية النقدية الداخلية و الخارجية و في الأخير إلقاء نظرة حول معدل التضخم، الذي أصبح المستهدف الأول للسياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول : نظرة حول الإطار العام للاقتصاد الكلي :

بعد الأزمة التي عرفتها الجزائر في سنوات الثمانينات والتسعينات و التي سببت عجز لميزانية الدولة و مديونية كبيرة للخارج. تحسنت الأوضاع سنة 2000، و استمرت في التحسن خلال السنوات الموالية. و السبب الرئيسي وراء تحسن الأوضاع هو الارتفاع المستمر لسعر برميل البترول علما أن قطاع المحروقات يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي و من الصادرات نحو الخارج كما يغطي حجم كبير من نفقات الميزانية بإيرادات القطاع النفطي.

لإلقاء الضوء على الإطار العام للاقتصاد منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2012، سيتم عرض بعض المؤشرات و القيم التي تعكس الوضعية الاقتصادية الكلية بشكل واضح و دقيق. ففي البداية سنتم دراسة إجمالي الانتاج المحلي و معرفة أهم قطاعاته، ثم ننتقل لدراسة التبادلات التجارية مع الخارج من خلال هيكل الصادرات والواردات و وضعية الميزان التجاري. و في الأخير يتم التطرق إلى دراسة المالية العامة للدولة من خلال إيرادات الميزانية و نفقاتها. و بهذا نكون قد ألقينا نظرة حول هيكله الاقتصاد الوطني بشكل عام.

الناتج المحلي الإجمالي :

يعبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل دولة ما سواء كان الإنتاج وطنيا أو أجنبيا مادام ينتج داخل تلك الدولة، و ذلك خلال مدة زمنية معينة غالبا تكون سنة. حيث يعتبر أهم مؤشر تقاس به درجة النمو الاقتصادي للدولة، و الذي يتم على أساسه ترتيب الدول سنويا في تقارير البنك العالمي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي.

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000-2012 تزايدا مستمرا في الناتج المحلي الإجمالي، و تقدر قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2000 إلى 2012 كما في الجدول الموالي علما أن نسبة النمو السنوي مقاسه بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم(3-1) : تطور الناتج المحلي الاجمالي			
الوحدة : مليار دينار جزائري			
السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة النمو السنوي %
2000	4123500	4103883	3,8
2001	4227100	4227000	3
2002	4522800	4463712	5,6
2003	5252300	4785099	7,2
2004	6149100	4990859	4,3
2005	7562000	5285319	5,9
2006	8514800	5375170	1,7
2007	9366600	5557925	3,4
2008	11077100	5669084	2
2009	10006800	5765458	1,7
2010	12034400	5973015	3,6
2011	14481000	6127457	2,59
2012	16233844	6329238	3,29

المصدر : صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية منذ سنة 2000 هذا النمو المتواصل عرف وتيرة متواضعة في السنوات الأولى إلى غاية 2004 أين بدأ معدل النمو يتسارع في الزيادة حتى سنة 2009 و التي عرفت انخفاضا استثنائيا يقدر ب 1070300 مليار دج بالنسبة لسنة 2008 سرعان ما عاد للارتفاع في السنة الموالية. و سبب الانخفاض يرجع إلى آثار الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 2007، و الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 بعد ذلك .

و ترجع الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى التحسن المستمر لأسعار البترول التي شهدتها هذه الفترة.

الجدول رقم (3-2) : تطور أسعار برميل البترول.

الوحدة : دولار أمريكي للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعر	28,5	24,3	25,2	29	38,5	54,6	56,7	74,9	99,9	62,2	80,2	112,2	110

المصدر : صندوق النقد الدولي

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ ارتفاعا مستمرا لسعر البرميل حيث قدر متوسط سعره خلال الفترة تقريبا 61,25 دولار أمريكي و هو معدل مرتفع مقارنة مع الأسعار التي كان يسجلها في سنوات التسعينات حيث حسن من مداخل الدولة بشكل كبير، كما نلاحظ استمرارا في تصاعد قيمته عبر السنوات منذ سنة 2000، باستثناء سنتي 2001، حيث انخفض ب 4,3 دولار امريكي بالنسبة لسنة 2000، و سنة 2009 التي انخفض فيها ب 37,7 دولار أمريكي، و هو انخفاض كبير بسبب ضعف طلب الدول المستوردة للمحروقات و التي تأثرت بالأزمة المالية، لكنه سرعان ما عاد للارتفاع سنة 2010، و استمر في الزيادة خلال 2011 و 2012. و هذه الزيادة في أسعار البترول هي التي تفسر الزيادة المستمرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية . وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة¹ نجد أن نسبة النمو السنوي المتوسط للفترة لا تتجاوز 3,68% و تجدر الإشارة هنا إلى الفرق بينه و بين متوسط النمو السنوي المقاس بالأسعار الجارية ما يدل على أن هناك أثر كبير للتضخم . غير أنه يبقى معدلا يدل على تزايد مطرد للناتج المحلي الخام حيث يقارب المعدل السنوي لكل سنة تقريبا ما عدى سنة 2003 أين وصل معدل النمو فيها إلى 7,2% حيث حقق زيادة قدرها 321.387 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2000 .في حين عرف تواضعا في كل من سنة 2006 و 2009 حيث سجلت نفس نسبة النمو التي لا تتجاوز 1,8%.

و كما ذكرنا سابقا فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع بصفة أساسية لارتفاع أسعار النفط بشكل مستمر، باعتباره أهم قطاع منتج . و لتأكيد ذلك نعرض الجدول الموالي الذي يمثل نسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الكلي خلال الفترة 2000 إلى 2010.

1 يقاس الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لازالة اثر التضخم و دراسة النمو الحقيقي و ذلك بتثبيت أسعار مرجعية و قياس قيمته كل سنة بنفس الأسعار

الجدول رقم(3-3) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط أو القطاع ¹													
الوحدة : %													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المحروقات	39,2	33,9	32,5	35,6	37,9	44,4	45,6	43,7	45,1	31	34,7	-	-
الزراعة	8,4	9,7	9,2	9,7	9,2	7,7	7,5	7,6	6,6	9,3	8,4	-	-
الصناعة	7	7,3	7,2	6,6	6	5,6	5,3	5,1	4,7	5,7	5	-	-

المصدر : صندوق النقد الدولي

يبين الجدول رقم (3-3) مدى مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الإنتاج و التي تصل أحيانا إلى حوالي النصف، أما قطاع الزراعة فيساهم بنسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز عشر الناتج. بالنسبة لقطاع الصناعة فهو أقل مساهمة من القطاعين الآخرين و لا تتجاوز أعلى نسبة محققة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الجزائر لا تمتلك قطاعا صناعيا قادرا على الإنتاج مما يفسر أنها تستورد السلع المصنعة من الخارج لتلبية الطلب المحلي. إضافة إلى كون نسب مساهمة كل قطاع متقاربة مع بعضها البعض خلال الفترة مما يدل على غياب تطوير لهذه القطاعات أو عدم فعالية الإجراءات المتخذة للتطوير، أو أن آثار التطوير لم تظهر بعد. و أن الزيادة المسجلة في إجمالي الناتج المحلي هي زيادة في قطاع المحروقات بشكل أكبر.

ارتباط الاقتصاد الوطني بصفة عامة و الإنتاج المحلي بصفة خاصة بقطاع و احد وهو قطاع المحروقات يجعله عرضة للمخاطر التي قد تصيب هذا القطاع، و بما أنه يتعلق بصفة كاملة بأسعار البترول العالمية من جهة، و وضعية الدول المستوردة له من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الوطني يعاني من عجز هيكلية و أن النمو المسجل لا يدل على زيادة حقيقية في الإنتاج و نمو اقتصادي مستدام و قابل لمواجهة الصدمات. بل هو نمو ظرفي .

فبالنظر إلى معدل النمو السنوي خارج قطاع المحروقات نجده ضعيف نسبيا كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-3) : نسبة النمو خارج المحروقات													
الوحدة : %													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النمو خارج المحروقات	1,2	5,5	5,3	6	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3	5,9	-	-

المصدر : صندوق النقد الدولي

1 لم تتوفر للباحث بيانات حول سنتي 2011 و 2012 و كذلك الحال لبعض المتغيرات في الجداول الموالية. حيث تعبر الخانات الفارغة عن عدم تمكن الباحث من الحصول على الاحصائيات الخاصة بتلك السنة

من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن نسب النمو خارج قطاع المحروقات لم تعرف نفس وتيرة النمو التي عرفها معدل النمو الإجمالي، حيث عرف نموًا متذبذبًا خلال الفترة، فكانت النسب متفاوتة كان أقلها سنة 2000، أين سجل 1,2% ثم تحسن في السنة الموالية ليصل إلى 5,5% حيث حافظ تقريبًا على نفس الوتيرة في النمو تتراوح بين 4,7% و 6,3% إلى غاية سنة 2009 حين قفز ب 3 نقاط ليصل من 6,1% إلى 9,3% علما أن معدل النمو الإجمالي انخفض في هذه السنة إلى 1,7%، لكنه عموما نمو ضعيف مقارنة بالمعدلات العالمية. و لكن أيضا بالنظر إلى ضرورة تطوير الانتاج خارج المحروقات و تنويع الاقتصاد التي ينادي بها الخبراء الاقتصاديين لتجنب مخاطر انخفاض سعر البترول، فإن معدلات النمو خارج المحروقات هذه هي معدلات غير مقبولة، خصوصا عدم تسجيلها لأي زيادة معتبرة.

في الأخير يبقى ذكر أن التقرير الاقتصادي العالمي لأفريل 2012 المقدم من طرف صندوق النقد الدولي، حصلت الجزائر على المرتبة السابعة و الاربعون من أصل 182 دولة من حيث الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2011. و هي ثالث دولة عربية في هذا التقرير بعد كل من السعودية في المرتبة 23، و مصر في المرتبة 26. و بالنظر إلى سنة 2007 حصلت الجزائر على المرتبة 49 من 185 دولة و على نفس المرتبة سنة 2006 من أصل 181 دولة، في حين حصلت على المرتبة 51 من أصل 163 دولة سنة 2002، حسب التقارير السنوية للبنك العالمي و الخاصة بترتيب الدول حسب معدل الناتج المحلي الداخلي.

التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية من بين مؤشرات الوضعية الاقتصادية، التي من خلالها يمكن قياس الأداء الاقتصادي للدولة، و معرفة هيكله الاقتصادي الوطني و ذلك من خلال دراسة حجم و هيكله التبادلات الخارجية و وضعية الميزان التجاري .

1/ تطور قيمة الصادرات :

تطورت قيمة الصادرات خلال السنوات 2000 إلى 2010 كما يلي :

الجدول رقم (3-5) : تطور قيمة الصادرات													
الوحدة : مليار دولار أمريكي													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	21,7	19,1	18,7	24,5	32,2	46,3	54,7	60,6	78,6	45,2	57,1	-	-
المصدر : صندوق النقد الدولي													

من سنة 2000 الى غاية 2008 نلاحظ أن هناك تطورا في قيمة الصادرات. في حين عرفت انخفاضا غير كبير سنة 2001 بالنسبة لسنة 2000 و استمرت في الانخفاض لغاية 2003. أين بدأت تحقق زيادة معتبرة في قيمتها كل سنة إلى غاية 2009 أين تراجعت القيمة و لكن سرعان ما عادت للارتفاع. و يعود سبب انخفاض قيمتها سنة 2009 إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بمستوردي الطاقة من الجزائر، لكن هذا الانخفاض لم يكن كبيرا بشكل يؤثر على الميزان التجاري الذي استمر في تحقيق الفائض.

و تعتبر منتجات المحروقات و الغاز الطبيعي القطاع المهيمن على صادرات الجزائر، إذ تمثل الصادرات خارج المحروقات كمتوسط خلال الفترة حوالي تقريبا 1,3 مليار دولار أمريكي فقط، و هي قيمة ضعيفة جدا و لا تساوي شيئا أمام قيمة الواردات. حيث تراوحت هذه الصادرات خلال السنوات كما يلي :

الجدول رقم (3-6) : تطور الصادرات خارج المحروقات													
الوحدة : مليار دولار أمريكي													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	0,61	0,65	0,72	0,66	0,79	0,91	1,06	1,31	1,86	1,05	1,53	2,15	2,18
المصدر : الصندوق الوطني الاجتماعي و الاقتصادي													

و بما أنه لا يوجد تحسن لها على مدى السنوات فإنه يدل على عدم وجود جهود لتنويع الصادرات خارج المحروقات أو أنها غير فعالة أو أن آثارها لم تظهر بعد.

و نلاحظ من الجدول رقم (3-7) أن النسب تكاد تكون متساوية سنويا و لا يوجد تطور لها فهي محصورة بين 2% و 3% و هي نسبة ليست فقط ضئيلة و إنما تكاد تكون منعدمة أي أن الجزائر بدون محروقات لا تصدر شيئا للخارج. إن حدث و انخفضت أسعار البترول أو استغنت الدول المستوردة للمحروقات عنها في إطار تطوير مصادر أخرى للطاقة، فإن الصدمة ستكون كبيرة على الاقتصاد الوطني الذي لم يستطع

بعد التحصين ضد الصدمات، و ستحدث أزمة كالتى عرفتها الجزائر في منتصف الثمانينات و بداية التسعينات حين انخفضت الأسعار العالمية للبترول. و بالنظر الى نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى اجمالي قيمة الصادرات نجد.

الجدول (3-7) : نسبة الصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات													
الوحدة : %													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الصادرات خارج المحروقات	2,7	2,9	3,2	1,9	2,1	1,6	2,1	1,6	1,8	1,7	-	-	-
المصدر : صندوق النقد الدولي													

2/ تطور الواردات :

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-8) تزايد قيمة الواردات بوتيرة تتسارع من سنة إلى أخرى، ما يدل على غياب جهود احلال الواردات، و تستورد الجزائر من الخارج الأنواع التالية من السلع : الغذاء، الطاقة، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الزراعية، و الصناعية، السلع الاستهلاكية، الاستثمار المباشر العيني، حيث يمثل الجدول رقم (3-9) هيكل الواردات.

تتمثل قيمة الواردات خلال الفترة 2000 - 2009 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-8) : تطور الواردات												
الوحدة : مليون دولار امريكي												
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	9345	9482	12010	13352	17954	198740	206810	263480	37391	37403	-	-
المصدر : صندوق النقد الدولي												

الجدول رقم (3-9) : هيكل الواردات												
الوحدة : مليون دولار أمريكي												
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الغذاء	2356	2346	2572	2516	3385	3374	3572	4656	7273	5512		
الطاقة	106	97	132	41	158	199	230	305	1722	516		
المواد الأولية	495	445	490	607	733	706	792	1245	1530	1128		
سلع نصف نهائية	1690	1747	2186	2683	3422	3845	4637	6678	9251	9557		
تجهيزات زراعية	84	154	139	121	157	711	515	420	630	462		
تجهيزات صناعية	2773	3293	4146	4654	6681	7967	8015	9361	1455,5	14141		
سلع استهلاكية	1841	1400	1649	1984	2610	29220	28300	35460	41250	58680		
الاستثمارات المباشرة العينية	0	0	696	746	808	711	515	420	630	462		

المصدر : صندوق النقد الدولي

من خلال الجدول رقم (3-9)، نلاحظ ثباتا نسبيا لقيمة الواردات من الغذاء لغاية 2003 أين بدأت ترتفع بشكل مستمر و هذا ناتج عن ارتفاع الاسعار العالمية . كما أنها قيم جد معتبرة تدل على تبعية غذائية للخارج و عدم اكتفاء ذاتي، و استمرار الاستيراد خلال مجمل الفترة، يدل على غياب تطوير للقطاع الزراعي، المورد الأساسي للغذاء، رغم الموارد الهائلة التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال.

أما عن المواد الأولية، تتزايد قيمة استيرادها من سنة لأخرى مع تسجيل هبوط طفيف في بعض السنوات. في حين تعرف قيمة الواردات من السلع نصف المصنعة تزايد مستمر خلال الفترة.

التجهيزات الصناعية بدورها تعرف تزايدا مستمرا عبر السنوات . و هي حالة السلع الاستهلاكية التي هي في

زيادة مستمرة، دلالة على عدم تغطية الانتاج المحلي للطلب الاستهلاكي، ما يضطر لتغطيته عن طريق الاستيراد، اضافة الى حجم قيمتها المعترف.

بالنسبة للاستثمار المباشر في صفته العينية، فقد كان معدوم حتى سنة 2002، أين عرف قيم متساوية تقريبا خلال السنوات الموالية، وهي قيم متواضعة بالنسبة لأهمية حجم الانفاق الاستثماري في البداية، مما يدل على قلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، و ضعف قدرة الاقتصاد على جذبها خلال هذه الفترة.

و كملاحظة عامة على ترتيب الواردات، نجد القيم تزداد من سنة الى أخرى في البداية بوتيرة منخفضة ثم تسارعت في نهاية الفترة، من جراء ارتفاع الأسعار العالمية ، و أيضا عملية تحرير التجارة الخارجية التي تتبناها الجزائر عن طريق عقد اتفاقات تجارة حرة بين الدول و الاتحادات الاقليمية، وسعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كما أن وتيرة عملية الاستيراد تعرف ثبات نسبي خلال الفترة، و لا يوجد اختلافات كبيرة تدل على وجود تغير هيكل للواردات .

حيث كانت النسب المئوية كالتالي :

الجدول رقم (3-10) : نسبة نوع السلع المستوردة الى اجمالي الواردات												
الوحدة : %												
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الغذاء	25,2	24,7	21,4	18,8	15,9	17	17,3	17,7	19,5	14,7		
السلع الصناعية	29,7	34,7	34,5	34,9	37,2	40,1	38,8	35,5	37,7	37,8		
السلع الاستهلاكية	19,7	14,8	13,7	14,9	14,5	14,7	13,7	13,5	11	15,7		

المصدر : صندوق النقد الدولي

من خلال النسب نلاحظ أن هيكل الواردات لم يتغير خلال الفترة، حيث تعرف نسبة الغذاء فيه في حدود الربع من اجمالي الواردات، بينما تسيطر السلع الصناعية على أكبر نسبة تتراوح بين 30% و 40%، كما تعرف السلع الاستهلاكية أيضا نسبة معتبرة تتراوح بين 15 و 20%. مما يجعل الجزائر دولة مستهلكة بامتياز.

3/ الميزان التجاري :

يعبر الميزان التجاري بشكل بسيط عن الفرق بين صادرات دولة ما من السلع و الخدمات و قيمة الواردات إليها من السلع و الخدمات، حيث يحقق فائض في حالة تفوق قيمة الصادرات على الواردات و يعرف عجز في الحالة المعاكسة.

بعدها عرف عجزا كبيرا في سنوات التسعينات بسبب الانخفاض الحاد لسعر البترول تحسنت الأوضاع مع بداية الألفية و سجل فائضا سنة 2000 قدر ب 9,14 مليار دولار أمريكي و خلال السنوات 2000-2012 يعرف الميزان التجاري فائضا كما يلي :

الجدول رقم (3-11) : الميزان التجاري													
الوحدة : مليار دولار أمريكي													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الميزان التجاري	9,14	7,06	4,36	8,81	11,12	26,5	34,1	34,2	40,6	7,8			
المصدر : صندوق النقد الدولي													

الجدول رقم (3-11) يبين استمرار تحقيق الميزان التجاري للفائض خلال الفترة مع تزايد في بعض السنوات و انخفاض في سنوات أخرى، لكن الوضعية تبقى دائما موجبة، مما يدل على ارتياح مالي، و قدرة على تغطية كاملة للواردات . كما أن الفائض يعزز من احتياطات الصرف الأجنبي، مما يشكل دعما كبيرا للعملة الوطنية .

3/ المالية العامة :

تمثل ميزانية الدولة المالية العامة للدولة، التي تضم جميع الإيرادات المحصلة من مختلف مصادرها و مجمل نفقات الحكومة، حيث تبرز مدى قدرة الإيرادات على تمويل النفقات الحكومية و مشاريع التنمية المسطرة . و تحقق عجزا إذا كانت نفقات الحكومة أكبر من الإيرادات أين تضطر الدولة إلى الديون لتغطية العجز . أو تحقق فائضا في حالة قدرة الإيرادات على تمويل جميع نفقات الدولة، تقوم بادخاره في صناديق الادخار لمواجهة خطر العجز في الميزانية في السنوات القادمة في المدى المتوسط كصندوق ضبط الإيرادات الذي سيتم التطرق إليه لاحقا . أو استثماره و يعتبر استثمارا حكوميا .

عرفت الجزائر عجزا في ميزانية الدولة في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات أدى بها إلى الافتراض من الخارج لتغطية العجز مما سبب في مديونية كبيرة للخارج . و بعد الانفراج المالي في السنوات الأولى للألفية الجديدة، و الذي نتج عن تحسن الأسعار العالمية للبترو، المورد الأساسي لإيرادات الميزانية لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة الديون، حيث تمكنت من التخلص من المديونية شيئا فشيئا بفضل برنامج ناجح لتسديد الديون و التخلص من المديونية الخارجية، و التي لم تعد تثقل كاهل الدولة بعد سنة 2006.

و قد تحسنت أوضاع الميزانية خلال الفترة 2000-2012 حيث شهدت خلالها قدرة الإيرادات على تغطية الانفاق العام الذي عرف هو الآخر عملية توسع كبيرة في إطار البرامج الخماسية للحكومة، والتي تهدف لإنعاش و دعم النمو الاقتصادي.

1/ تطور إيرادات الميزانية :

حققت إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2012 قيم معتبرة، تعكس ارتفاع مالي، في تزايد مطرد ما عدى سنة 2009 التي انخفضت فيها الإيرادات، لكنها عادت للزيادة في السنة الموالية، حيث كانت نسبة الإيرادات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 حوالي 38%، و سنة 2012 حوالي 39%، حيث تراوحت في هذه الحدود خلال الفترة و كمتوسط للنسبة خلال الفترة تمثلت في 38,1%.

الجدول رقم(3-12) : إيرادات الميزانية													
الوحدة : مليار دينار جزائري													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إيرادات الميزانية	1,6	1,5	1,6	1,9	2,2	3	3,6	3,7	5,2	3,7	4,4	5,8	6,4

المصدر : صندوق النقد الدولي

و عند التفصيل في مصادر الإيرادات نجد أن نسبة كبيرة منها تعود للقطاع النفطي الذي يساهم بشكل كبير في تغطية نفقات الميزانية . كما أن عائدات الرسوم والضرائب أيضا تلعب دور في تراكم الموارد في الخزينة العمومية، لكن تبقى أقل بكثير من العوائد النفطية . و التي تميزت بزيادة حجمها سنويا، مما أدى إلى تراكم مستمر لها . اضطرت الحكومة لاستحداث صندوق لضبط الإيرادات، ساهم بتعديل إيرادات الميزانية، و

واستغلال الفائض منها في حسابات هذا الصندوق لمواجهة أخطار العجز على المدى المتوسط و أيضا لعب دورا فعالا في تخفيض قيمة السيولة لتفادي مشكلة التضخم، و لتسديد الديون الخارجية.

و يبين الجدول الموالي مساهمة الموارد النفطية و الرسوم و الضرائب في إيرادات الحكومة.

الجدول رقم (3-13) : هيكل الإيرادات													
الوحدة : مليار %													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العائدات النفطية	76,9	66,5	62,9	69,3	70,9	76,3	76,9	75,8	78,8	65,7			
عائدات الرسوم	22,1	26,5	30,5	27	26,2	20,8	19,8	20,8	18,6	30,9			
المصدر : صندوق النقد الدولي													

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) هيمنة القطاع النفطي على إيرادات الميزانية، مما يجعل تغطية النفقات سواء المتعلقة بالتسيير أو التجهيز بنسبة كبيرة بواسطة عوائد المحروقات.

2/ تطور النفقات العمومية :

على غرار عائدات الميزانية كانت النفقات العمومية أيضا في تزايد مستمر حيث سجلت نسبة 28,5% بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي سنة 2000 و نسبة 44,6% سنة 2012، و الجدول الموالي يبرز هذه التطورات :

الجدول رقم (3-14) : اجمالي النفقات العمومية													
الوحدة : مليار دينار جزائري													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي النفقات	1,2	1,3	1,6	1,7	1,9	2	2,4	3,1	4,2	4,2	4,4	5,8	7,2
المصدر : صندوق النقد الدولي													

نلاحظ أن قيمة النفقات العمومية في زيادة مستمرة خلال الفترة، وهذا وفق توجه السلطات العمومية منذ 2001 الهادف إلى توسيع و انعاش الانفاق الحكومي و الذي تعزز بتحسين إيرادات الميزانية إثر ارتفاع قيمة العائدات النفطية ، كما نلاحظ زيادات معتبرة في كل من 2008 و 2012 أين زادت بحوالي مليار دينار جزائري سنة 2008 و التي تعادل تقريبا الانفاق الحكومي في سنوات 2000 و 2001. حيث تضاعف الانفاق اربع مرات سنة 2008 و سبع مرات في 2012 بالنسبة عنه في سنوات 2000 و 2001 .

و يتجلى التوجه الجديد للحكومة خلال هذه الفترة في تطبيق برامج حكومية لتهدف الى تعزيز النمو و التوسع، بدءا بالبرنامج الذي يعرف ببرنامج لدعم التوسع الاقتصادي PSRE، الذي استأنف سنة 2001، ليخصص له مبلغ 7 مليار دولار أي حوالي 478 مليار دينار، وليغطي الفترة 2001-2004، هذا البرنامج كان يهدف لدعم النمو الاقتصادي في المدى القصير، ترقية البنى التحتية، تحفيز الاستثمار و تحسين ظروف المعيشة للمواطنين. أما عن الأهداف التشغيلية فكانت كالتالي : اعادة تفعيل الطلب، دعم النشاط الخالق لقيمة مضافة، و لمناصب العمل، التي تتحقق بتحفيز الاستغلال الزراعي و المؤسسات المنتجة وخاصة المحلية، اعادة تعمير البنى التحتية خاصة تلك التي تساعد النشاط الاقتصادي، و تغطية احتياجات المواطنين فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

أما عن الميزانية المخصصة لهذا المخطط فكانت مقسمة كالتالي :

- 155 مليار دينار لتحسين ظروف المعيشة.

1 Seddik Malika : **Investissements publics et gouvernance en Algérie : quelle relation?**, colloque international sur évaluation des effets des programmes d'investissement 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement, et la croissance économique, faculté des sciences économiques, université setif1, les 11 et 12 mars 2013; p 10-12.

- 124 مليار دينار لتهيئة البنى التحتية.
- 74 مليار دينار للنشاطات المنتجة.
- 20 مليار دينار لحماية المحيط.
- 76 مليار دينار للموارد البشرية و الضمان الاجتماعي.
- 29 مليار دينار للبنى التحتية الادارية.

و لعدم كفاية المبالغ المخصصة، لجأت السلطات العمومية سنة 2005 إلى اطلاق، برنامج تكميلي لدعم النمو PCSC ليغطي الفترة 2005-2009، حيث لم يثبت مبلغ الانفاق أين انتقل على التوالي من 55 مليار دولار نهاية سنة 2004 إلى 100 مليار دولار نهاية سنة 2005، ثم وصل نهاية 2006 إلى 140 مليار دولار أمريكي، إلى أن وصل في النهاية إلى مقاربة 200 مليار دولار سنة 2009. و الذي يحمل كهدف تشجيع و دعم العمل المتضمن في برنامج دعم النمو الاقتصادي و المحافظة على مكتسباته، و الأخذ في الحسبان التنمية المستدامة للدولة و الذي يسمح تحديدا ب :

- تحسين ظروف معيشة المواطنين.
- تطوير البنى التحتية القاعدية.
- دعم التنمية الاقتصادية.
- تحديث الخدمة العمومية
- تطوير تكنولوجيات الاتصال

و أخيرا برنامج الحكومة 2010-2014 الذي سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، و الذي يهدف لاستكمال برنامج دعم النمو الاقتصادي، و البرامج الخاصة التي خصصت لولايات الهضاب العليا و الجنوب . حيث أن مجموع الانفاق على عمليات التطوير المتضمنة في البرنامج، خلال الخمس سنوات الماضية، علما أن بعض المشاريع مازال في طور الانجاز وصلت إلى 21214 مليار دينار جزائري ما يعادل 286 مليار دولار.

و بالنظر إلى هيكل نفقات الميزانية

الجدول رقم (3-15) : هيكل النفقات العمومية													
الوحدة : مليار دينار جزائري													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات الجارية	856,2	9636	10976	11209	12454	12414	14352	16720	22180	22990			
نفقات رأس المال	3219	3574	4529	5704	6463	8106	10192	14423	19733	19258			
المصدر : صندوق النقد الدولي													

من خلال الجدول رقم (3-15) يتضح أن تطور النفقات كان في نفس الوقت لكلا النوعين من النفقات على حد سواء، لكن دائما مع تفوق النفقات الجارية على نفقات رأس المال حيث تمثل نسب كل منهما كما يلي :

الجدول رقم (3-16) : نسبة كل نوع من النفقات إلى إجمالي النفقات و صافي الاقراض													
الوحدة : %													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات الجارية	72,6	72,2	68,9	72,9	69,4	93,9	98,5	95,1	96,4	96,8			
نفقات رأس المال	27,3	26,8	28,4	37,1	36	37,1	40,9	44	45,4	44,1			
المصدر : صندوق النقد الدولي													

و لكن اجمالا كانت النفقات الحكومية متحكم بها و رغم زيادتها من سنة إلى أخرى، إلا أن الإيرادات كانت أيضا في زيادة مستمرة سمحت بتغطية كلية للنفقات الحكومية خلال الفترة، و أيضا بفائض متزايد سمح بتراكم الموارد لدى الخزينة و منه زيادة الادخار العمومي، الذي فاق الاستثمار العمومي حيث أصبح تابعا هيكليا للاقتصاد الجزائري.

بعد التعرض إلى الاطار العام للاقتصاد الجزائري من خلال أبعاد ثلاث و هي الناتج المحلي الإجمالي التجارة الخارجية و المالية العامة، يمكننا تقديم الملاحظات التالية عن الفترة 2000-2012 :

- هيكل الاقتصاد مبني بشكل كلي على قطاع المحروقات، قطاع واحد مهيم على الانتاج المحلي، و على تغطية النفقات بشقيها التسييري و التجهيزي و أيضا على تغطية الواردات التي تشكل بالمثل قيم معتبرة، ناتجة عن عجز الانتاج المحلي عن تلبية الطلب سواء في السلع الاستهلاكية أو الانتاجية و حتى الغذاء.
- وضعية مالية مريحة، تسمح بتفادي المديونية، و تعزيز السيولة النقدية و زيادة المدخرات العمومية، و كذا تطبيق التوجهات الرامية نحو التوسع و تنشيط الطلب.
- فوائض مالية معتبرة في الميزان التجاري تسمح بزيادة الاحتياطات الخارجية الصافية من العملة الصعبة و تعزيز العملة الوطنية .
- غياب أي آثار لتغيير هيكلية، و استمرار الاقتصاد في وضعيته الهيكلية المميز بها خلال كامل الفترة.

المطلب الثاني : الوضعية النقدية خلال الفترة 2000 إلى 2012 :

يعد الإطار النقدي المسرح المباشر لأدوات السياسة النقدية، و التي من خلاله تقوم بالتأثير على القطاع الحقيقي عن طريق قنوات الانتقال.

بعد إلقاء الضوء على الإطار الكلي خلال الفترة 2000-2012 بشكل عام، ننتقل الآن للتركيز على الإطار النقدي و ذلك بتقسيمه إلى : دراسة. التوازنات الخارجية التي يمثل الوضعية النقدية الخارجية للجزائر من خلال مؤشرات أساسية هي سعر صرف العملة، احتياطات الصرف الأجنبي و المديونية الخارجية . و التوازنات الداخلية التي تمثل الوضع النقدي الداخلي من خلال المجاميع النقدية و القرضية.

1. التوازنات الخارجية :

التحسن الكبير في أسعار البترول خلال الفترة 2000-2012، ساهم بقدر كبير في تحسن وضع احتياطات

الصرف و التخفيض الكبير لمستوى المديونية الخارجية، مما ساعد على تحقيق استقرار خارجي . أما بالنسبة لأسعار الصرف فكانت كما يلي :

أسعار الصرف خلال الفترة 2000-2012 :

سعر الصرف هي عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و هي تقيس مدى أهمية العملة الوطنية في الأسواق العالمية، فكلما انخفض سعر الصرف كانت قيمة العملة الوطنية مرتفعة، و تلجأ بعض الدول لتخفيض قيمة عملتها الوطنية لأسباب متعلقة بسياستها و توجهاتها الاقتصادية كجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالصين مثلا و رغم احتلالها لجزء كبير من أسواق العالم بمنتجاتها إلا أنها تلجأ لوضع قيمة منخفضة لعملتها الوطنية بهدف جذب المستثمر الأجنبي و الذي سيستفيد من فارق قيمة في العملات . أما أبرز العملات والأكثر تداولاً هي الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني، و الجنيه الأسترليني . حيث تقاس باقي العملات الوطنية بأحد هذه العملات و بالأخص الدولار الأمريكي الذي مازال يعتبر العملة الوحيدة القادرة على تغطية التبادلات العالمية باعتبارها العملة الوطنية لأقوى اقتصاد و التي حدد الصرف بالنسبة إليها في مؤتمر برينتن وودز 1944 عملاً بمقترح وايت في إطار التخلي عن نظام الصرف الثابت و تبني أنظمة الصرف المرنة التي تأخذ الدولار الأمريكي المرجع في عملية الصرف . و رغم تصاعد أهمية العملات الأجنبية الأخرى كاليورو الأوروبي الذي أصبح يتفوق في بعض الأحيان على الدولار الأمريكي و يقاربه في الغالب، إلا أن مكانة الدولار مازلت كبيرة في الاقتصاد العالمي.

و كما ذكرنا سابقاً فإن سعر الصرف يعبر عن أهمية العملة الوطنية في الأسواق العالمية، من خلال مساهمة الانتاج المحلي في السوق العالمية و حجم المبادلات التجارية التي تتم بهذه العملة . إن الناتج المحلي الخام يدعم بصورة مباشرة أسعار صرف العملة، إلا في حالة تدخل الحكومة المحلية في تحديد سعر الصرف وفقاً لسياستها الاقتصادية.

أما بالنسبة للجزائر¹ فقد كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعاً من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة و يعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت و المرتبط بالفرنك الفرنسي و تبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظراً لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97 % من صادرات الجزائر تقيّم بالدولار و

1 شعيب بونوة، خياط رحيمة : "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 5، 2011، ص 124.

منه يتحدّد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية.مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة(سعر الصرف)لتركه عند مستوى مقبول.

الجدول(3-17) تطور أسعار الصرف													
قيم متوسطة خلال السنة مقابل الدولار الأمريكي.													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر صرف	75.26	83.3	79.72	72.61	72.06	73.36	72.65	69.36	64.57	-	-	72,85	77,54
المصدر : بنك الجزائر													

من خلال الجدول رقم (3-17) نلاحظ أنه خلال الفترة كان سعر الصرف تقريبا يمثل 1 دولار لكل 75 دينار جزائري على أقل تقدير.

صافي الموجودات الخارجية :

عرفت الفترة 2000-2012 توسع مستمر في قيمة الموجودات الخارجية الصافية، ناتج عن التحسن المستمر في الأسعار العالمية للبترو، و الذي يعتبر المصدر الوحيد للعملة الصعبة.

إن تطور مبلغ الاحتياطات الصافية من 775,9 مليار دينار جزائري مسجل نهاية سنة 2000 إلى 14939,9 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2012، يعبر عن ارتياح مالي تشهده الجزائر خلال الفترة، و يسمح لها هذا الارتياح بدعم التوسع في العملة الوطنية بشكل كبير. علما أن أغلب الموجودات الخارجية هي ملك لبنك الجزائر و لا تساهم البنوك التجارية إلا بنسبة قليلة جدا إن لم تكن سلبية.

تسمح الاحتياطات النقدية في الخارج بتنقيد العملة الوطنية، و تعتبر المصدر الأساسي في عملية التوسع النقدي¹ في الجزائر، سيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت، منذ نهاية 2005، الكتلة النقدية بعنوان M2، و تشكل الموجودات الخارجية التي يحوزها بنك الجزائر، و التي تشكل مستحقات على الدول المصدرة لهذه العملات الصعبة، الضمانة للإشارات النقدية بالدينار في الاقتصاد الوطني.

كان مبلغ الموجودات الخارجية الصافية في نهاية كل سنة في زيادة مطردة خلال الفترة، كما بينه الجدول

1 بنك الجزائر : التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير سنة 2010، ص 153.

الموالي:

الجدول رقم (3-18) : صافي الموجودات الخارجية													
الوحدة : مليار دينار جزائري													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الموجودات الخارجية	775,9	1310,7	1755,7	2342,6	3119,2	4179,4	5515,0	7415,5	10246,9	10886,0	11997,0	13922,4	14939,9
المصدر : بنك الجزائر													

المديونية الخارجية :

شهدت الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2000-2012. حيث عرفت هذا الانخفاض¹ منذ سنة 1997 بعدما وصل إلى أعلى مستوياته سنة 1996 بـ 33 مليار دولار أمريكي. و تعرف الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل اتجاها تنازليا منذ سنة 2004، السنة التي بدأت فيها التسديدات المسبقة، حيث انتقلت من 21,41 مليار دولار نهاية سنة 2004 إلى 16,84 مليار دولار نهاية سنة 2005 ثم إلى 5,06 مليار دولار نهاية سنة 2006. و نظرا للمستوى المنخفض الذي وصلت إليه الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل سنة 2006 استمر الانخفاض لكن بوتيرة أقل حيث وصل إلى 4,89 مليار دولار نهاية سنة 2007 و استمرت بالانخفاض الطفيف إلى أن وصلت إلى 2,48 مليار دولار نهاية سنة 2012.

لم تعد الديون الخارجية تمثل سوى 3,64 مليار دولار في نهاية 2012، منها 2,48 ديون متوسطة و طويلة الأجل و 1,16 مليار دولار ديون خارجية قصيرة الأجل (مدة الاستحقاق أقل أو تساوي 12 شهر). و هذا بعد الاستقرار النسبي الذي عرفته منذ 2006 إلى غاية 2010 بين 5 و 6 مليار دولار، أين إنخفضت إلى 4,40 مليار دولار نهاية سنة 2011.

و يعود الارتفاع المسجل في الدين قصير الأجل في نهاية سنة 2008 بـ 1,3 مليار دولار أمريكي مقابل

1 Banque d'Algerie : Rapport annuel sur l'évolution économique et monétaire en Algerie, Année 2002, p 35.

710 مليون دولار أمريكي سنة 2007 إلى القفزة في الواردات المسجلة تلك السنة¹، في حين يمتاز باستقرار نسبي خلال الفترة 2007-2000 بمبالغ تتراوح بين 100 مليون و 710 مليون دولار أمريكي. أما خلال السنوات من 2008 إلى غاية 2010 عرفت الديون الخارجية قصيرة الأجل تزايدا طفيفا من سنة إلى أخرى، لتتخفص نهاية سنة 2011 إلى 1,14 مليار دولار بعدما سجلت نهاية سنة 2010 مبلغ 1,78 مليار دولار. و استمرت في الانخفاض مسجلة نهاية سنة 2012 مبلغ 1,16 مليار دولار.

الجدول رقم (3-19) : المديونية الخارجية													
الوحدة : مليار دولار أمريكي													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الديون متوسطة وطويلة الأجل	25,09	22,31	22,54	23,20	21,41	16,48	5,06	4,89	4,28	3,92	3,68	3,26	2,48
الديون قصيرة الأجل	0,17	0,26	0,10	0,15	0,41	0,70	0,55	0,71	1,3	1,49	1,78	1,14	1,16
مجموع الديون الخارجية	25,26	22,57	22,64	23,35	21,82	17,19	5,61	5,60	5,58	5,41	5,46	4,40	3,64

المصدر : بنك الجزائر

على العموم فإن تزايد احتياطات الصرف و تجاوزها للكتلة النقدية منذ 2005، و انخفاض قيمة المديونية الخارجية و التي لم تعد تتقل كاهل الدولة منذ 2006، و استقرار نسبي لسعر صرف الدينار خلال الفترة 2000-2012، يعبر عن وضعية نقدية خارجية مريحة ومنه نستطيع القول أن الفترة 2000-2012 تميزت باستقرار خارجي من الناحية النقدية.

2- التوازنات الداخلية :

1/ تطور الكتلة النقدية :

1 بنك الجزائر : التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير سنة 2008، ص 79.

بالنسبة للجزائر تتشكل المجاميع النقدية من ²

M1 : المتاحات النقدية = مجموعة الأدوات المالية شديدة السيولة التي يمكن استعمالها في أي لحظة لتسوية أي مبادلة. فهي تشمل النقود المركزية (الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، و النقود القانونية المكونة من النقود الورقية و المعدنية) + النقود الوداعية تحت الطلب للمتعاملين غير البنكيين في البنوك الابتدائية + الودائع في الحسابات البريدية الجارية.

M2 : الكتلة النقدية = M1 + شبه النقود (الودائع لأجل، الودائع الادخارية في البنوك التجارية). أي أن الكتلة النقدية تتمثل في تلك الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسرعة إلى وسائل دفع.

M3 سيولة الاقتصاد = M2 + الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة (كالأسهم و السندات).

سمح التوسع الكبير في الموجودات الخارجية الصافية، منذ سنة 2000، بالتوسع في السيولة المتداولة، حيث تجاوزت هذه الموجودات السيولة المتداولة اعتبارا من سنة 2005 .

و فيما يلي تطور الكتلة النقدية M2 منذ 2000 إلى غاية 2012 :

الجدول رقم(3-20) : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2012													
الوحدة : مليار دينار جزائري													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقود M	1048,2	1238,5	1416,3	1630,4	2160,5	2422,7	3167,6	4233,6	4964,9	4944,2	5638,5	7141,7	7681,8
شبه النقود	974,3	1235,0	1,485, ²	1724,0	1577,5	1724,2	1766,1	1761,0	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5	3331,5
M2 النقود و شبه النقود	2022,5	2473,5	2901,5	3299,5	3644,3	4070,4	4933,7	5994,6	6955,9	7173,1	8280,7	9929,2	11013, ³
نسبة التغير السني	13	22,3	17,3	15,6	10,5	11,7	18,7	21,5	16	3,1	15,4	19,9	10,9
المصدر : بنك الجزائر													

2 بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 258.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-20) تطور مستمر للكتلة النقدية ابتداء من سنة 2000 حيث انتقل من أكثر من 2 ترليون دينار جزائري نهاية سنة 2000 إلى أكثر من 3 ترليون دينار جزائري نهاية سنة 2003، ثم من أكثر من 4 ترليون دينار جزائري نهاية سنة 2005 إلى أكثر من 7 ترليون دينار جزائري نهاية سنة 2009، ليصل إلى أكثر من 11 ترليون دينار جزائري نهاية سنة 2012. حيث كان النمو يخص بالدرجة الأولى التوسع في النقود بصيغة M1 و التي عرفت تطور مستمر أين انتقلت من 1 ترليون نهاية سنة 2000 إلى أكثر من 2 ترليون نهاية سنة 2004 ثم أكثر من 3 ترليون نهاية سنة 2006 و إلى 4 ترليون سنة 2007 لتقارب 5 ترليون سنة 2008 أين شهدت استقرارا سنة 2009، لتعود إلى الارتفاع سنة 2010 لتنتقل من 5 إلى أكثر من 7 ترليون دينار جزائري سنة 2011 و تستقر ب 7,6 ترليون دينار جزائري نهاية 2012.

و بالنسبة لشبه النقود الجزء الثاني المكون للكتلة النقدية بصيغة M2 بالاضافة إلى M1، نلاحظ تطوره بوتيرة أقل من M1 أين تراوحت بين 0,9 و 1,7 ترليون دينار جزائري خلال الفترة 2000-2007 ثم ارتفعت إلى 1,9 ترليون دينار جزائري سنة 2008 و على عكس استقرار M1 سنتي 2008 و 2009 ارتفعت شبه النقود خلال هذه الفترة من 1,9 إلى 2,2 ترليون أي أن الزيادة المسجلة في M2 ناتجة عن التوسع في شبه النقود و التي كانت سوى 3,1% و استمرت شبه النقود في الزيادة إلى أن وصلت إلى 3,3 ترليون دينار جزائري نهاية سنة 2012.

تطورت الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2012 بمعدلات هامة حيث كانت الزيادات جد معتبرة من سنة إلى أخرى أين سجل التغيير السنوي 13% سنة 2000 ليقفز ب 9 نقاط سنة 2002 ب 22,3%. وتراوحت بين 10 و 21% خلال الفترة 2003-2012 ما عدا سنة 2009 أين سجلت نمو ب 3,1% و حققت أكبر نمو لها سنة 2007 ب 21,5% لكنها انخفضت بشكل كبير سنة 2012 منتقلة من 19,9% مسجلة سنة 2011 إلى 10,9% فقط.

و كما لاحظنا سابقا فإن الزيادات تتعلق بشكل أكبر بالنقود بصيغة M1 و في ما يلي نسبة M1 إلى الكتلة النقدية M2.

الجدول رقم (3-21) : نسبة النقود إلى اجمالي النقود و شبه النقود													
الوحدة : %													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة النقود إلى اجمالي النقود و شبه النقود	51,8	50,1	48,8	48,6	57,8	58,4	64,2	70,6	71,4	68,9	69,1	71,9	69,8
المصدر : بنك الجزائر													

من خلال الجدول رقم (3-21) نلاحظ تفوق حجم النقود على شبه النقود في تكوين الكتلة النقدية ماعدا سنتي 2002 و 2003 لكنها عرفت أهمية أكبر ابتداء من سنة 2004، حيث أنها أصبحت تشكل حوالي 70% خلال الفترة 2007 -2012 بينما كانت تشكل حوالي 50% من الكتلة النقدية في السنوات من 2000 إلى 2003، وهذا مؤشر على وجود سيولة شديدة في الاقتصاد و أن التعاملات الاقتصادية تتم في الغالب بواسطة النقود شديدة السيولة على حساب وسائل الدفع الأخرى . في حين نلاحظ توجه البلدان الأخرى إلى التقليل من استخدامها و تفضيل أشباه النقود في اتمام العمليات الاقتصادية و تراجع استخدام النقود على حساب وسائل الدفع الجديدة، كل هذا في سبيل القضاء على التزوير و الغش في العملات و كذلك السيطرة و التحكم على المعاملات التجارية في إطار قانوني. و بالإضافة إلى السيطرة على الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي. حيث تتميز الجزائر بخروج كبير للعملة و التداول بها خارج نطاق الجهاز المصرفي و بالتالي لا يستطيع بنك الجزائر من التحكم بها عبر أدوات السياسة النقدية.

الجدول الموالي يبين نسبة السيولة في الاقتصاد خلال الفترة 2000 -2012

الجدول رقم (3-22) : نسبة السيولة													
الوحدة : %													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة السيولة	49,3	58,4	65,1	63,7	61,0	55,2	57,9	64,0	62,7	71,5	67,7	68,4	69,5
المصدر : بنك الجزائر													

من خلال الجدول رقم(3-22) نلاحظ أن نسب السيولة تراوحت بين حوالي 50% و 65% خلال السنوات

2008-2009، ثم زادت نسبة السيولة سنة 2009 لتصل إلى حوالي 71,5% و تبقى على العموم في حدود 70% و هذا التوسع النقدي ناتج عن تحسن الموجودات الخارجية الصافية و الذي أصبح توسعا هيكليا يميز الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة.

و من خلال المضاعف النقدي نلاحظ تحكم بنك الجزائر في قدرة البنوك على اصدار النقود المصرفية، و هذا راجع إلى تفعيل آلية الاحتياطي الإلزامي خلال هذه الفترة للحد من نمو الكتلة النقدية. حيث تراوحت معدلات المضاعف النقدي حي حدود 3 مع إنخفاض أو ارتفاع طفيف من سنة إلى أخرى، كما يبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-23) : المضاعف النقدي													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المضاعف النقدي	3,7	3,2	3,4	2,9	3,2	3,6	3,7	3,5	3,6	3,2	3,1	3,2	3
المصدر : بنك الجزائر													

القروض إلى الإقتصاد :

كما الكتلة النقدية، تعرف مقابلاتها أيضا تزايدا مستمرا، حيث عرفت القروض الموجهة للإقتصاد تزايدا مطردا خلال الفترة 2000-2012، من أكثر من 900 مليار سنة 2000 إلى أكثر من 4 آلاف و 200 مليار سنة 2012، كما يبينه الجدول رقم(3)، أما حجم الزيادة فيختلف من سنة إلى أخرى حيث شهد أعلى مستوياته سنة 2008 و 2009. و أقل مستوى له سنة 2001، أين عرفت انخفاضا ملموسا سنة 2000 بالنظر إلى سنة 1999، و لكنها ارتفعت في السنة الموالية بنسبة 8,5% و استمرت بالزيادة بنسب مختلفة خلال السنوات الموالية.

و تتوزع القروض إلى الإقتصاد حسب آجالها إلى قروض قصيرة الأجل و قروض متوسطة و طويلة الأجل، التي تتمثل أساسا في القروض الموجهة للاستثمار و أيضا في القروض الرهنية و القروض الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر. و حسب احصائيات بنك الجزائر لتوزيع حصص كل من القروض قصيرة الأجل و القروض طويلة الأجل خلال الفترة : كان في البداية التفوق للقروض القصيرة على حساب القروض المتوسطة و طويلة الأجل بين حوالي أكثر من 50% إلى غاية 2006، أين تراجعت القروض قصيرة الأجل إلى 48,1% مقابل 51,9% للقروض المتوسطة و طويلة الأجل و استمر التفوق للقروض الطويلة في

حدود 54% إلى أن وصل سنة 2009 إلى 57% و سنة 2010 إلى 59,9%، و 63,4% سنة 2011 و 68,3% سنة 2012. و هذا مؤشر يدل على توجه القروض إلى تمويل المشاريع الاستثمارية (العرض) بدل تمويل الاستهلاك (الطلب)، لكن بوتيرة ضعيفة نوعا ما. و بالنظر إلى المبالغ نلاحظ تطور مبلغ القروض قصيرة الأجل إلى غاية 2009 أين وصل المبلغ إلى أكثر من 1300 مليار دينار جزائري، حيث استقر في هذه الحدود حتى سنة 2012، بينما كان مبلغ القروض المتوسطة و الطويلة الأجل في تزايد أين تجاوز مبلغ القروض قصيرة الأجل سنة 2006 و استمر في التفوق و الزيادة حيث وصل إلى أكثر من 1700 مليار دينار جزائري سنة 2009، و أكثر من 1900 مليار دينار سنة 2010، أكثر من 2300 مليار دينار سنة 2011، و 2900 مليار دينار جزائري سنة 2012. أي أن الزيادة في حجم القروض الموجهة للاقتصاد منذ 2009 ترجع إلى الزيادة في القروض المتوسطة و الطويلة الأجل.

و تجدر الإشارة إلى أن أغلب القروض موزعة من قبل البنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة، و رغم زيادة مساهمة هذه الأخيرة إلا أن البنوك العمومية تبقى تستحوذ على الحصة الأكبر أين تقوم تقريبا بتمويل كامل للقطاع العمومي، حيث تقوم بتمويل مشاريع الاستثمار الكبرى للمؤسسات العمومية في قطاعي الطاقة و المياه. و أيضا حصتها في تمويل القطاع الخاص و الأسر تبقى مهمة.

و الجدول الموالي يبرز تطور حجم القروض الموجهة للاقتصاد.

الجدول رقم (3-24) : القروض إلى الاقتصاد													
الوحدة : مليار دينار جزائري													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القروض إلى الاقتصاد	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1535,0	1778,3	1905,4	2205,2	2615,5	3086,5	3268,1	3726,5	4298,4
نسبة التغير السنوي	-13,6	8,5	17,5	9,0	11,2	15,9	7,1	15,7	18,6	18,0	5,9	14,0	15,3

المصدر : بنك الجزائر

و من المهم الإشارة إلى توزيع القروض بين القطاع الخاص و القطاع العام، لقياس مدى مساهمة الجهاز

المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة. حيث أن مجموع القروض الموجهة للاقتصاد كانت حصتها الأكبر لتمول القطاع العام و بالتحديد الاستثمارات الكبرى للمؤسسات العمومية في قطاعي الطاقة و المياه¹. حيث أن نسبة تمويل القطاع العام كانت مرتفعة في بداية الفترة بحدود 70% سنة 2000 ثم تراجعت حصة القطاع العام لكنها تبقى تتجاوز حصة القطاع الخاص من التمويل إلى غاية 2005. و تراوحت بين 2005 و 2012 بين 49 و 44% و الجدول الموالي يبين ذلك

الجدول رقم (3-25) : توزيع القروض حسب القطاع											
الوحدة : %											
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطاع خاص	29,4	31,3	43,5	42,6	44,0	50,4	55,5	55,1	54	51,9	55,3
قطاع عام	70,6	68,7	52,5	57,3	56,0	49,6	44,5	44,9	46	48,1	44,7

المصدر : بنك الجزائر

القروض إلى الدولة :

بعد الوفرة المالية التي تمتلكها الخزينة العمومية و خصوصا تراكم الفوائض المالية في حساباتها لدى بنك الجزائر (الحساب الجاري، و حساب صندوق ضبط الايرادات)، تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا للجهاز المصرفي منذ 2004. كما يبينه الجدول رقم (3-26). حيث كانت القروض إلى الدولة تمثل 677,5 مليار دينار جزائري سنة 2000، و بفضل التقليل التدريجي لمديونية الخزينة الذي كان جزء منه يتم بشكل مسبق فضلا عن تراكم الادخار المالي لدى صندوق ضبط الايرادات، أضحت منذ 2004 دائما للجهاز المصرفي، كما تعرف اتجاها متزايدا في حجم الادخار طيلة السنوات الموالية.

1 بنك الجزائر : التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الجدول رقم (3-26) : القروض إلى الدولة :													
الوحدة : مليار دينار جزائري													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القروض إلى الدولة	677,5	569,7	578,7	423,4	20,6-	939,3-	1304,1-	2193,1-	3627,3-	3488,9-	3510,9-	3406,6-	3343,4-
نسبة التغير السنوي	16,4-	1,4-	12,0	26,8-	104,9-	4459,7	39,7	68,2	65,4	3,8-	0,6	0,4	1,9-
المصدر : بنك الجزائر													

من خلال تحليل الوضعية النقدية الخارجية و الداخلية للجزائر خلال الفترة 2000-2012 يتبين لنا النتائج التالية :

- امتلاك الجزائر لاحتياطات الصرف الأجنبي، تعزز دعم العملة الوطنية، و تخفيض كبير للمديونية الخارجية، و استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
- زيادة كبيرة في حجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترة مما جعل فائض السيولة هيكلي في الاقتصاد، ناتجة عن عملية تنقيد الموجودات الخارجية الصافية، و التي تضاعفت إثر ارتفاع أسعار البترول بشكل مستمر.
- خروج كمية معتبرة للتداول خارج نطاق الجهاز المصرفي، مما يصعب التحكم بها بواسطة أدوات السياسة النقدية.
- سيولة كبيرة في النقود المصرفية، لكن متحكم بها بواسطة أدوات إمتصاص السيولة التي يستخدمها بنك الجزائر لامتناس السيولة المصرفية و أهمها الاحتياطي الإلزامي كما سنراه لاحقا.
- ضعف دور البنوك في تمويل القطاع الخاص، و توجيه التمويل للقطاع العام و الذي يتوجه بصفة كبيرة لقطاعي الطاقة و المياه على حساب القطاعات الأخرى.
- سيطرت البنوك العمومية على عملية تمويل الاقتصاد على حساب البنوك الخاصة، و التي عرفت حصتها تطورا نوعا خلال السنوات الأخيرة للفترة لكنها رغم ذلك تبقى غير كافية.
- أغلب القروض الموجه للاقتصاد قصيرة الأجل أما القروض المتوسطة و طويلة الأجل فكانت في البداية حصتها أقل ثم ارتفعت بنسبة غير كبيرة بعد ذلك، و ذلك يدل على عدم فعالية الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات في القطاعات المختلفة، فرغم القيمة غير الكافية للقروض الطويلة و المتوسطة الأجل إلا أن أغلبها موجه للاستثمارات في قطاعي الطاقة و المياه أو للعقارات و السلع

الاستهلاكية المعمرة للأسر

- أي أن القروض للإقتصاد تعمل لتمويل الاستهلاك على حساب الاستثمار.
- زيادة الادخار العمومي على حساب الاستثمار و الذي أصبح أمرا هيكليا في الإقتصاد الجزائري، ما يبين وجود قيم مالية معتبرة غير مستغلة.
- عدم قدرة الإقتصاد على استيعاب السيوليات الكبيرة، بسبب ضعف الإنتاج و الاستثمار في قطاعات مختلفة، مما يندر بحدوث ضغوط تضخمية، لذلك يلجأ بنك الجزائر لامتصاص السيولة المفرطة.

3 - التضخم في الجزائر

يعتبر الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار الهدف النهائي للسياسة النقدية في أغلب الدول و في الجزائر كما ينص عليه الأمر 10-04.

عرف معدل التضخم خلال الفترة 2000-2012 معدلات مختلفة كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-27) : التضخم في الجزائر													
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة التغيير	0,3	4,2	1,43	4,259	3,972	1,382	2,315	3,674	4,855	5,743	3,913	4,522	8,890

المصدر : صندوق النقد الدولي

و من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة تميزت بسنوات كان معدل التضخم فيها متحكم به و سنوات ارتفع فيها معدل التضخم، فسنة 2002 و 2005 كان معدل التضخم متحكم به إلى حد كبير، أيضا سنوات 2004، 2006 و 2007 كان نوعا ما ضعيف، أما بالنسبة لسنوات 2001، 2003، 2008، 2011 كان معدل التضخم كبير، و بالنسبة لسنة 2009 كان التضخم غير متحكم به و كبير جدا أما سنة 2012 فكان معدل التضخم جد عالي عن باقي السنوات الأخرى حيث ارتفع من 4,5 إلى 8,89. و أسباب التضخم في الجزائر عديدة من بينها السيولة الهيكلية المفرطة في الإقتصاد، و أيضا ارتفاع أسعار السلع المستوردة (التضخم المستورد) الناتجة عن ارتفاع في سعرها أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، أو ارتفاع أسعار المواد

الاستهلاكية و خاصة السلع الزراعية، التي شهدت ارتفاعات قياسية خلال هذه الفترة في بعض السنوات، أيضا ارتفاع السلع و التجهيزات الصناعية سبب في ارتفاع المؤشر العام للأسعار و بالتالي زيادة معدل التضخم.

و رغم الجهود المبذولة في سبيل امتصاص فائض السيولة من الاقتصاد بواسطة ادارة مرنة لوسائل بنك الجزائر، إلا أنها مازالت تسبب ضغوط تضخمية خصوصا في عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الفوائض المالية. و فيما يلي نفضل في أدوات بنك الجزائر الهادفة لامتناس السيولة.

المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية الهادفة إلى ضبط السيولة :

أفضى تحليل الوضعية النقدية للجزائر خلال الفترة 2000-2012 إلى وجود سيولة كبيرة في الاقتصاد، مما يمكنه إحداث آثار تضخمية، و بما أن هدف السياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار و الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد لنرى الآن كيف تدخل بنك الجزائر لضبط هذه السيولة :

من أجل ضبط السيولة والحد من الآثار السلبية لها على استقرار الأسعار، استعمل بنك الجزائر ثلاث وسائل للسياسة النقدية¹ لامتناس فائض السيولة تتمثل في : سياسة إسترجاع السيولة، تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة و سياسة الإحتياطي الإجباري. خصوصا أنه بسبب السيولة المتوفرة لدى البنوك لم تعد هذه الأخيرة تلجأ لإعادة الخصم² أو إعادة التمويل من بنك الجزائر.

الاحتياطي الإجباري :

كتنكير تعمل أداة الاحتياطي الإجباري بالتحكم في السيولة المصرفية، بقدرتها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي امتناس السيولة من الاقتصاد، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي.

جاء النص باستخدام أداة الاحتياطي الإجباري، في الجزائر، في القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، حيث جاء في المادة 93 منه أن البنوك ملزمة بوضع في حساب مجمد لديه إحتياطي إجباري، و حدد فيها

1 بنك الجزائر : التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 174.

2 المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 52

صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأحد أدوات السياسة النقدية إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 و بعده الأمر 04-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن مجلس النقد و القرض أعاد تفعيلها عبر النظام 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الاجبارية الدنيا و الذي يبرز المؤسسات الخاضعة لتكوين الاحتياطات الاجبارية، المعدل الأقصى، وعاء التكوين، فترة التكوين و المكافأة المتصلة بذلك بالإضافة إلى العقوبات المطبقة في حال عدم تكوينها من قبل البنوك أو في حال أن تكوينها غير مستوفي للشروط، أما المادة 18 من هذا النظام فتتص على أن بنك الجزائر يحدد الشروط الفعلية لتكوين الاحتياطات الاجبارية بواسطة تعليمة.

و في هذا السياق أصدر بنك الجزائر تعليمة حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبأسلوب نفسه. ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.

حيث وضع بنك الجزائر معدل 3% للاحتياطي الاجباري سنة 2001، ثم رفعه إلى 4,25% السنة الموالية، ليزيد في رفعه سنة 2003 بنقطتين إلى 6,25%، و يبقى عليه حتى سنة 2008 ليرفعه إلى 8%، و يبقى سنة 2009 على حاله، ليتم رفعه سنتي 2010 و 2011 إلى 9%. و عملية رفعه بهذا الشكل خلال السنوات تدل على رغبة بنك الجزائر في امتصاص السيولة، و التي عرفت بدورها تطورا كبيرا خلال نفس الفترة. حيث استطاع توظيف هذه الأداة لامتصاص السولة كما سنراه في الجدول رقم ().

استرجاع السيولة :

حدث بنك الجزائر أداة استرجاع السيولة سنة 2002، كوسيلة لامتصاص السيولة¹. وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك

1 بنك الجزائر : التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 161.

الجزائر .

وتعتبر هذه الوسيلة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر¹ بدءا من سنة 1990، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض. وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002 .

ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة. وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.

تسهيله الوديعه المغلة للفائده

جاءت التعليمه رقم 04-05 المؤرخه في 14 جوان 2005² لتؤسس لوسيله جديده لامتصاص السيولة و هي تسهيله الوديعه المغلة للفائده حيث جاء تطبيق هذه الأداة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبير عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائده تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائده ثابت يحدده بنك الجزائر .

ويوضح الجدول الرقم () نسب السيولة المسترجعة بكل من الأدوات الثلاث حسب المعطيات المتوفرة.

1 فضيل رايس : " تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2009 "، بحوث عربية و اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 16 62 شتاء و ربيع 2013، ص ص 200-201 .

2 بنك الجزائر : التقرير السنوي عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 161.

الجدول رقم (3-28) : امتصاص السيولة					
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
تسهيله الوديعه المغله للفائده	7,04	40,94	24,14	49,21	41,76
استرجاع السيولة	67,04	40,33	59,29	38,65	44,95
الاحتياطي الاجباري	25,55	18,73	14,67	12,14	13,29
المصدر : بنك الجزائر					

من خلال الجدول رقم (3-28) نلاحظ ما يلي :

بالنسبة لتسهيله الوديعه المغله للفائده استطاعت منذ بدايتها امتصاص سيولة من الاقتصاد لكن بنسبة اقل مما حققته بعد ذلك حيث تضاعفت قدرتها في السنة الموالية لانشائها بصفة كبيرة جدا، لكن تراجعت نسبة مساهمتها في امتصاص السيولة سنة 2007، و عادت للارتفاع بعدها.

بالنسبة لأداة استرجاع السيولة كانت أكثر الأدوات مساهمة في امتصاص السيولة، علما أن هذه الأداة استعملت منذ سنة 2002.

أما فيما يخص الاحتياطي الاجباري فهي أقل فعالية مقارنة بالأدوات السابقتين، غير أنها استطاعت رغم ذلك تحقيق الهدف من استعمالها و استرجاع السيولة. ذلك أنها أقل مرونة من سابقتها .

في الأخير يمكن القول أن بنك الجزائر استطاع فعلا من ضبط السيولة المفرطة في الاقتصاد من خلال استعماله للأدوات المناسبة و حرصه الشديد على تدارك السيولة لتخفيض آثارها التضخمية. رغم ذلك وجود سيولة كبيرة في التداول خارج الجهاز المصرفي، تسبب عائق أمام التحكم الجيد بسيولة الاقتصاد كما لاحظناه عند دراسة الوضعية النقدية. كما أن استخدام الاحتياطي الالزامي بشكل كبير قد سبب آثار سلبية على النمو خارج المحروقات كما سنراه في تقييم آثار أدوات السياسة النقدية بواسطة نموذج var الذي قام به صندوق النقد الدولي كما يلي :

المطلب الرابع : نموذج var لتقييم السياسة النقدية في الجزائر :

استخدم صندوق النقد الدولي، نموذج var لقياس أداء السياسة النقدية في الجزائر من خلال قياس أداء

قنوات انتقالها و أيضا آثار أدوات السياسة النقدية المتمثلة في أدوات امتصاص السيولة : الاحتياطي الإلزامي و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، و الجمع بينهما. أسعار الفائدة المتمثلة في سعر الخصم قبل 2004 و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، سعر الصرف المتمثل في سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي و سعر الصرف الاسمي الفعال. على كل من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات و التضخم. و ذلك في الفترة الممتدة من الفصل الأول لسنة 2001 إلى غاية الفصل الثاني من سنة 2013. بمعطيات فصلية حول الفترة و نشير فيما يلي إلى نتائج هذه المحاكاة لكن قبل ذلك يجب الإشارة أولا إلى ماهية هذه النماذج و بالتحديد النموذج المستعمل.

ماهية نماذج الاقتصاد القياسي الكلي :

إن التطور الحاصل منذ خمسين سنة تقريبا في العلوم الاقتصادية، يميل إلى تطوير آليات و وسائل بإمكانها محاكاة الواقع و التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية و قياس آثارها بشكل كمي و بالتالي تقييم المخاطر و تداركها. و من بين هذه الوسائل نماذج الاقتصاد الكلي القياسي، التي تقوم بتحويل مجمل الاقتصاد الكلي إلى مجموعة من العلاقات الرياضية تحكم سلوك الأعوان الاقتصاديين و المتغيرات الاقتصادية بشكل يسمح بالتنبؤ بطريقة كمية التغير الحاصل عليها إثر حصول صدمة معينة على اقتصاد ما من منظور كلي.

أولا : النمذجة الاقتصادية الكلية :

بدأ استخدام النماذج القياسية قبل 50 سنة بهدف تحليل و تقييم السياسات الاقتصادية *Modèle économétrique*¹، و ترجع المحاولات الأولى لتبرغن 1937 الذي استوحى نموذج لاقتصاد هولندا من أعمال كينز 1929 حول النظرية العامة. و سرعان ما تطورت هذه العملية في الولايات المتحدة الأمريكية بفضل Goldberger et Klein و أعمال Whartonschool و المعهد القومي للأبحاث الاقتصادية. و أدى هذا النجاح النسبي إلى انتشار حركة النمذجة في أوروبا الغربية و بقية أنحاء العالم.

تركز النماذج الاقتصادية الكلية على تحليل بيانات السلاسل الزمنية التجميعية للاقتصاد في شكل نموذج متعدد المعادلات أي غير خطي، و ديناميكي.

1 بلقاسم العباس : النمذجة الاقتصادية الكلية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 40، أبريل 2005، ص 2-4.

فهي عبارة عن تصور لتعقيدات متشابكة موجودة ضمناً في كل نظام اقتصادي، هذه التعقيدات و التشابكات تتطلب فصل و تشخيص كل العلاقات الموجودة في النماذج و تحليل استجابة الاقتصاد في الأجل الطويل و الأجل القصير للصدمات و حساب التناثر الموجود بين أهداف السياسات الاقتصادية و معالجة التوقعات و حساب آثار عدم اليقين على التنبؤات و المضاعفات السياسية الاقتصادية. حيث شكل تطور تكنولوجيا المعلومات و الحاسوب أحد عوامل تطور هذه النماذج و نقلة نوعية في عملية النمذجة.

النموذج الاقتصادي الكلي القياسي هو عبارة عن توصيف رياضي لعلاقات كمية ما بين المتغيرات الاقتصادية مثل الانفاق العام، الانتاج، الأسعار، و يمكن تصنيف هذه العلاقات إلى :¹

العلاقات التقنية : توصف الترتيبات المؤسسية مثل نظام الضرائب و كذلك مثل دوال الانتاج حيث تصف التوليفات المختلفة لانتاج سلعة معينة بكميات متفاوتة من مخزون رأس المال و العمالة. و يمكن تقدير معالم هذه المعادلات بطرق الاقتصاد القياسي أو تفرض من مصادر خارجية.

المعادلات التعريفية : تمثل مجمل التوازنات و المعادلات و الشروط المحاسبية مثل مطابقة الدخل الوطني القاضية بتعادل الانفاق و الانتاج و المداخيل على المستوى الاجمالي، هذه المعادلات غير عشوائية و لا تقدر معالمها بل تفرض خارجياً.

المعادلات السلوكية : تمثل المعادلات الأساسية للنماذج الكلية إذ أنها تنصب على توصيف سلوك الفواعل الاقتصاديين و هي عموماً مستوحاة من النظرية الاقتصادية مثل دالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، هذه المعادلات توصف على أساس نموذج قياسي، و هي معادلات عشوائية و تقدر معالمها بطرق القياس المعتمدة على البيانات الضرورية لكل نموذج. و يرجع اختلاف النماذج إلى أن البيانات تقاس بطرق مختلفة و إلى أن النظرية الاقتصادية لا تعطي توصيفاً دقيقاً للعلاقات الاقتصادية و إنما عموماً تكون النماذج النظرية في شكل دوال ضمنية.

ثانياً : نماذج var :²

قام Sims باقتراح هذا النموذج في عام 1981، يرى Sims أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية

1 بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2 عثمان النجار، منذر العواد : « استخدام نماذج var في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي و اجمالي التكوين الرأسمالي في سورية »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص 339.

الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل : استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص (Identification) مقبول للنموذج وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية Exogenes و شكل توزيع فترات للنموذج الإبطاء الزمني.

يقترح Sims في نمودجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مد الإبطاء الزمني نفسها.

النموذج العام الذي اقترحه هو نموذج (VAR) Vectorial Auto Regressive الذي يمكن كتابته بالشكل الآتي :

$$\Phi(B)Y_t = \varepsilon_t$$

إذ : Y_t سياق عشوائي ذو n بعد مستقر من المرتبة الثانية 2.

$\Phi(B)$: كثير حدود مصفوفي من الدرجة p يأتي بمعامل الإبطاء الزمني B و يكتب كما يلي :

$$\Phi(B) = \Phi_0 - B\Phi_1 - B^2\Phi_2 - \dots - B^p\Phi_p$$

Φ_0 : مصفوفة أحادية من المرتبة n .

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي Y_t مستقراً من المرتبة الثانية.

بناء النموذج VAR : ¹

إن بناء النموذج VAR يتطلب ما يأتي :

1 للمزيد أنظر : عثمان النصار، منذر العواد : استخدام نماذج var في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي و اجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص 339-346.

1. أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.
2. تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستنعتمد في النموذج.
3. دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

و قد استعمل هذا النوع من النماذج في الكثير من البلدان لتقييم سياستها النقدية، و ليس فقط ذلك بل تقييم السياسات النقدية في الاتحادات الاقليمية كمنطقة الأورو¹ و منطقة cemac الجماعة الاقتصادية و النقدية لوسط افريقيا.

نتائج المحاكاة عند استخدام نموذج VAR لتقييم السياسة النقدية في الجزائر :

دراسة العلاقة بين السياسة النقدية و متغيرات الاقتصاد الكلي استخدمت بين الفصل الأول من 2001 إلى السداسي الثاني من 2013 بيانات فصلية²

أولا : فعالية قنوات الانتقال :

اثبت التحليل التجريبي أن صدمات أدوات السياسة النقدية انتقلت بغير فعالية من خلال قنوات انتقالها، حيث أن التحليل التجريبي لسببية granger التي تربط بين أدوات السياسة النقدية و قنوات انتقالها الأساسية و تقوم بتحليل سلوك هذه الأخيرة الناتجة عن تأثير أدوات السياسة النقدية باستخدام نموذج var ثنائي (الملحق 01) و جدت أن :

- الاحتياطات الاجبارية أثرت على القروض للإقتصاد بينما تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة لم يكن لها تأثير يذكر على القروض كما أكدت المحاكاة بواسطة var أن الزيادات في الاحتياطات أثرت سلبا على القروض الموجهة للقطاع الخاص، بينما القروض للقطاع العام لم تتأثر. لكن الأثر على العموم بالكاد يكون له معنى أي أنه ضعيف جدا، ما يعكس ضعف قناة القرض لانتقال السياسة النقدية.

1 Voir : Stephane Adjemian, Antoine Devulder : Evaluation de la politique monétaire dans un modèle DSGE pour la zone euro, centre de la recherche économique et ses applications, France, 2011.

2 International Monetary Fund : **Algeria, Selected issues**, IMF country report, no 14/34, Washington DC, february 2014, p 9-11.

- تغيرات سعر الخصم أدى بشكل كبير إلى تغيرات سعر الفائدة t-bill أسعار ادخار البنوك و معدلات الاقراض. الفجوات في البيانات المتعلقة بانخفاض النشاط في الأسواق منعت من تحليل احصائي لانتقال سعر الفائدة، بالرغم من ذلك يمكن التأكيد على ذلك حتى سنة 2004 أين جمدت سياسة اعادة الخصم.
- صدمات أسعار الفائدة أثرت بشكل كبير على t-bill و أسعار البنوك سواء بالادخار أو القروض.
- معدلات إعادة الخصم أثرت على الائتمان الموجه للقطاع الخاص، لكنه فشل في التأثير على الائتمان الموجه للقطاع العام، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ليس لها أي علاقة سببية مع القروض.
- سعر الصرف يحتمل و جود علاقة سببية مع صافي الموجودات الخارجية و لكن لم تكن هناك علاقة مع التضخم.

ثانيا : فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية :

- تم القيام بتحليل ثنائي المتغير var و أشار أن أدوات امتصاص السيولة ليس لها تأثير سوى تأثير ضعيف على الناتج المحلي الخام أو التضخم (ملحق 2) :
- اختبار السببية لـ granger تشير أن أسعار الفائدة و أسعار الصرف لم تسبب تضخم أو نمو في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.
 - أما أدوات امتصاص السيولة المتمثلة في الاحتياطي الالزامي و تسهيلة الوديعة الغلة للفائدة كانت لها علاقة سببية مع النمو و التضخم.
 - الزيادة في امتصاص السيولة من خلال متطلبات الاحتياطي الالزامي أو بجمع أداة الاحتياطي مع تسهيلة الودائع كان لها تأثير سلبي على النمو خارج المحروقات.
 - على العموم الاحتياطات الالزامية غير الكبيرة يمكن أن تكون الأداة الأكثر قوة.
 - استخدام أكثر لامتصاص السيولة عن طريق الجمع بين الاحتياطي الالزامي و تسهيلة الودائع لهما تأثير على المدى البعيد على التضخم المتوقع .

و لدراسة أثر صدمات السياسة النقدية على المؤشر العام للاستهلاك و الناتج المحلي الخام في آن واحد تم استخدام نموذج var متعدد المتغيرات، تضمن النموذج أدوات السياسة النقدية، الحجم الكلي لامتصاص السيولة، التضخم، النمو خارج المحروقات، و تم ادراج الانفاق العمومي كمتغير خارجي، كمصدر رئيسي للسيولة و للنمو خارج المحروقات في الجزائر، المعادلات محسوبة باستخدام تحليل Cholesky أين تم ترتيب المتغيرات من الأكثر إلى الأقل في معيار مستواه كمتغير داخلي، حيث يتم اختبار توليفات مختلفة من أدوات السياسة النقدية المتاحة و تقديم المحاكاة بواسطة النموذج (الملحق 3)

النموذج أكد أن صدمات أدوات السياسة النقدية فشلت في الحصول على تأثير قوي إما على التضخم أو على النمو : و الغريب أن التوقعات كانت تتسق مع التأثير الفعلي، تقدير الدينار ارتبط مع انخفاض التضخم و تباطؤ النمو، ارتفاع أسعار الفائدة على تسهيلة الودائع لم يكن لها تأثير ملحوظ على الناتج المحلي الخام لكنها مالت إلى تخفيض التضخم، و امتصاص السيولة العالي أبطأ من نمو الطلب غير النفطي، فكان لها تأثير متناقض على التضخم، و مع ذلك فإن الآثار باستمرار ليست كبيرة، مشيرة إلى نقص عام في فعالية السياسة النقدية.

المبحث الثاني : استقلالية السلطة النقدية في الجزائر

تشير الدراسات و الأبحاث إلى العلاقة الطردية بين مدى استقلالية السلطة النقدية، و مدى قدرتها على تحقيق هدف استقرار الأسعار. لذلك فإن مؤشر استقلالية البنك المركزي يحظى بأهمية كبيرة في قياس مدى فعاليتها.

و توجد العديد من الأبحاث التي تضع مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية أو الحكومة، حتى تكون قراراته في مجال السياسة النقدية غير مسيسة أو متعلقة بمتطلبات الجهاز التنفيذي داخل الدولة. و في ما يلي نبرز أهمية استقلالية السلطة النقدية، و المؤشرات التي تدل على استقلالية البنك المركزي، و في الأخير سندرس مدى استقلالية السلطة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول : ماهية استقلالية السلطة النقدية و مبرراتها

الفرع الأول : ماهية استقلالية السلطة النقدية

أولا : مفهوم الاستقلالية.

قد يعتقد البعض أن استقلالية البنوك المركزية¹ تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والسلطة الاقتصادية المتمثلة بالحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي ... الخ، ولكن في الواقع أن البنك المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها البنك المركزي ما هي إلا إحدى السياسات الاقتصادية للدولة .

وعلى هذا الأساس فإن استقلالية البنوك المركزية لاتعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي على أن تكون قرارات البنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، بمعنى الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي اختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والمالية . وبذلك فإن الاستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال :

- استقلالية إدارة البنك المركزي عن الحكومة.
- استقلالية رسم وتنفيذ السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي بهدف إبعاد تلك السياسة عن نفوذ الحكومة والمصالح السياسية
- استقلالية تنسيق سياسات البنك المركزي عن السياسات الاقتصادية الأخرى .
- استقلالية المسؤولين الرئيسيين في التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم

1 خلف محمد حمد الجبوري : "دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية "، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة تكريت، كلية الادارة و الاقتصاد، العراق، 2011، ص ص 72 73.

بموجب القانون. أي أن للبنك المركزي الحرية في كيفية تقرير الوصول الى أهدافه، كما أن القرارات التي يتخذها البنك المركزي تكون عصية عند محاولة تعطيلها من جانب الحكومة

وهكذا يتضح أن الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسته النقدية، وهي بهذا لاتعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما .

ثانيا : أهمية استقلالية السلطة النقدية

تعد استقلالية السلطة النقدية ضرورية عن السلطة التنفيذية¹، و ذلك بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، و هو ما يمكن أن يؤدي إلى إرتفاع التضخم، و ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة. و عندما تكلف بأهداف أخرى فإن ذلك يحد من استقلاليتهما لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي.

فعندما يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية يكون بعيدا عن الضغوط السياسية سواء من الحكومة أو من البرلمان، و السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي تؤدي إلى إنخفاض معدلات التضخم و تعمل على استقرار مستويات الأسعار، و مثل هذه الاستنتاجات أكدته بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة PARKIN ET BADE على 12 دولة حيث أكدت أنه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الميزاني نتيجة الرفض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي أو زيادة بيع السندات الحكومية و أدوات الخزينة.

تعمل استقلالية البنك المركزي على ضمان مصداقية السياسة النقدية، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها و مهامها لتحقيق هدفها، لأنها تكون بعيدة عن التناقضات و الصراعات السياسية، كما أن السلطة النقدية المستقلة بإمكانها نشر و توفير المعلومات النقدية و المالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية. إذ أن الشفافية تؤدي دورا أساسيا في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين و ذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة

1 عبد المجيد قدي : المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 94.

انضباط النظام في رسم السياسة النقدية و في تطبيقها.

الفرع الثاني : مبررات استقلالية السلطة النقدية

رغم تزايد الاهتمام في اعطاء استقلالية أكبر للسلطات النقدية، إلا أنها لا تحضى بموافقة الجميع¹

أولا : المؤيدون للإستقلالية يرون أن :

- مصداقية السياسة النقدية و قدرتها على تحقيق و الإبقاء على استقرار الأسعار في الأجل الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية سوف تتحسن، إن كانت صياغة السياسة النقدية بين أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة و يكون بإمكانهم النظر و التفكير للمدى البعيد.
- يمكن الإثبات بسهولة أنه على مصممي السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم و الإنتاج و العمالة، سيكون دافعهم السعي وراء مكاسب الإنتاج في المدى القصير من خلال نقص السياسة النقدية غير التضخمية الذي يتعلق بتوزيع الدخل أو بقضايا الإيرادات.
- بما أن البنك المركزي هو الذي يقوم بالإصدار النقدي ينبغي المحافظة على استقلاله لأن الصلاحية المعطاة له في هذا الإطار قد تستغل من طرف السلطات العامة، لذا يجب أن يكون بعيدا عن التأثيرات الخاصة حتى يبقى قادرا على مقاومة الضغوطات التي يمكن أن يمارسها عليه المستفيدون من القروض، و أن إذا فقد استقلاله فهذا يفقده أيضا مرونته بالنسبة للسياسة النقدية.
- توصلت الدراسات التطبيقية التي بحثت في العلاقة بين استقلال البنك المركزي و بين معدلات التضخم أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كان معدل التضخم منخفضا دون التأثير على النمو، فالمقصود هنا بالاستقلال توفير أكبر قدر من المرونة اللازمة للبنك المركزي لكي يستطيع أن يقدم إليها النصح في حرية . إلا أن مصممي السياسة النقدية عادة ما يختارون وضع إجراءات تحد بدرجة ما من نطاق حريتهم غير إجبارية كليا مما جعلها لا تحل مشكلة المصادقية.

و من بين هذه الدراسات هناك :²

1 اكن لونيس : السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 91-92.

2 عزوز على : قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، جامعة الشلف، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح

- دراسة 1985 PARKIM-BADE التي تعتمد على مقياسين رئيسيين وهما
مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي، من حيث تعيين أعضاء مجلس إدارة
البنك المركزي، ومدى تمثيل الحكومة في هذا المجلس.
 - دراسة 1988 A-ALESINA : لها نفس مؤشرات دراسة PARKIM-BADE
مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي، من حيث تحديد أجور أعضاء مجلس
إدارة البنك المركزي، وعلى التحكم في ميزانية البنك المركزي وكيفية توزيع أرباحه.
 - دراسة 1988 A-ALESINA : لها نفس مؤشرات دراسة PARKIM-BADE
اثتان :
الأول سياسي على نفس خط دراسة " باد و باركيم.
الثاني اقتصادي يقيس استقلالية البنك المركزي بمدى سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي
يمكن للحكومة أن تقترض من البنك المركزي، وكذا تحديد الأدوات النقدية التي يستخدمها
البنك المركزي.
 - دراسة 1992 A-CUKIERMAN استخدمت ثلاثة مقاييس وهي :
الأول قانوني لقياس مدى استقلالية البنك المركزي في نشر بياناته .
الثاني تطبيقي قائم على نتائج الاستبيان .
الثالث تطبيقي قائم على أساس معدل تغيير محافظي البنوك المركزية.
- كما أنه هناك دراسات أخرى، وكل هذه الدراسات اجتمعت على أن وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما،
من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو، وبالتالي هذه
الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنوك المركزية.

ثانيا : المعروضون لاستقلالية السلطة النقدية يبرزون أن :

- فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية، هو أمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة إذ أن لهذه الأخيرة العديد من القنوات الرسمية و غير الرسمية التي تستطيع من خلالها التأثير على السياسة النقدية و أنها في الحالات القصوى تستطيع تغيير النظم الأساسية للبنك المركزي.
- أن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، فالبنك المركزي الذي يتمتع بالاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، و أن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعية للحفاظ على قيمة النقود.
- مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة و سياسة الضرائب و أسعار الصرف خاصة، و أن السياسة النقدية شديدة التأثير بالضغط التضخمية باعتبار السلطات النقدية قد تستخدم سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الادارية الهامة.
- امكانية عدم قيام استقلالية البنوك المركزية فعلا بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل طالما أنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس استقلالية السلطة النقدية

هناك عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية :¹

- طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك و الحكومة و البرلمان، البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة)
- امكانية اقضاء المحافظ

1 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك
- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار)
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة
- أهداف البنك المركزي (هدف وحيد : استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة، عدم النص على الأهداف...)
- مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة (للحكومة)
- طبيعة القروض الممكن منحها و شروطها
- حدود الإقراض الممكن منحه و شروطه

وقد قامت الدراسات في هذا المجال بوضع تقييم كمي لدرجة استقلالية البنوك المركزية من خلال وضع أوزان نسبية لبعض المؤشرات الهامة و اعطاء قيمة معينة لكل حالة يأخذها المؤشر حسب درجة الاستقلالية و الجداول الموالية تبرز مؤشرات قياس درجة استقلالية البنك المركزي و تقييمها الكمي كما يلي :¹

الجدول رقم (3-29) : المحافظ			
المتغير	وصف المتغير	الوزن النسبي	درجة الترتيب
المحافظ	(أ) فترة الوظيفة :	0,2	1.00
	أطول من 8 سنوات		0.75
	5 سنوات		0.25
	4 سنوات		0.00
	أقل من 4 سنوات		
(ب) تعيين المحافظ :			
	- مجلس المصرف المركزي		1.00
	- هيئة من مجلس المصرف المركزي والسلطة التنفيذية و التشريعية		0.75

1 عزوز على : قياس استقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 5-9.

0.50	- السلطة التشريعية
0.25	- السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)
0.00	- عضو أو عضوان من مجلس الوزراء
1.00	(ج) (الطرد) :
0.83	غير منصوص عليه
0.67	لأسباب لا تتعلق بالسياسة
0.50	استنساب مجلس المصرف
0.33	استنساب السلطة التشريعية
0.17	طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية
0.00	- استنساب السلطة التنفيذية
1.00	- طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية
0.50	(د) هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة
0.00	- كلا
0.50	- بإذن من السلطة التنفيذية
0.00	- لا يوجد تشريع يمنع ذلك

المصدر : عزوز على : قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي، 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 5-6 .

وحسب الجدول رقم (3-29) حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) فيما يخص هذا المعيار (المحافظ) يجب أن يكون :

- مدة خدمات المحافظ أطول من 8 سنوات .
- تعيين المحافظ يكون من قبل مجلس البنك المركزي.
- رفض وطرد المحافظ غير منصوص عليه .
- عدم تقلد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة .

الجدول رقم(3-30) : صياغة السياسة النقدية			
المتغير	وصف المتغير	الوزن النسبي	درجة الترتيب
صياغة السياسة النقدية	<u>(أ) من يصوغ السياسة</u>	0,15	1.00
	-المصرف فقط		
	-المصرف يشارك ولكن تأثيره ضئيل		
	-المصرف يوصي الحكومة فقط		
	-ليس للمصرف قول		
	<u>(ب) من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض</u>		
	-المصرف في حالة المشكلة مبينة في التشريع، أو القانون		
	-الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة داخل المصرف		
	-هيئة من مجلس المصرف والسلطة التنفيذية و السلطة التشريعية .		
	-السلطة التشريعية على قضايا السياسة		
	-السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعية.		
	-السلطة التنفيذية لها الأولوية غير مشروطة.		
	<u>(ج) دور المصرف في عملية إعداد الموازنة</u>		
	-للمصرف دور نشيط		
	-ليس للمصرف تأثير		
المصدر : عزوز على : <u>قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة</u> ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي، 11-12 مارس 2008، ورقلة، الجزائر، ص ص 6 و 7.			

وحسب الجدول رقم (3-30) حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) في معيار صياغة السياسة النقدية يجب أن يكون :

- البنك هو المسؤول الوحيد عن صياغة السياسة النقدية .
- أن يكون المصرف صاحب الكلمة الأخيرة، في حل التعارض بينه وبين السلطة التنفيذية فيما يخص توجيه السياسة النقدية.
- أن يكون للمصرف دور نشيط في عملية إعداد الموازنة.

الجدول رقم (3-31) : الأهداف			
المتغير	وصف المتغير	الوزن النسبي	درجة الترتيب
الأهداف	(أ) <u>استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد</u> <u>حسب القانون و البنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة.</u>	0,15	1,00
	- استقرار الأسعار (الهدف الوحيد)		
	- استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتناغم و استقرار النظام المصرفي.		
	- استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة (مثل العمالة الكاملة).		
	- لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون.		
	- الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار.		
المصدر : عزوز على : <u>قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة</u> ، جامعة الشلف، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي، 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 7			

وحسب الجدول رقم (3-31) حتى تكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية من حيث معيار الأهداف يجب أن يكون هدف البنك المركزي هو هدف وحيد وهو المحافظة على الأسعار، واستقرار العملة وتقل استقلاليته كلما تعددت الأهداف.

الجدول رقم (3-32) : حدود إقراض الحكومة			
المتغير	وصف المتغير	الوزن النسبي	درجة الترتيب
حدود إقراض الحكومة	(أ) التسليف	0.15	1.00
	-التسليف غير مسموح به		0.67
	-التسليف مسموح بحدود صارمة		0.33
	-التسليف مسموح به بحدود مرنة		0.00
	(ب) إقراض توريقي .	0.1	1.00
	- غير مسموح به.		0.67
	- مسموح بحدود صارمة.		0.33
	- مسموح بحدود مرنة.		0.00
	(ج) شروط الإقراض (استحقاق، سعر الفائدة والكمية)	0.1	1.00
	-السلطة للمصرف		0.67
	- معينة بقانون المصرف.		0.33
	- متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية		0.00
	(د) المقترضون المحتملون من المصرف	0.05	1.00
	- لا يوجد حدود قانونية للإقراض.		0.67
	- جميع مستويات الحكومة		0.33
	- القطاع العام والخاص.		0.00
	(هـ) حدود إقراض المصرف معرفة في :	0.05	1.00
	- كمية النقود .		0.67
	- كنسبة من التزامات المصرف أو رؤوس الأموال.		0.30
	- كنسبة من إيرادات الحكومة.		0.00
	(و) استحقاق القروض :	0.025	1.00
	- خلال ستة أشهر .		0.67
	- خلال سنة.		0.33
	- أكثر من سنة .		0.00
	(ز) أسعار الفائدة على القروض يجب أن تكون :	0.025	1.00
	- لا تحديد في القانون.		0.75
	- أعلى من حدود دنيا		0.50
	- أسعار السوق		0.25
(ح) البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية.	0.025	1.00	
- أقل من حدود دنيا.		0.00	
- سعر الفائدة غير مذكور .	1.00		
- لا فائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي .	0.00		
- نعم	1.00		
- كلا	0.00		

المصدر : عزوز على : قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، جامعة الشلف، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي، 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ص 8 9

وحسب الجدول رقم (3-32) فإنه حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) يجب على البنك المركزي أن يقوم بما يلي :

- فرض قيود شديدة على عملية الإقراض للحكومة،
- يكون التسليف غير مسموح به،
- شروط الإقراض تكون من طرف المصرف،
- يجب أن يكون المقترض الحكومة المركزية فقط.

المطلب الثالث : مسار استقلالية السلطة النقدية في الجزائر

نظرا لاختيار الجزائر نهج التخطيط المركزي فقد تعسرت مهمة الجهاز المصرفي الجزائري. بل كاد أن يصبح عمله مستحيلا في ظل انعدام و ضبابية الموارد، الشيء الذي خلق تداخلا وظيفيا بينه و بين القطاع المالي (الخزينة)¹.

بموجب قانون المالية 1965 وضع البنك المركزي الجزائري كلية في خدمة الخزينة العامة و هذا بمنحها تسهيلات غير منتهية و لا مشروطة، الشيء الذي قلل من مكانة البنك المركزي في الاقتصاد الجزائري آنذاك

إن بروز القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14/04/1990 يمثل نقلة نوعية و جوهرية في الميدان النقدي بالجزائر إذ يتضمن هذا القانون مجموعة من الأسس و المبادئ النقدية منها :

- إرجاع الوظائف التقليدية لوحدة النقد الدينار (المواد 01-10).
- استقلال البنك المركزي و تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد (المواد 11-18)،
- وضع هيئة في هرم المنظومة المصرفية يطلق عليها اسم " مجلس النقد و القرض " تتمتع بصلاحيات واسعة في ما يخص إدارة السياسة النقدية.

و قد قام الباحث عزوز على بدراسة مدى استقلالية السلطة النقدية في الجزائر على ضوء قانون النقد و القرض 90-10، حيث توصل إلى أن بنك الجزائر يتمتع باستقلالية تساوي 0,499 وفق المعايير التي ذكرت في المطلب الثاني . النتائج المحصلة من الدراسة نلخصها في الجدول الموالي :

1 بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 242.

الجدول رقم(3-32) : استقلالية البنك المركزي حسب قانون 90-10		
درجة الترتيب	الوزن	توصيف المتغير
0.7075	0,2	1/ المحافظ
1.00		- فترة الوظيفة
0.00		- تعيين المحافظ
0.83		- الطرد
1.00		- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة ؟
0.4433	0.15	2/ صياغة السياسة النقدية .
0.33		- من يصوغ السياسة النقدية
1.00		- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض
0.00		- دور المصرف في عملية إعداد الموازنة
0.6		3/ الأهداف
0.2452	0.15	4/ الحدود على الإقراض
0.33	0.50	- التسليف غير المورق ..
0.67	0.15	- التسليف المورق
0.33	0.10	- شروط الإقراض
1.00	0.10	- المقترضون المحتملون من المصرف
0.33	0.05	- حدود إقراض المصرف
0.67	0.025	- استحقاق القرض
0.50	0.025	- أسعار الفائدة على القروض
0.00	0.025	- المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة
	0.025	
0,499	1	درجة الاستقلالية الكلية

المصدر : عزوز على : قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، جامعة الشلف، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي، 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 18.

و تجدر الإشارة أنه في دراسة أخرى لصندوق النقد العربي سنة 1996¹، و التي اعتمدت على معايير لدراسة قام بها ثلاث مؤلفين : كوبييرمان و ويب و نيابتي (مجلة البنك العالمي رقم 03 المجلد 1992) أين تقوم الدراسة على 16 معيارا موزعة على أربعة فئات رئيسية لكل منها وزن كما يلي :

- التعيين و مدة عهدة المحافظ و انتهاء مهامه 20%

1 الجمعية العلمية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

• صياغة السياسة النقدية 15%

• الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار 15%

• وجود أو عدم وجود إمكانية منح سلفات للدولة 50%

حيث شملت الدراسة التي قام بها صندوق النقد العربي 11 بلدا عربيا، من بينها الجزائر، التي حصلت على النتيجة التالية :

بالنسبة للمعيار الأول $0,1416=0,2*0,708$

بالنسبة للمعيار الثاني $0,0750=0,15*0,500$

بالنسبة للمعيار الثالث $0,1200=0,15*0,800$

بالنسبة للمعيار الرابع $0,1600=0,50*0,320$

الإجمالي : = 0,4966.

و هي مقارنة لنتائج الدراسة الأولى للباحث عزوز علي، و بتلك النتيجة احتل بنك الجزائر المرتبة الرابعة عربيا بعد بنك لبنان (0,603) و العربية السعودية (0,502) و مصر (0,500) و قبل البنك التونسي (0,430) و بنك المغرب (0,375).

لكن قانون 90-10 عرف عدة تعديلات حيث تم تعديله بصدور الأمر رقم 01/01 بتاريخ 27 فيفري 2001، و أهم ما جاء به :¹

• الفصل بين إدارة البنك المركزي التي جعلها من اختصاص مجلس إدارته، و الشؤون النقدية و العمليات الفنية التي جعلها من اختصاص مجلس النقد و القرض. (المواد 02، 04، 08)

• اعادة تشكيل مجلس الإدارة و مهامه،

1 بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 248-249.

- ألغى في المادة 13 منه أحكام المادة 22 من القانون 90-10، و التي كانت تنص على مدة تعيين المحافظ و نوابه، و حالات إقالاتهم. و هذا الإجراء له أثر واضح على استقلالية بنك الجزائر.

حيث أدى صدور الأمر رقم 01-01 لسنة 2001 إلى انخفاض درجة استقلالية بنك الجزائر بسبب إلغاء مدة تعيين المحافظ، و زيادة تدخل وزير المالية، و فقدان المحافظ و اللجنة المركزية بعضا من الصلاحيات. و يعتبر انخفاض درجة استقلالية بنك الجزائر في إطار هذا الأمر أهم الأسباب التي أدت إلى افلاس بنكي الخليفة و القرض الصناعي و التجاري، نتيجة نقص معايير الرقابة الداخلية و الخارجية للبنكين و عدم امكانية تدخل الجهات الاشرافية و الرقابية الممثلة في اللجنة المصرفية في الوقت المناسب.

لكنه تم تدارك الموقف بصدور الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض حيث قام بتوسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض على صعيد السياسة النقدية، القروض، سياسة الصرف، التنظيم، منح الاعتمادات و تنظيم الإشراف، نظم الدفع، تسيير الاحتياطات و المديونية الخارجية و متابعتها وتقييمها.²

- إقامة هيئة للرقابة تتابع نشاطات البنك المتعلقة بتسيير مركزية المخاطر، و مركزية المستحقات غير المدفوعة و السوق النقدية.

- تعزيز استقلال اللجنة المصرفية و صلاحياتها و تنظيمها.

- تعزيز التنظيم المؤسسي للإشراف المصرفي و أدواته و وسائله.

في الواقع، فإن الأمر 11-03 يعتبر نصا تشريعا يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، مع إدخال بعض التعديلات الجزئية. و حسب الدراسة التي أجراها الباحث عزوز على و التي أشرنا إليها سابقا، فإن استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 11-03³ عرفت تراجعا طفيفا

1 جديني ميمي : انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير،، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2005-2006، ص ص 149-150.

2 بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-251.

3 للمزيد من التفصيل انظر : عزوز على : قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي، 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، الجزائر.

حيث قدرت درجة الاستقلالية الكلية بـ 0,4642 .

و على العموم يمكن القول أنه توجد عدة معايير لقياس استقلالية السلطة النقدية، تختلف حسب الدراسات المقدمة في هذا المجال، و لكنها تعتبر أدوات كفيلة بقياس مدى استقلالية السلطة النقدية.

و بعد صدور الأمر 11 - 03 المؤرخ 26 أوت 2003 تم صدور الأمر 04-10 في 26 أوت 2010 المعدل و المتم له، حيث يعتبر الأمر الأخير لاغيا لجميع الأحكام المخالفة له و ذلك حسب المادة 142 منه.

و فيما يلي يتم مناقشة استقلالية السلطة النقدية على ضوءه وفق المعايير التالية :

1. سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و مدى التدخل الحكومي : جاء في المادة 62 من الأمر 04-10 على أن من صلاحيات مجلس النقد و القرض تحديد السياسة النقدية و الاشراف عليها و متابعتها و تقييمها. و بالتالي تمتلك السلطة النقدية في الجزائر الحرية في وضع و تنفيذ السياسة النقدية. و لا تتدخل الحكومة في ذلك.

2. مدى إلتزام البنك المركزي بمنح تسهيلات إئتمانية للحكومة : عرف هذا المعيار تحسنا في قانون 90-10 الذي وضع قيودا و حدودا لعملية اقراض الخزينة العمومية، و استمرت الأوامر المتعلقة بالنقد و القرض بالنص على ذلك، فبدوره ينص الأمر 04-10 على أنه بإمكان بنك الجزائر منح كشوفات بالحساب الجاري للخزينة لا تتعدى 10% من إيرادات الدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، و أن لا تتجاوز مدتها 240 يوما و ذلك على أساس تعاقدية. (المادة 46) إلا أنه يرخص لبنك الجزائر في حالات استثنائية، أن يمنح تسبقا للخزينة العمومية يوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية (الفقرة ج من المادة 46).

3. سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظ البنك المركزي و أعضاء مجالس إدارتها و مؤسساتها و مدة ولايتهم و معدل استقرارهم في وظائفهم : عرف هذا المؤشر تراجعاً بالنسبة لقانون 90-10 الذي كان يحدد عهدة المحافظ و النواب، إلا أن الأمر 04-10 لم ينص على مدة ولاية للمحافظ و نوابه و مجلس الإدارة بصفة عامة. حيث ينص على أن تعيين مجلس إدارة بنك الجزائر من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده (المادة 13) و كذلك بالنسبة لمجلس النقد و القرض (المادة 59) و الذي يعتبر مجلس ادارة البنك. كذلك الأمر بالنسبة للعزل أين لم ينص الأمر على كيفية عزل المحافظ و نوابه على عكس قانون 90-10 الذي

نص على أن عزل المحافظ يكون بالعجز الصحي أو الخطأ الفادح و كذلك بالنسبة لنوابه و بمرسوم رئاسي.

4. دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي : لا نجد دور للحكومة في بنك الجزائر، الذي يتمتع بصلاحيات كاملة في إدارة و تسيير شؤون بنك الجزائر، إلا فيما يتعلق بتبليغ وزير المالية بمشاريع الأنظمة التي يضعها مجلس النقد و القرض، حيث بإمكان وزير المالية أن يطلب بعض التعديلات خلال 10 أيام من تبليغه حيث تصبح نافذة إذا انقضت المدة . و في حالة طلب التعديل يجتمع المجلس في أجل أقصاه 5 أيام و يكون القرار الجديد نافذا مهما يكن مضمونه.(المادة 63)

5. سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي) نصت المادة 9 من الأمر 10-04 أن بنك الجزائر يتمتع بالاستقلال المالي، و الشخصية المعنوية، حيث يحدد مجلس الإدارة ميزانية بنك الجزائر لكل سنة و يضبط توزيع الأرباح و ذلك حسب المادة 19 التي تبين سلطات مجلس البنك.

6. تحديد الأهداف : يتمتع مجلس النقد و القرض بالصلاحيات في مجال تحديد أهداف السياسة النقدية و خاصة المتعلقة بتطور المجاميع النقدية و القرضية (المادة 62)، و فيما يخص أهداف السياسة النقدية النهائية فقد حددت المادة 35 مهمة بنك الجزائر تتمثل في السهر على استقرار المستوى العام للأسعار و توفير شروط أفضل لدعم النمو و الحفاظ عليه و ذلك في مجال النقد و القرض و الصرف. و بشكل عام السهر على الاستقرار النقدي و المالي. و في هذا الصدد نلاحظ أن هدف استقرار الأسعار يساهم في استقلالية بنك الجزائر عن السعي نحو أهداف أخرى، و فيما يخص دعم النمو فهي أهداف غير متنافية مع هدف استقرار الأسعار.

في الأخير يمكن القول أن مدى استقلالية السلطة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 عرف عدة تغيرات فبعدما كانت تتمتع باستقلالية متوسطة نوعا ما وذلك إثر قانون النقد و القرض 90-10 جاء قانون 01-01 سنة 2001 ليخفض بعضا من استقلالية بنك الجزائر، و لكن جراء الأثار السلبية التي نتجت عنه، أعاد الأمر 11-03 سنة 2003 بعضا من الصلاحيات لإدارة البنك في الاشراف و الرقابة، لكنه لم يعيد درجة الاستقلالية السابقة حيث ظلت منخفضة بالنسبة لقانون 90-10 و لكن بصفة قليلة فقط، و قد جرت تعديلات عليه بصدور الأمر رقم 04-10 سنة 2010 لكنها لم تؤثر على مدى استقلالية مجلس النقد و القرض، حيث حافظت على نفس مدى الاستقلالية التي تمتع بها المجلس في الأمر 11-03.

المبحث الثالث : شفافية السياسة النقدية في الجزائر :

المطلب الأول : مفهوم الشفافية و مبرراتها

الفرع الأول : مفهوم الشفافية

نعني بشفافية السياسة النقدية¹، اطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية. حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف. إن السياسة النقدية و المالية تستطيع أن تكون أكثر فعالية إن كانت أهدافها، أسباب وجودها و أيضاً طرق تفعيلها معلنة بصفة واضحة و في توقيت مناسب للعامة.

الفرع الثاني : مبررات أو المزايا التي توفرها الشفافية

- يمكن أن تحقق شفافية السياسة النقدية العديد من المزايا. و منها ما يلي :²
- يمكن أن ترفع الشفافية الدعم أو التأييد العام لسياسات المصرف المركزي. وهذا الدعم يعد شرطاً أساسياً للظفر باستقلالية المصرف المركزي .
 - وتتطلب زيادة الاستقلالية للمصرف المركزي تحديد مسؤولية محافظي المصارف المركزية أمام المجتمع، لكي تكتسي السياسة النقدية شرعيتها المطلوبة . ومع ذلك، قد لا تتحقق هذه المسؤولية إذا لم يكن الجمهور مطلع بالكامل على عملية صنع السياسة النقدية .وبذلك، عند اطلاع الجمهور، يمكن أن تكون الشفافية عنصر مكمل لمسؤولية المصرف المركزي .
 - لا تساعد الشفافية فقط على تحسين كفاءة المصرف المركزي، وإنما تجعل من غير المقبول أن يبتعد المصرف المركزي، عن تفضيل المجتمع.

1 أمية طوقان : دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية و العالمية، 2-3 جويلية 2005، الجمهورية العربية السورية، ص 3.

2 صبحي حسون : "قياس مدى شفافية السياسة النقدية لعينة من المصارف المركزية -دراسة تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، العراق، 2013، ص ص 44-45.

- يمكن أن تساعد الشفافية على تخفيض حالة عدم اليقين، أو الشكوك، في الأسواق المالية، مما يسهم بتحسين آفاق النمو طويل الأجل.
- تجبر الشفافية العالية المصرف المركزي على الالتزام بالغايات والأهداف للسياسة النقدية، مما يرفع مصداقية المصرف المركزي.
- هناك أدلة من دراسات قياسية تؤكد بأن شفافية السياسة النقدية تخفض متوسط التضخم وتخفيض نسبة التضحية وتحسين قابلية التنبؤ بإجراءات السياسة النقدية .

و بالنسبة للدول النامية فإن مبررات شفافية السياسة النقدية تتمثل في :¹

- أن التصورات أو التفسيرات الخاطئة، وانعدام المعرفة بشأن مختلف قضايا السياسة النقدية ونتائجها، هي شائعة في تلك الدول .
- تعمل الشفافية على اطلاع الجمهور بشأن ما يمكن أن تعمله السياسة النقدية، وما لا يمكن أن تفعله، ومن ثم تجنب الانتقادات غير الضرورية للمحافظ والمسؤولين بالمصرف المركزي. وقد تكون المصارف المركزية مجبرة على الإفصاح عن المعلومات لجعلها خاضعة للمحاسبة .
- تعزيز الحوار العام حول قضايا السياسة، والذي يمكن أن يفضي إلى جعل سياسة المصرف المركزي متناغمة مع تفضيل المجتمع. وهذا الأمر هام بسبب الحقيقة القائلة بأن قضايا السياسة نادرا ما تحلل، أو يتخذ بشأنها قرارات، في ظل مناقشات عامة في الدول النامية، والتي قد تكون فيها هذه السياسة، في الغالب، غير منسجمة مع تفضيلات المجتمع .
- تعد السياسة النقدية الشفافة (المتضمنة استقلالية المصرف المركزي) بمثابة عنصر أو شرط أساسي لفرض الضبط المالي على الحكومة، التي تعتمد بشدة على إيرادات رسم سك العملة، لتمويل عجز الموازنة العامة. وفي معظم الأحيان، يفقد هدف المجلد النقدي، بسبب التتقيد الواسع للعجز المالي .
- تسمح الشفافية للجمهور بمقارنة أداء المصرف المركزي المحلي مع أفضل الممارسات الدولية، مما يولد ضغطا عاما لتبني تلك الممارسات، عندما يتراجع أداء المصرف المركزي المحلي عن علامات مرجعية معينة مقبولة دوليا . ولا تنتشر معظم المصارف المركزية في الدول النامية آفاق أو تنبؤات متوسطة الأجل عن التضخم والنتائج. وتحفز رغبة الجمهور بتحقيق الشفافية المصرف المركزي على

1 صبحي حسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

نشر مثل هذه التنبؤات، التي تكون مفيدة لكل من الجمهور (لخفض حالة عدم اليقين لديه) والمصرف المركزي (المصدقية).

و يرى صندوق النقد الدولي أهمية الرفع من شفافية السياسات النقدية في الأسباب التالية :¹

- أن المسؤولين عن البنوك المركزية تكون لديهم إحساس أنهم غير معاقبين و غير مساءلين على أفعالهم، و في أيامنا هذه الكثير من البنوك المركزية بدأت في إعطاء أهمية خاصة للوضوح في شرح أهدافها و قراراتها للعمامة.
- يمكننا زيادة فعالية السياسة النقدية إذا كان العامة يعلمون و يفهمون أهدافها و أدواتها و إذا سعى البنك المركزي بمصدقية لتحقيق تلك الأهداف.
- الإدارة الجيدة تتحقق أيضا إذا كان البنك المركزي مجبر على تبرير العمليات التي يقوم بها، خصوصا إذا امتلك صلاحيات واسعة.
- أيضا في حال قيام نزاع ينشأ بين الهيئات العامة (على سبيل المثال إذا كان البنك المركزي هو في نفس الوقت المالك و المسير لمؤسسة مالية، أو يتم تقاسم المسؤوليات في السياسات النقدية و سياسات الصرف) حيث أن شفافية العهدة و وضوح قواعد و اجراءات تنظيم العمليات يمكن أن تكون الحل لهذه النزاعات و تعزز الادارة الجيدة، و تقوي تناسق السياسات.

المطلب الثاني : معايير قياس شفافية البنوك المركزية في مجال السياسة النقدية

في إطار تعزيز و تقوية هيكل النظام النقدي و المالي العالمي، قام صندوق النقد الدولي بوضع دليل "الممارسات الجيدة" يشجع على شفافية السياسات النقدية تحت تصرف البنوك المركزية. تم انجاز الدليل بالتعاون مع بنك التسويات العالمية و بمعاينة مجموعة ممثلة من البنوك المركزية، المؤسسات المالية و المنظمات العالمية و المحلية المعنية²، و خبراء من الوسط الجامعي. يرتكز الدليل على أربعة مبادئ

1 Fond monétaire international : **Transparence des politiques monétaires et financières**, département des relations extérieures Washington DC, septembre 2012, p p 1 2. (www.imf.org/external/np/exr/facts/mtransp.htm (01/03/2014).)

2 المنظمات المعنية هي : التعاونية الدولية لمراقبي التأمينات، البنك المركزي الأوروبي، البنك العالمي، مركز الدراسات النقدية لاتينو-أمريكية، لجنة بازل للمراقبة المصرفية، لجنة أنظمة الدفع و التسويات، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، المنظمة العالمية للاتحادات القيمية، الشركة المالية

رئيسية : ¹

- وضوح أدوار و مسؤوليات و أهداف البنوك المركزية فيما يتعلق بالسياسة النقدية. : إن أهداف البنك المركزي في إطار السياسة النقدية يجب أن تكون محددة بوضوح، معلنة للجمهور، و مسجلة قانونيا، أيضا العلاقة بين السياسة النقدية و سياسة الميزانية يجب أن تكون محددة بوضوح، و كذلك الحالات التي يعمل البنك المركزي كوكيل نيابة عن الحكومة.
- عملية مفتوحة لصياغة قرارات السياسة النقدية و الإبلاغ عنها : البنك المركزي يجب أن يعلن للجمهور الإطار، الأدوات، و المحددات المستعملة للوصول إلى بلوغ أهدافه، بالإضافة إلى الجهاز التنظيمي المسؤول عن صياغة السياسة النقدية، و قراراتهم في آجال معتبرة، أيضا يجب نشر تصريحات دورية حول تطور سير أهداف السياسة النقدية.
- إتاحة المعلومات عن السياسة النقدية للجمهور. : يجب أن يقدم البنك المركزي المعلومات حول السياسة النقدية مطابقة لمعايير صندوق النقد الدولي لتوزيع المعطيات، و ميزانية البنك المركزي يجب أن تنشر بصفة دائمة كما يجب وضع جهاز للمعلومات العامة.
- مساءلة و تأكيدات نزاهة البنك المركزي. : يجب أن تمثل الأطارات المسيرة للبنك المركزي أمام الحكومة بصفة دورية للدلاء بنتائج العمليات و توقعات السياسة النقدية، كما يجب عليه ضمان نزاهة الأعمال التي يقوم بها بواسطة نشر الوضعيات المالية و المعلومات حول نفقات و إيرادات التشغيل و الكشف عن القواعد المتبعة لسلوك المسؤولين لديه.

المطلب الثالث : مطابقة معايير الشفافية في حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

في ما يلي سنقوم بمقارنة المعايير الموضوعية من قبل صندوق النقد الدولي في دليل الممارسات الجيدة لشفافية السياسة النقدية بواقع السياسة النقدية في الجزائر لادراك مدى شفافتها.

العالمية.

1 Fond monétaire international : **Code de bonnes pratiques pour la transparence des politiques monétaires et financières**, déclaration de principes, le comité intermédiaire, le 26 septembre 1999, p 611.

الفرع الأول : وضوح أدوار و مسؤولية وأهداف البنوك المركزية فيما يتعلق بالسياسة النقدية :

أولا : يجب أن يحدد بوضوح الهدف النهائي (أو الأهداف النهائية) و الإطار المؤسسي للسياسة النقدية في التشريع أو اللئحة التنظيمية، بما في ذلك وفقا لما يكون ملائما قانون للبنك المركزي.

أ- تحديد الهدف أو الأهداف النهائي للسياسة النقدية في التشريع، كما يجب الإفصاح عنه و شرحه :

في ما يخص هذا المؤشر، فإن الجزائر توضح بشكل صريح في التشريع الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار حيث تنص المادة 35 من الأمر 10-04 على ما يلي : « تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية و في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي. ». بالإضافة إلى توفير أفضل الشروط لنمو مدعم للاقتصاد و هنا لم توضح بدقة هذه الشروط أين يمكن الالتباس في فهمها عند الجمهور.

ب- تحديد مسؤوليات البنك المركزي في التشريع :

تنص المادة 35 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد و القرض صراحة على المهام الموكلة لبنك الجزائر.¹ وقبل هذا الأمر حدد الأمر 03-10 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، مهام بنك الجزائر و كذلك بالنسبة لقانون 10-90. و تنص المادة 19 من الأمر 10-04 السلطات المخولة لبنك الجزائر، و بذلك تتحدد مسؤولياته بشكل قانوني.

ج- يجب أن يحدد التشريع الذي ينشئ البنك المركزي أن للبنك المركزي سلطة استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق هدف أو أهداف السياسة النقدية :

نص التشريع المتعلق بالنقد و القرض صراحة على امكانية استخدام بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية في سبيل تحقيق أهدافها في المواد من 40 إلى 45 من الأمر 10-04

1 للتفصيل في هذه المهام أنظر الفصل الثاني، المبحث الثاني، المطلب الأول

إذ تنص المادة 41 على ما يلي : « يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كفيات وشروط إعادة الخصم وأخذ و وضع تحت نظام الأمان أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر. ويحدد حسم العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة، وفقا لأهداف السياسة النقدية. »

و توضح المادة 45 أنه : «يمكن لبنك الجزائر، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات. ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.»

فيما يتعلق بمجلس النقد و القرض فله صلاحية صياغة السياسة النقدية و اصدار الأنظمة الكفيلة بتمريرها، أما التنفيذ فقد عهد لبنك الجزائر.

د- يجب الإفصاح للجمهور عن المسؤولية المؤسسية المتعلقة بسياسة الصرف الأجنبي :

في ما يتعلق بالجهة المسؤولة عن صياغة سياسة الصرف في الجزائر فقد نص التشريع عن ذلك صراحة، حيث تشير المادة 62 من الأمر 04-10 أن من صلاحيات مجلس النقد و القرض تحديد سياسة الصرف و كيفية ضبطه.

هـ- يجب أن يحدد التشريع الأساليب الشكلية العريضة للمساءلة فيما يتعلق بتسيير البنك المركزي للسياسة النقدية بالإضافة إلى أية مسؤوليات أخرى موكلة للبنك :

تشير أنماط المساءلة إلى الوسائل و الأساليب و الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي لتفسير أعماله و الإبلاغ عن أنشطته، و تحديد هذه الأنماط في التشريع، يعني أنه يطلب من البنك المركزي بموجب القانون أن يزود الجمهور بمعلومات عن أنشطة سياسته النقدية و مسؤولياته الأخرى :

و في هذا السياق ينص القانون في الجزائر في المواد من 29 إلى 31 من الأمر 04-10 على ضرورة نشر معلومات متعلقة بأعماله و كيفية ذلك، إذ تنص المادة 29 أنه يجب أن يرفع المحافظ تقريرا إلى رئيس الجمهورية قبل ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية يتضمن الحصيلة و حسابات النتائج، كما يتضمن عرض حال عن عمليات بنك الجزائر و نشاطاته، و وضعية مراقبة البنوك و المؤسسات المالية و العبر المستخلصة

من نشاط مركزية المخاطر، و تنشر الحصيلة و حسابات النتائج في الجريدة الرسمية بعد شهر واحد، كما رسل المحافظ دوريا إلى رئيس الجمهورية تقريرا يبلغه لمجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية.

كما أن المحافظ يسلم سنويا إلى رئيس الجمهورية : تقريرا حول تسيير احتياطات الصرف و تقريرا حول تسيير الديون الخارجية يتضمن تحليل الوضعية و آفاق قدرة الاقتصاد على الوفاء بالديون الخارجية.

و تنص المادة 30 : أنه يجب على البنك نشر تقرير سنوي يتضمن التطور الاقتصادي و المالي للبلاد يتضمن خصوصا العناصر الأساسية لفهم السياسة النقدية. و يفضي هذا التقرير إلى تقديم بيان للمجلس الشعبي الوطني يكون متبوعا بنقاش.

المادة 31 تشير على أنه يجب على المحافظ ارسال وضعية حساباته المقللة نهاية كل شهر إلى وزير المالية و نشرها في الجريدة الرسمية.

وإذا كانت الحكومة تتمتع في ظروف استثنائية بسلطة إلغاء قرارات السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي فيجب تحديد الشروط التي يمكن بموجبها اللجوء إلى هذه السلطة و طريقة الإفصاح عنها للجمهور في التشريع. :

تشير سلطة الإلغاء إلى الحالة التي تتمتع فيها الحكومة بسلطة نقض أو تغيير قرار البنك المركزي، و إذا كانت الحكومة تتمتع بهذه السلطة فإن طريقة استخدامها (في ظل ظروف استثنائية تبرر ذلك) و كيفية اعلام الجمهور بذلك أمران يجب تحديدهما في القانون. و غالبا ما تمنح الحكومة البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية لعزل عملية تصميم السياسة النقدية عن الضغوط السياسية على المدى القصير، غير أنه من النادر عزلها عن مختلف السياسات، فالسياسات التي تتبعها الحكومة على صعيد الاقتصاد الكلي تؤخذ عادة في الاعتبار عند تصميم السياسة النقدية بغية تحقيق سياسة اقتصادية كلية متماسكة و متنسقة.

و في ظروف استثنائية كحالة وجود خلاف بين الحكومة و البنك المركزي قد ترغب الحكومة في إلغاء قرار معين يتعلق بالسياسة النقدية، و الواقع أنه يمكن تعزيز شفافية هذه العملية في حالة وجود قواعد واضحة و معلنة تتحكم في شروط و طريقة الالغاء. إن الإفصاح عنها للجمهور أمر يطمئنه بأن هناك اجراءات نافذة لمواجهة ما يحتمل أن يكون حالة نادرة.

و في الجزائر ينص القانون صراحة على ذلك، نجد المادة 65 : « يكون النظام الصادر والمنشور كما هو

مبين في المادة 64 أعلاه، موضوع طعن بالإبطال يقدمه الوزير المكلف بالمالية أمام مجلس الدولة. ولا يكون لهذا الطعن أثر موقف. يجب أن يقدم الطعن خلال أجل سنتين (60) يوما ابتداء من تاريخ نشره تحت طائلة رفضه شكلا. « . و يخص الأنظمة التي يصدرها مجلس النقد و القرض المتعلقة بالسياسة النقدية.

ز- يجب أن يتم النص في التشريع على اجراءات التعيين و مدة الولاية و أية معايير عامة لاقصاء رؤساء و أعضاء مجلس ادارة البنك المركزي :

في الجزائر يتم تعيين المحافظ و نوابه و باقي أعضاء مجلس ادارة بنك الجزائر بمرسوم من رئيس الجمهورية بناء على كفاءتهم و خبرتهم في مجال الاقتصاد و المال، و يبرز ذلك في المادة 13 من الأمر 10-04 بالنسبة للمحافظ و نوابه و المادة 59 بالنسبة لمجلس النقد و القرض.

ولكن لم ينص القانون الحالي على مدة ولاية المحافظ و نوابه و أعضاء مجلس الإدارة، و لا الشروط و المعايير التي يتم بها العزل. و تجدر الاشارة أنه في القانون 90-10 حددت المادة 22 مدة ولاية المحافظ ب 6 سنوات و النواب ب 5 سنوات، هذه العهدة قابلة للتجديد مرة واحدة، أما بالنسبة للعزل فقد نصت نفس المادة أن سبب العزل هو فقط العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح. و يعد إلغاء هذا القانون تراجعا في استقلالية السلطة النقدية و نقصا في شفافية السياسة النقدية.

ثانيا : يجب أن تحدد بوضوح العلاقة المؤسسة بين العمليات النقدية و العمليات المالية العامة :

أ- يجب الافصاح للجمهور عما إذا كان من المسموح للبنك المركزي أن يمنح الحكومة اعتمادات أو قروضا مصرفية أو تسهيلات سحب على المكشوف، كما يجب الافصاح عن الشروط و الحدود المسموح بها :

هذا الاجراء يسمح للجمهور من فهم الأدوار المحددة لكل من البنك المركزي و الحكومة و الحكم على ما إذا كان يتم استخدام موارد البنك المركزي على الوجه الصحيح، و من فهم نطاق أية قيود مفروضة على استخدام هذه الموارد

بالنسبة للجزائر فقد حدد القانون الحدود المسموح بها حيث جاء في الأمر 10-04 على أنه بإمكان بنك الجزائر منح كشوفات بالحساب الجاري للخرينة لا تتعدى 10% من ايرادات الدولة المثبتة خلال السنة

المالية السابقة، و أن لا تتجاوز مدتها 240 يوما و ذلك على أساس تعاقدية.(المادة 46) إلا أنه يرخص لبنك الجزائر في حالات استثنائية، أن يمنح تسبيقا للخزينة العمومية يوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية(الفقرة ج من المادة 46).

ب- يجب الافصاح للجمهور عن المبالغ و الأجال القروض و التسهيلات التي يمنحها البنك المركزي للحكومة :

و ذلك مصرح به في التشريع الجزائري كما هو مبين في الفقرة السابقة.

ج- يجب الافصاح للجمهور عن اجراءات مشاركة البنك المركزي مباشرة في الأسواق الأولية للأوراق المالية الحكومية، عند السماح بها، و كذلك عن اجراءات مشاركته في الأسواق الثانوية :

إذا كان من المسموح للبنك المركزي أن يشتري أدوات دين للحكومة عند اصدارها (في السوق الأولية) أو أن يشتري و يبيع أدوات دين الحكومة من أطراف أخرى بعد اصدارها (السوق الثانوية) يجب الافصاح عنها للجمهور :

تنص المادة 45 : « يمكن بنك الجزائر، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد و أن يشتري و يبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات. و لا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات. »

و بهذا فإن القانون ينص صراحة على استخدام بنك الجزائر لسندات الخزينة كما أن مزادات الائتمان التي يقوم بها بنك الجزائر لضبط السيولة و عمليات السوق المفتوحة تدرج ضمن هذا الاطار حيث تنشر نتائج هذه الاجراءات في النشرات الاحصائية الثلاثية و التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.

د- يجب أن تتم مشاركة البنك المركزي في باقي الاقتصاد (و ذلك عن طريق ملكية الأسهم، أو العضوية في مجالس الادارة، أو المشتريات، أو تقديم خدمات لقاء رسم) بشكل صريح و معلن، و على أساس مبادئ و اجراءات واضحة :

في هذا الإطار تشير المادة 16 من الأمر 04-10 أنه يمكن لبنك الجزائر شراء الأملاك، كما توضح المادة

53 و المادة 54 مجالات توظيف الأموال الخاصة

المادة 53 : « يمكن بنك الجزائر أن يوظف أمواله الخاصة :

أ - في شكل أموال غير منقولة وفقا للمادة 54 أدناه،

ب - في شكل سندات صادرة أو مكفولة من الدولة،

ج - في شكل عمليات تمويل ذات فائدة اجتماعية أو وطنية،

د - في شكل سندات صادرة عن هيئات مالية تخضع إلى أحكام قانونية خاصة وذلك بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية.

يجب ألا يتعدى إجمالي التوظيفات المنصوص عليها في الفقرتين ج و د أعلاه، أربعين بالمائة (40 %) من الأموال الخاصة للبنك، إلا إذا رخص بذلك مجلس النقد والقرض. »

المادة 54 : « يمكن بنك الجزائر، لتلبية حاجاته الخاصة، أن يشتري عقارات أو يكلف من بينها أو يبيعها أو يستبدلها. وتخضع هذه العمليات لرخصة من مجلس الإدارة ولا يمكن أن تتم إلا بالأموال الخاصة. »

غير أن امكانية امتلاك بنك الجزائر لأسهم شركة أو مشاركته في مجالس ادارة غير منصوص عليها و غير موضحة بالتفصيل، مما يجعل هناك غموض في هذا الشأن.

هـ- يجب الافصاح للجمهور عن كيفية تخصيص أرباح البنك المركزي و كيفية محافظته على رأسماله :

المادة 19 تشير إلى صلاحية البنك المركزي في توزيعه للأرباح لكن لا يوجد نص صريح عن كيفية تخصيص هذه الأرباح.

ثالثا : يجب أن يحدد بوضوح دور الوكالة المتنوع الذي يقوم به البنك المركزي نيابة عن الحكومة :

أ- يجب الافصاح للجمهور عن مسؤوليات البنك المركزي، في حال وجودها تجاه :

ادارة الدين العام الداخلي و الخارجي و احتياطات النقد الأجنبي : في هذا الأساس يعتبر بنك الجزائر

المسؤول المباشر عن ادارة احتياطات الصرف كما تنصه المادة 40 : « يجوز لبنك الجزائر أن يشتري أو يبيع أو يخضم أو يعيد الخضم أو يضع أو يأخذ تحت نظام الأمانة وبرهن ويستزهن أو يودع ويأخذ كوديعة كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية. ويدير احتياطات الصرف ويوظفها. كما يجوز لبنك الجزائر، في هذا الإطار، الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملات أجنبية ومسعرة بانتظام من الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية. »

حيث يحدد مجلس النقد والقرض كفيات تسيير احتياطات الصرف وفقا للمادة 62 الفقرتين "ل م".

أما بالنسبة لإدارة الدين العام الداخلي و الخارجي فهي ليست من صلاحيات بنك الجزائر.

العمل كبنك للحكومة : لا يوجد نص صريح بذلك

العمل كوكيل مالي للحكومة : لا يوجد نص صريح بذلك

العمل كمستشار للحكومة بشأن السياسات الاقتصادية و المالية و في مجال التعاون الدولي : ينص التشريع في الجزائر صراحة على ذلك في المادة 36 « تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية . يمكن بنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات و حركة الأسعار و أحوال المالية العامة و بشكل عام تنمية الاقتصاد. ».

كما تنص المادة 37 إلى أنه : « يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف و الدولية. و يمكنه، عند الحاجة، أن يمثل الحكومة لدى هذه المؤسسات و في المؤتمرات الدولية. و يشارك في التفاوض بشأن عقد اتفاقات دولية للدفع و الصرف و المقاصة، و يتولى تنفيذها. و يعقد كل تسوية تقنية تتعلق بكفيات إنجاز هذه الاتفاقات. و يجري تنفيذ بنك الجزائر المحتمل لهذه الاتفاقات، لحساب الدولة. ».

ب- الافصاح للجمهور عن توزيع المسؤوليات داخل البنك المركزي أو وزارة المالية أو أية هيئة عامة أخرى، فيما يتعلق باصدارات الدين الأولية و ترتيبات السوق الثانوية، و تسهيلات الايداع، و ترتيبات المقاصة و التسوية الخاصة بتداول الأوراق المالية الحكومية :

الافصاح عن توزيع المسؤوليات بين البنك المركزي و وزارة المالية فيما يتعلق بمسائل ادارة الدين العام أمر

يعزز مساءلة الوكالة المسؤولة و يتيح رسم حدود واضحة لمختلف أدوار البنك المركزي و الحكومة :

كما ذكرنا سابقا تتدرج تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدي ضمن سياسات السوق المفتوحة لتحقيق أهداف السياسة النقدية ببيع أو شراء سندات حكومية (سوق ثانوية)، لكن لا توجد له صلاحيات في مجال ادارة الدين العام.

الفرع الثاني : عملية مفتوحة لصياغة قرارات السياسة النقدية و الإبلاغ عنها

أولا : يجب وصف و شرح الإطار العام و الأدوات و الأهداف المستخدمة لتحقيق غايات السياسة النقدية و الافصاح عنها للجمهور :

أ- يجب الافصاح عن الاجراءات و الممارسات التي تتحكم في أدوات السياسة النقدية و العمليات النقدية و شرحها للجمهور :

تنص المادة 36 من الأمر 04-10 أنه بإمكان استخدام كل الوسائل المتاحة لبنك الجزائر في ما يتعلق بتوزيع و ادارة القروض و كذا احتياطات الصرف بما يمكنه تحقيق هدف السياسة النقدية.

كما تنص المادة 62 على أن اجراءات تنفيذ و متابعة و مراقبة السياسة النقدية تحدد عن طريق الأنظمة، . التي تنشر حسب المادة 64 في الجريدة الرسمية.

كما أن عملية شرح هذه الأدوات تنشر في التقارير السنوية التي يصدرها بنك الجزائر.

ب- يجب الافصاح العام عن القواعد و الاجراءات التي يتبعها البنك المركزي في علاقاته و معاملاته مع الهيئات المناظرة في اطار عملياته النقدية و في الأسواق التي يعمل فيها :

لا يوجد افصاح صريح عن ذلك، على عكس دول أخرى كاليابان و الو م أ التي تنشر في مواقعها الإلكترونية أسماء السماسرة التي يتعامل معهم البنك المركزي.

ثانيا : عندما يجتمع الجهاز الدائم المسؤول عن صنع السياسة النقدية من أجل تقييم التطورات الاقتصادية الأساسية و مراقبة التقدم نحو تحقيق الهدف (أو أهداف) سياسته النقدية، و تصميم سياسته للفترة القادمة، يجب الافصاح للجمهور عن المعلومات الخاصة بتكوين هذا الجهاز و هيكله و وظائفه :

أ- إذا كان المجلس المسؤول عن صياغة السياسة النقدية يقوم بعقد اجتماعات منتظمة يجب الإفصاح عن الجدول الزمني لهذه الاجتماعات :

يقوم مجلس النقد و القرض المسؤول عن صياغة السياسة النقدية بعقد اجتماعاته أربع دورات عادية خلال السنة، إلا أن الجدول الزمني لذلك غير محدد و لا يتم الإفصاح عنه.

ثالثا : يجب أن تعلن و تشرح للجمهور العام في الوقت المناسب التغييرات المقررة في تحديد أدوات السياسة النقدية (بخلاف اجراء تعديلات طفيفة) :

على البنك ان يفصح للجمهور، خلال حد أقصى لفترة تأخير معلنة مسبقا عن الاعتبارات الرئيسية التي تستند إليها قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية :

يقوم بنك الجزائر بشرح اعتباراته المأخوذة عند تنفيذ السياسة النقدية في التقارير السنوية، إلا أنه لا يتم الاعلان عن امكانية القيام بتعديلات في السياسة النقدية مسبق أو قبل فاصل زمني.

رابعا : على البنك المركزي أن يصدر بيانات عامة دورية عن مدى التقدم في تحقيق هدف أو أهداف سياسته النقدية، فضلا عن التوقعات المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف، و من الممكن أن تختلف الترتيبات تبعا لإطار السياسة النقدية، بما في ذلك نظام سعر الصرف :

يعني تقديم نوع من التقييم طويل الأمد للسياسة النقدية، خصوصا المتعلقة بمدى تحقيق الهدف أو تقديم استشراف للمستقبل.

يقوم بنك الجزائر بنشر هذه البيانات عادة في التقارير السنوية أين يوضح تطور الأسعار و التطورات النقدية و سياسته النقدية، و في النشرات الاحصائية الثلاثية. إلا أن بلدان أخرى في العالم تكون تقاريرها بشكل أسبوعي و حتى بشكل يومي.

خامسا : عند اقتراح تغييرات فنية جوهرية على هيكل اللوائح التنظيمية النقدية يجب الميل إلى تحييد إجراء مشاورات عامة خلال فترة ملائمة :

مثلا جلسات استماع عامة. لا يطبق ذلك في الجزائر.

سادسا : يجب الافصاح عن اللوائح التنظيمية لابلاغ البيانات من جانب المؤسسات المالية إلى البنك المركزي لأغراض السياسة النقدية :

تحدد اللوائح التنظيمية نوع البيانات النقدية المبلغة و توقيت هذا الابلاغ المطلوب من المؤسسات المالية :

ينص القانون صراحة في المادة 36 الفقرة " د " على أنه بإمكان بنك الجزائر أن يطلب من البنوك و المؤسسات المالية أن تزوده بكل الإحصاءات والمعلومات التي يرى فائدة منها لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية و النقد و القرض و ميزان المدفوعات و الاستدانة الخارجية.

الفرع الثالث : إتاحة المعلومات عن السياسة النقدية للجمهور.

أولا : يجب الالتزام عند عرض و نشر البيانات بمعايير شمول البيانات و انتظامها و حداتها و إتاحتها للجمهور، بما يتفق و معايير صندوق النقد الدولي الخاصة بنشر البيانات :

يجب أن يسترشد البنك المركزي عند افصاحه عن البيانات الاقتصادية و المالية بمعايير صندوق النقد الدولي لنشر البيانات

وضع صندوق النقد الدولي العديد من المعايير¹ في مجال نشر المعلومات لتحسين الشفافية و لمساعدة الدول الراغبة في الاندماج في السوق العالمي لرؤوس الأموال. حيث قام بإنشاء سنة 1996 معيار خاص لنشر البيانات NSDD لمساعدة الدول الأعضاء على نشر البيانات. و سنة 1997 انشئ النظام العام لنشر البيانات SGDD لمساعدة الدول الأعضاء التي تملك نظاما محاسبيا أقل تطورا

و تم انشاء سنة 2012 المعيار الخاص لنشر المعلومات NSDD+، حيث يمثل مستوى عالي من معايير الصندوق لنشر المعلومات و الذي يمكن أن الأزمة المالية العالمية. و الآن (2013) توجد حوالي 90% من الدول الأعضاء مسجلة في NSDD أو SGDD في، و يعمل الصندوق بالتعاون مع المشاركين في NSDD لاستكمال مشاركتهم في NSDD+.

ثانيا : على البنك المركزي أن يفصح للجمهور عن ميزانيته العمومية وفق جدول زمني يعلن عنه مسبقا وأن يفصح أيضا بعد فاصل زمني محدد سلفا عن معلومات مختارة بشأن معاملاته الكلية في السوق :

1 Fond monétaire international : **Normes du FMI pour la diffusion des données**, washington DC, septembre 2013.

في هذا السياق تنشر ميزانية بنك الجزائر بشكل دوري من خلال النشرات الاحصائية الثلاثية حيث تفصل فيها الوضعية النقدية للبنك بشكل شهري، كما تنشر الميزانية السنوية في الجريدة الرسمية في نهاية السنة المالية.

ثالثا : على البنك المركزي أن ينشئ جهاز خاص لخدمات المعلومات العامة يعمل كمركز لنشر المعلومات :

أ- يجب أن يكون لدى البنك المركزي برنامج للمطبوعات يشمل تقريرا سنويا :

بالفعل يمتلك بنك الجزائر برنامج لاصدار تقرير سنوي

اصدار نشرات احصائية كل ثلاثة أشهر من السنة

نشر مداخلات المحافظ أمام البرلمان في الموقع الالكتروني

موقعا الكترونيا يتم نشر فيه المعلومات المتعلقة بتنظيم بنك الجزائر و بعض الخدمات الأخرى.

ب- يتعين على كبار المسؤولين في البنك المركزي أن يكونوا على استعداد لشرح هدف (أو أهداف) المؤسسة و أداءها للجمهور، مع تحييد نشر تصريحاتهم للجمهور :

تنشر مداخلات المحافظ في البرلمان على مستوى الموقع الالكتروني للبنك، غير أنه لا يقوم بتصريحات أمام الجمهور.

رابعا : يجب أن نتاح نصوص اللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي بسهولة للجمهور :

يمكن الموقع الالكتروني من الاطلاع على بعض اللوائح التنظيمية الخاصة ببنك الجزائر و ليس كلها، كما أنها تنشر في الجريدة الرسمية و بإمكان الجمهور الاطلاع عليها.

الفرع الرابع : مساءلة البنك المركزي. و تأكيدات نزاهته

أولا : الاطارات المسيرة للبنك المركزي يجب أن تخضع للمساءلة، أمام سلطة عمومية معينة، فيما يتعلق بتوجيه السياسة النقدية، شرح الهدف أو الأهداف الاستراتيجية و تنظيمها المؤسسي، وصف النتائج المسجلة في إطار تحقيق الهدف :

ينص القانون على ضرورة ذلك في المادة 29 المذكورة سابقا.

ثانيا : يجب أن يتيح البنك المركزي للجمهور الوضعيات المالية المسجلة و عملياته حسب أجنحة معلنه قبلا :

أ- الوضعية المالية يجب أن تبحث بواسطة لجنة مستقلة : ينص التشريع في الجزائر على كيفية تنظيم و مراقبة أعمال بنك الجزائر بواسطة هيئة مراقبة في المادتين 26 27 كما يلي :

المادة 26 : « تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية. يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية. و تنتهى مهامهما حسب الأشكال نفسها. يجب أن تكون للمراقبين معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها لأداء مهمتهما. تحدد كفاءات دفع مرتبتهما عن طريق التنظيم. يحدد مجلس الإدارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها. »

المادة 27 : « يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر، و جميع العمليات التي يقوم بها ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية وسيره. يمكن أن يجري المراقبان معا أو كل على حدة عمليات التدقيق والمراقبة التي يريانها مجدية. ويحضران دورات مجلس الإدارة بصوت استشاري ويطلعان المجلس على نتائج المراقبة التي أجريها. ويمكنهما أن يقدموا له كل الاقتراحات أو الملاحظات التي يريانها ملائمة. وإذا رفضت اقتراحاتهما، يجوز لهما طلب تدوينها في سجل المداولات. ويطلعان الوزير المكلف بالمالية بذلك. ويرفعان تقريرا لمجلس الإدارة حول عمليات تدقيق حسابات نهاية السنة المالية والتعديلات المحتملة التي يقترحانها كما يرفعان تقريرا إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الأشهر الأربعة التي تلي اختتام السنة المالية وتبلغ نسخة من التقرير إلى المحافظ. يجوز للوزير المكلف بالمالية أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول مسائل معينة تدخل ضمن اختصاصهما. »

ب- إجراءات التسيير الجيد الداخلي الضرورية لضمان نزاهة العمليات خصوصا قانون المراقبة الداخلية،
يجب أن ينشر :

لا يوجد مثل هذا القانون في الجزائر بشكل صريح.

ثالثا : المعلومات المتعلقة بايرادات و نفقات التشغيل للبنك المركزي يجب أن تنشر للجمهور العام :

تنشر في الجريدة الرسمية كل شهر بعد اطلاع وزير المالية عليها. حسب المادة 31.

رابعا : المعلومات المتعلقة بالحماية القانونية من استخدام إدارات و موظفي البنك المركزي لصلاحياتهم و نفوذهم بحكم الوظيفة الرسمية لمصالح شخصية يجب أن تنشر للجمهور :

ما هو منشور في هذا السياق نجد فقط أنه في :

المادة 25 : تبرز أنه لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفشوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وقائع أو معلومات اطلعوا عليها في إطار عهدتهم، وذلك دون المساس بالالتزامات المفروضة عليهم بموجب القانون وما عدا الحالات التي يدعون فيها للإدلاء بشهادة في دعوى جزائية. يلزم بنفس الواجب كل شخص يلجأ إليه مجلس الإدارة في سبيل تأدية مهامه

المادة 14 الفقرة ج : تشير أنه لا يمكن للمحافظ و نوابه اقتراض أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، ولا يمكن أن يقبل أي تعهد عليه توقيع أحدهم في محفظة بنك الجزائر ولا في محفظة أية مؤسسة عاملة في الجزائر.

في الأخير و من خلال هذه المقارنة بين معايير صندوق النقد الدولي لشفافية السياسة النقدية و بين واقعها في الجزائر، نجد أنها تتمتع إلى حد ما بالشفافية حيث أنها استجابت لبعض لمعايير صندوق النقد الدولي، لكن تبقى هناك بعض المعايير ما تزال غير محققة في هذا المجال.

الخلاصة

من خلال ما سبق تم التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012، و كيفية تعامل السياسة النقدية مع هذا الوضع، أيضا مقارنة مدى استقلالية السلطة النقدية و شفافية السياسة النقدية بالمعايير الدولية التي وضعها صندوق النقد الدولي بمساعدة مجموعة من البنوك المركزية و المنظمات المعنية، بعدما كشفت الدراسات عن مدى أهمية ذلك في فعالية السياسة النقدية.

و على العموم يمكننا الخروج بالملاحظات التالية حول السياسة النقدية الجزائرية خلال هذه الفترة كما يلي :

- كانت الوضعية النقدية تشهد توسع كبير في الكتلة النقدية الناتج عن ارتفاع مستمر لنسبة احتياطات الصرف، الأمر الذي أصبح هيكليا خلال الفترة، مما استدعى تدخل بنك الجزائر لامتناس السيولة المفرطة، و التقليل من الآثار التضخمية لذلك، و بالفعل نجح في امتناس السيولة، لكن نسبة السيولة المتداولة خارج المصارف كانت خارج سيطرة بنك الجزائر.
- رغم تمكنها من امتناس السيولة إلا أن أداة الاحتياطات الالزامية أدت إلى نتائج سلبية على النمو خارج المحروقات و بالتحديد على القروض الموجهة للاقتصاد في القطاع الخاص بينما القطاع العام و التي تسيطر عليه استثمارات الطاقة و المياه لم يتأثر بهذه الأداة حسب ما توصل إليه صندوق النقد الدولي.
- عدم كفاءة قنوات الانتقال في نقل أهداف السياسة النقدية، قناة القرض كانت ضعيفة كما بينه التحليل التجريبي، و كما لاحظناه في الوضعية النقدية أين لم تلعب البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية في قطاعات مختلفة لزيادة الانتاج و دعم النمو، بل كان الأثر الوحيد للاحتياطات الالزامية في تحجيم السيولة و تقليل التضخم بأثر ضعيف جدا. أما قناة سعر الصرف لم تؤثر على النمو و لا على التضخم بل كان تأثيرها على صافي الموجودات الخارجية.
- قناة سعر الفائدة لم تلعب دور كبير بسبب التخلي عن سياسة الخصم و إعادة الخصم، فمنذ 2005 لم يقم بنك الجزائر بعملية إعادة الخصم و ذلك كله راجع لتوفر البنوك للسيولة اللازمة، و ضعف السوق المالي أين يتجلى دور سعر الفائدة بشكل كبير.
- عموما ارتباط السياسة النقدية بالوضع الاقتصادي الكلي يحد من فعاليتها، كما أن عدم الشفافية في

هذا المجال أضعف من كفاءة الأسواق المالية، و أثرت كذلك استقلالية السلطة النقدية، فلم تتمكن السياسة النقدية من دعم النمو بتوجيه التمويل للمشاريع الاستثمارية في القطاعات المنتجة، و استغلال المدخرات المالية المعطلة بشكل يدعم النمو، من جهة، و توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد ليتحمل السيولات الكبيرة بتحسين أسواق رأس المال و تشجيع التعاملات بالأوراق المالية. لكن يجب الاشارة إلى أن أدوات السياسة النقدية تعمل في المدى القصير بينما أهدافها المتمثلة في استقرار الأسعار و دعم النمو فهي أهداف على المدى البعيد و المتوسط. لذلك كان التنسيق بين السياسات الاقتصادية الأخرى أمر لا بد منه لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

خاتمة

خاتمة

بعد دراسة موضوع السياسة النقدية و تحديد مدى فعاليتها في الجزائر نستنتج أنها كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية تسعى لتحقيق الأهداف الكلية و خصوصا هدف استقرار الأسعار و مكافحة التضخم و أيضا يمكن أن تهدف لتحقيق نمو اقتصادي، و هي حالة الجزائر مستخدمة في ذلك أدوات مباشرة و أدوات غير مباشرة و هي الأكثر استعمالا اليوم لفعاليتها في التوصل لتحقيق الأهداف، و لهذا الغرض قامت الجزائر بعدة اصلاحات تشريعية و تنظيمية للتمكن من استخدام الأدوات غير المباشرة للتأثير على القطاع الحقيقي و تحقيق الأهداف.

في ظل التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 خصوصا تلك المتعلقة بالسيولة المفرطة و المشاكل الهيكلية في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات كقطاع منتج وحيد و تبعية خارجية في تغطية الطلب الكلي، و أمام ضعف الجهاز المصرفي و عدم فعالية الأسواق المالية و أسواق رأس المال كل هذه الظروف كان لها التأثير الكبير على عمل السياسة النقدية. حيث ركزت السلطة النقدية المتمثلة في بنك الجزائر المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية على ضبط السيولة المفرطة لنفادي آثارها التضخمية خصوصا مع توجه الحكومة نحو التوسع ونجحت نسبيا في ذلك، إلا أنها أغفلت هدف النمو فلم تتمكن من توجيه التمويل المصرفي إلى الاستثمارات المنتجة، و لم تهدف إلى توسيع دائرة الاقتصاد لاستيعاب أكبر للسيولة بدل التقليل منها، أما معدل التضخم فكانت له بالإضافة إلى الإفراط في السيولة و ارتفاع الأسعار المحلية أسباب خارجية راجعة بالأساس إلى اعتماد الجزائر على الاستيراد في تغطية الطلب الداخلي، مما جعل موضوع الأسعار أمر غير متحكم به داخليا . بالرغم من ذلك فإنه يجب الإشارة إلى أن عمل أدوات السياسة النقدية تقتصر على المدى القصير بينما أهدافها تتحقق على المدى الطويل و المتوسط لذلك كان الحكم على أدائها دون الأخذ بالاعتبار هذه الجزئية أمرا مجحفا و فيما يلي نعرض اختبار الفرضيات التي بني عليها البحث في البداية :

• تمتلك السلطة النقدية في الجزائر استقلالية تامة في مجال صياغة السياسة النقدية : بشأن هذه الفرضية كانت نتائج اختبار استقلالية السلطة النقدية بالمعايير الدولية تدل على أن السلطة النقدية مازالت لا تمتلك استقلالية تامة في مجال صياغة و تنفيذ السياسة النقدية بل و تراجعت بنسبة قليلة عما كانت عليه في سنوات التسعينات بصدور الأمر 10-03 و بعده الأمر 10-04 الساري المفعول إلى يومنا هذا.

و تزيد استقلالية السلطة النقدية من فعالية السياسة النقدية و مصداقيتها و بالتالي يمكنها أن تكون سببا في دعم و تطوير الأسواق المالية .

• تمكنت السياسة النقدية في الجزائر من ضبط السيولة النقدية في الاقتصاد و بالتالي التحكم في المستوى العام للأسعار . : فيما يخص تمكن السياسة النقدية من ضبط السيولة فقد نجحت في ذلك نوعا ما، حيث أن فائض السيولة في الاقتصاد يخرج عن نطاق السيولة المصرفية، كما أن استمرار تحقيق زيادات معتبرة في الموجودات الخارجية يشكل تحدي في القدرة على التحكم بها، كما أن الأسباب الخارجية لعبت دورا في زيادة معدل التضخم.

• إن فعالية أدوات السياسة النقدية في الجزائر متفاوتة : بالفعل كانت أدوات السياسة النقدية متفاوتة في آدائها، فسعر الصرف لم يلعب دورا فعالا في استهداف التضخم، أما الاحتياطي الإلزامي و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة و أيضا سياسة استرجاع السيولة و الهادفة جميعها إلى ضبط السيولة فقد كان أداؤها متفاوتا أين كانت سياسة استرجاع السيولة الأكثر قدرة على امتصاص السيولة.

أما النتائج المتوصل إليها فكانت كمت يلي :

• السياسة النقدية هي بشكل عام من اختصاص الدولة و السلطات النقدية بالأخص، و التي تستخدم سلطة تحكمها في الجهاز المصرفي و الاصدار النقدي في صياغة و تنفيذ الأهداف الاقتصادية الكلية و بشكل خاص استقرار المستوى العام للأسعار و بصفتها تترجم وفق التحكم في متغيرات نقدية خلال فترة زمنية قصيرة، هي سياسة ضرفية.

• كما أنها لا تقتصر على تحقيق التوازن في المدى القصير و المتوسط فقط، و إنما يمكنها أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و استدامته عن طريق تحفيز الاستثمار، و العمل جنبا إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى لأجل ذلك الهدف.

- مازال النقاش قائم حول دورها و قوة تأثيرها أو مدى فعاليتها على ضبط النشاط الاقتصادي بين النقديين و الكينزيين، لكنهم يتفقوا على وجود تأثير لها يختلف في درجته كل حسب التوجه الذي يتبناه.
- بما أنها تمثل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، فيجب أن يكون هناك انسجام بينها و بين السياسات الأخرى، خاصة سياسة الميزانية و التي تعمل في نفس المجال و السياسة النقدية، و ذلك على المدى المتوسط أو الطويل، لأن عدم التناسق قد يسبب أزمات اقتصادية سبق و أن حدثت في بعض الدول.
- السياسة مرتبطة بشكل وثيق بمدى تطور الجهاز المصرفي و تطور الأسواق النقدية و المالية في الدولة، فتأثيرها لا يكون كبير في الدول التي لا تمتلك جهاز مصرفي حديث و أسواق مالية نشطة. و منه يمكن القول أن السياسة النقدية في الدول المتخلفة تختلف عنها في الدول المتقدمة، أين تتحكم في سير الأسواق المالية و بالتالي الانتقال بسهولة إلى القطاع الحقيقي المرتبط بهذه الأسواق. أين يكون ذلك عائقا أمام الدول التي لا تمتلك جهاز مصرفي متطور في تنفيذ سياستها النقدية.
- عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة تحولات. فبعد أن كان دور البنك المركزي مهما، و تحت سلطة الخزينة العمومية . أعاد قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14/04/1990 الاعتبار للبنك المركزي. حيث مهد الوضع من الناحية القانونية و التنظيمية للانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق و ذلك فيما يتعلق بالنقد و القرض.
- تتمثل السلطة النقدية في الجزائر في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و تمتلك صلاحيات تحديد و صياغة السياسة النقدية وتنفيذها عن طريق أدوات معينة.
- كانت الوضعية النقدية تشهد توسع كبير في الكتلة النقدية الناتج عن ارتفاع مستمر لمعدل احتياطات الصرف، الأمر الذي أصبح هيكليا خلال الفترة، مما استدعى تدخل بنك الجزائر لامتناس السيولة المفرطة، و التقليل من الآثار التضخمية لذلك، و بالفعل نجح في امتناس السيولة، لكن نسبة السيولة المتداولة خارج المصارف كانت خارج سيطرة بنك الجزائر.
- رغم تمكنها من امتناس السيولة إلا أن أداة الاحتياطات الالزامية أدت إلى نتائج سلبية على النمو خارج المحروقات و بالتحديد على القروض الموجهة للاقتصاد في القطاع الخاص بينما القطاع العام و التي تسيطر عليه استثمارات الطاقة و المياه لم يتأثر بهذه الأداة حسب ما توصل إليه صندوق النقد الدولي.

- عدم كفاءة قنوات الانتقال في نقل أهداف السياسة النقدية، قناة القرض كانت ضعيفة كما بينه التحليل التجريبي، و كما لاحظناه في الوضعية النقدية أين لم تلعب البنوك دورا في تمويل المشاريع الاستثمارية في قطاعات مختلفة لزيادة الانتاج و دعم النمو، بل كان الأثر الوحيد للاحتياطات الالزامية في تحجيم السيولة و تقليل التضخم بأثر ضعيف جدا. أما قناة سعر الصرف لم تؤثر على النمو و لا على التضخم بل كان تأثيرها على صافي الموجودات الخارجية.

- قناة سعر الفائدة لم تلعب دور كبير بسبب التخلي عن سياسة الخصم و إعادة الخصم، فمنذ 2005 لم يقد بنك الجزائر بعملية إعادة الخصم و ذلك كله راجع لتوفر البنوك للسيولة اللازمة، و ضعف السوق المالي أين يتجلى دور سعر الفائدة بشكل كبير.

- عموما ارتباط السياسة النقدية بالوضع الاقتصادي الكلي يحد من فعاليتها، كما أن عدم الشفافية في هذا المجال أضعف من كفاءة الأسواق المالية، و أثرت كذلك استقلالية السلطة النقدية، فلم تتمكن السياسة النقدية من دعم النمو بتوجيه التمويل للمشاريع الاستثمارية في القطاعات المنتجة، و استغلال المدخرات المالية المعطلة بشكل يدعم النمو، من جهة، و توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد ليتحمل السيولات الكبيرة بتحسين أسواق رأس المال و تشجيع التعاملات بالأوراق المالية. لكن يجب الإشارة إلى أن أدوات السياسة النقدية تعمل في المدى القصير بينما أهدافها المتمثلة في استقرار الأسعار و دعم النمو فهي أهداف على المدى البعيد و المتوسط. لذلك كان التنسيق بين السياسات الاقتصادية الأخرى أمر لا بد منه لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

و من خلال ما توصلنا إليه يمكننا طرح التوصيات التالية :

- وجوب اعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية لزيادة فعالية السياسة النقدية، من خلال التشريعات و القوانين التي تؤسس لذلك، كما يجب مضاعفة الشفافية في ممارسة السياسة النقدية من خلال دعم وسائل النشر و نقل المعلومات إلى الجمهور و أيضا بواسطة التشريعات التنظيمية الهادفة لذلك.

- أهمية الرفع من كفاءة الأسواق المالية و التعاملات بالأوراق المالية، و تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة.

- ضرورة إيجاد أساليب لتوظيف المدخرات المالية المجمدة في استثمارات منتجة.

- التفكير في إيجاد وسائل دفع جديدة بدل التعامل بالأوراق النقدية و النقود المعدنية و التي تخرج عن سيطرة البنوك و تسهيل التعامل بها في سبيل التحكم في السيولة المتداولة بشكل أكبر. و القضاء على أسواق الصرف الموازية.
- العمل بالتعاون مع الجهات المكلفة بالمالية على توسيع دائرة السيولة في الاقتصاد و تمكنه من استيعاب سيولات أكبر.
- التوجه نحو التركيز على هدف النمو باستخدام أدوات السياسة النقدية للرقابة المصرفية على القروض بتوجيهها إلى المشاريع الاستثمارية المنتجة مثلا في قطاعي الفلاحة و السياحة كالاقناع الأدبي و غيرها.
- تحجيم القروض الموجهة للاستيراد و تشجيع الانتاج المحلي بتمويل مشاريعه
- دعم القطاع الخاص بالرفع من كفاءة البنوك العمومية في تمويل المشاريع الخاصة بدل المشاريع العمومية.

و لتكملة البحث نقترح البحث في المواضيع التالية :

- كيفية التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية.
- دور الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمار في الجزائر و تفعيله.
- استثمار مدخرات الخزينة في مشاريع منتجة.
- فعالية الأسواق المالية في نقل السياسة النقدية.
- السياسة النقدية في ظل التكامل الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

النصوص الرسمية :

1. القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.
2. الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم و المتعلق بالنقد و القرض.

التقارير :

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر.
2. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005.

الكتب :

1. جمال بن دعاس : السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، دراسة مقارنة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008.
2. حسين كامل فهمي : أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، المملكة العربية السعودية، 2006.
3. رحيم حسين : النقد و السياسة النقدية في اطار الفكرين الإسلامي و الغربي، دار المناهج، الأردن، 2010.

4. ضياء مجيد موسوي : النظرية الاقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
5. عبد المجيد قدي : المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
6. لحو مصطفى بوخاري : سياسة الصرف الجنبى و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبى، مكتبة الحسن العصرية، لبنان، 2010.
7. محمد ضيف الله القطابري : دور السياسة النقدية في الإستقرار و التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار عياد، الأردن، 2010.

المقالات و الدراسات :

1. بلعروز بن علي، طيبة عبد العزيز : "السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 2006"، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41 / شتاء 2008.
2. بلقاسم العباس : النمذجة الاقتصادية الكلية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 40، أبريل 2005.
3. خلف محمد حمد الجبوري : "دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة تكريت، كلية الادارة و الاقتصاد، العراق، 2011.
4. شعيب بونوة، خياط رحيمة : "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 5، 2011.
5. صبحي حسون : "قياس مدى شفافية السياسة النقدية لعينة من المصارف المركزية -دراسة تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، العراق، 2013.
6. عبد الحق بوعتروس، محمد دهان : "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد

- الجزائري"، أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد 5، جوان 2009.
7. عثمان النقار، منذر العواد : "استخدام نماذج var في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي و اجمالي التكوين الرأسمالي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012.
8. فضيل رايس : "تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2009"، بحوث عربية و اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 16 و 62 شتاء و ربيع 2013.
9. كونغ هويى وونغ : "اصلاح أدوات السياسة النقدية"، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1993 .
10. لحول عبد القادر : "أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة، 2007.
11. الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، : مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل تحول الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
12. وليام ألكسندر، توماس بالينو، تشارلز اينوك : "استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية"، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1996.

الرسائل الجامعية :

1. بن عبد الفتاح دحمان : السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
2. اكن لونيس : السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

3. بن الدين محمد أمين : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي-حالة الجزائر 1990-2009 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
4. جدايني ميمي : انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2005/2006.
5. شهره زاد نشاشدة : الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2006.
6. عمروش شريف : السياسة النقدية و معالجة إختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.

المؤتمرات :

1. أمية طوقان : دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية و العالمية، 2-3 جويلية 2005، الجمهورية العربية السورية.
2. عزوز على : قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي، 11-12 مارس، جامعة ورقلة، 2008

المراجع باللغة الأجنبية :

Rapports :

1. Olivier Loisel : **la crédibilité de la politique monétaire dans une perspective néo-keynésienne**, bullten de la banque de France, n° 149, mai 2006
2. Fond monétaire international : **transparance des politiques monétaires et financières**, département des relations exterieurs Wachington DC, septembre 2012
3. Fond monétaire international : **code de bonnes pratiques**

pour la transparence des politiques monétaires et financières, déclaration de principes, le comité intermédiaire, le 26 septembre 1999.

4. FMI : **Normes du FMI pour la diffusion des données**, washington DC, septembre 2013.
5. International monetry fund : **Algeria, Selected issues, IMF contry report**, no 14/34, Washington DC, february 2014,

Ouvrages :

1. Agnès Bénassy : Politique économique, 2^e édition, de boeck, Belgique, 2009.
2. Christian de Boissieu : **monnaie et économie**, economica, France, 1998.
3. François Combe, Thierry Tacheix : **l'essentiel de la monnaie**, gualino éditeur, France, 2001.
4. Jacques-Henri David, Philippe Jaffré : **la monnaie et la politique monétaire**, economica, 3^e édition, France, 1990.
5. Jacques Généreux : **économie politique. 3 : macro-économie**, Hachette, 3^e édition, France, 2000.
6. Jean Pierre Patat, **Monnaie, institution financières et politique monétaire**, 5^e édition, economica, France, 1993.
7. Lazary : **Histoire de la pensée économique**, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
8. Michel Voisin : **comprendre la monnaie et la politique monétaire**, Breal, France, 2011.

colloques :

1. Seddik Malika : **Investissements publics et gouvernance en Algérie : quelle relation?**, colloque international sur : évaluation des effets des programmes d'investissement 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement, et la croissance économique, faculté des sciences économiques, université setif1, les 11 et 12 mars 2013.

الملاحق

Appendix I. Effectiveness of Transmission Channels

Required reserves and credit

Liquidity Management: Pairwise Granger Causality Tests

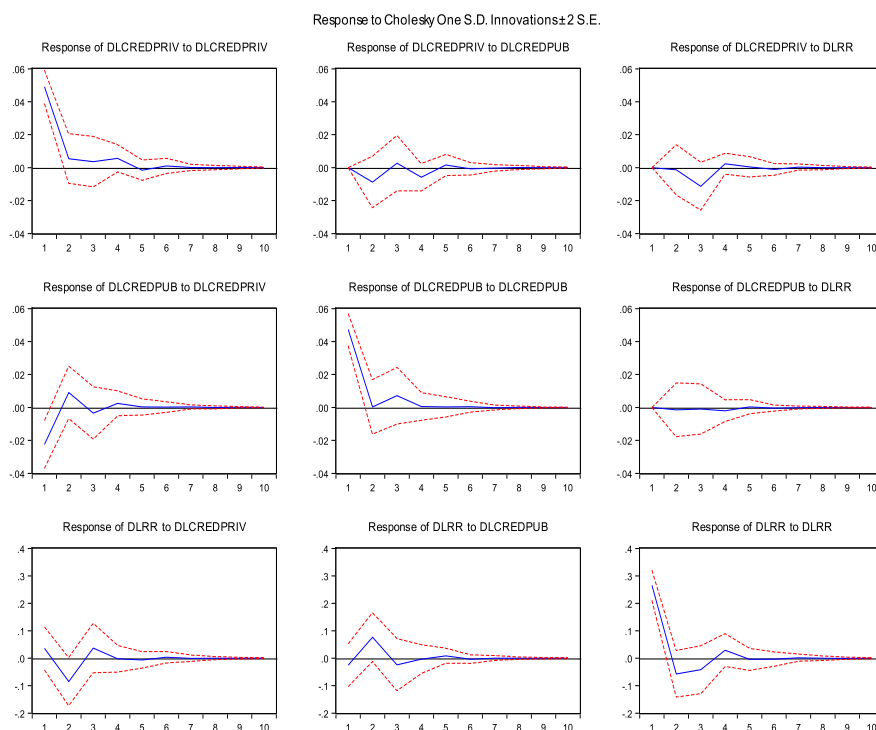
Sample: 2001Q1 2013Q2

Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLCREDECO does not Granger Cause DLRR	45	0.39651	0.8098
DLRR does not Granger Cause DLCREDECO		1.97812	0.1187
DLCREDPRIV does not Granger Cause DLRR	45	1.2815	0.2954
DLRR does not Granger Cause DLCREDPRIV		5.50103	0.0015
DLCREDPUB does not Granger Cause DLRR	45	1.81137	0.148
DLRR does not Granger Cause DLCREDPUB		0.23873	0.9146
DLCREDECO does not Granger Cause DLMOPUP	40	1.03718	0.4039
DLMOPUP does not Granger Cause DLCREDECO		0.12857	0.9709
DLCREDPRIV does not Granger Cause DLMOPUP	40	0.31166	0.868
DLMOPUP does not Granger Cause DLCREDPRIV		0.39355	0.8116
DLCREDPUB does not Granger Cause DLMOPUP	40	0.88805	0.4826
DLMOPUP does not Granger Cause DLCREDPUB		0.07719	0.9887

Source: IMF staff calculations.

Note: DLCREDECO: (log difference of) credit to the economy; DLCREDPRIV: (log difference of) credit to the private sector; DLCREDPUB: (log difference of) credit to the public sector; DLRR: (log difference of) required reserves volume; DLMOPUP: (log difference of) deposit auction volume.



Policy rates and credit

Interest Rates: Pairwise Granger Causality Tests

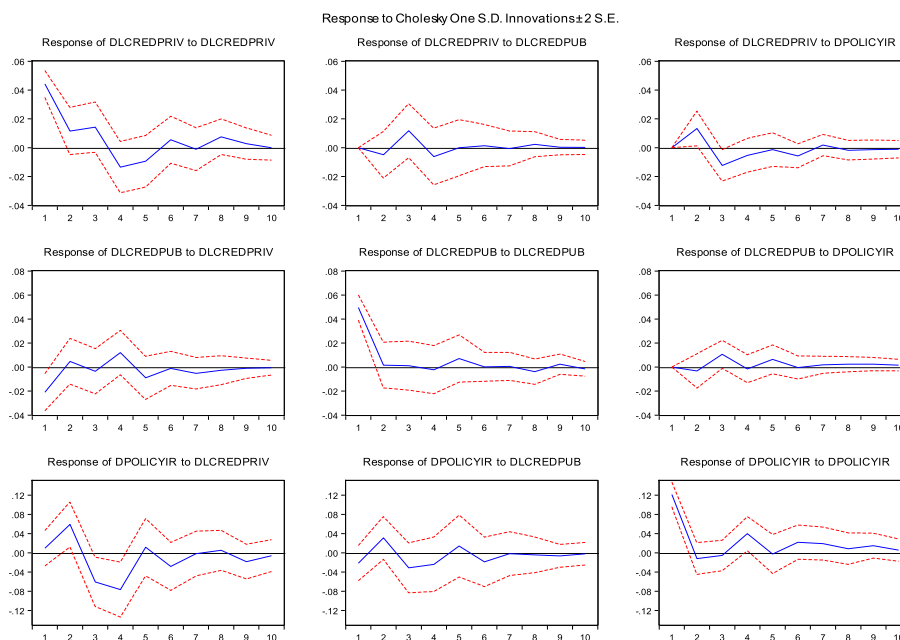
Sample: 2001Q1 2013Q2

Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLCREDECO does not Granger Cause DPOLICYIR	45	3.19733	0.024
DPOLICYIR does not Granger Cause DLCREDECO		1.70459	0.17
DLCREDPRIV does not Granger Cause DPOLICYIR	45	7.90536	1E-04
DPOLICYIR does not Granger Cause DLCREDPRIV		5.16016	0.002
DLCREDPUB does not Granger Cause DPOLICYIR	45	0.44869	0.773
DPOLICYIR does not Granger Cause DLCREDPUB		1.34109	0.274
DLCREDECO does not Granger Cause DIRMOPUP	40	0.87779	0.489
DIRMOPUP does not Granger Cause DLCREDECO		0.87959	0.487
DLCREDPRIV does not Granger Cause DIRMOPUP	40	1.90187	0.135
DIRMOPUP does not Granger Cause DLCREDPRIV		0.53177	0.713
DLCREDPUB does not Granger Cause DIRMOPUP	40	0.58642	0.675
DIRMOPUP does not Granger Cause DLCREDPUB		0.64304	0.636

Source: IMF staff calculations.

Note: DLCREDECO: (log difference of) credit to the economy;
 DLCREDPRIV: (log difference of) credit to the private sector;
 DLCREDPUB: (log difference of) credit to the public sector; DPOLICYIR:
 change in the discount rate; DIRMOPUP: change in the deposit auction rate.



Policy rates and interest rates**Pairwise Granger Causality Tests**

Sample: 2001Q1 2013Q2

Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTBILL13 does not Granger Cause DPOLICYIR	42	0.99612	0.4235
DPOLICYIR does not Granger Cause DTBILL13		4.96992	0.003
DTBILL26 does not Granger Cause DPOLICYIR	42	0.90736	0.471
DPOLICYIR does not Granger Cause DTBILL26		7.84988	0.0001
DSAVING does not Granger Cause DPOLICYIR	42	0.68012	0.6107
DPOLICYIR does not Granger Cause DSAVING		24.4075	2.00E-09
DLENDING does not Granger Cause DPOLICYIR	42	61.2069	8.00E-15
DPOLICYIR does not Granger Cause DLENDING		2.56919	0.0561
DTBILL13 does not Granger Cause DIRMOPUP	37	1.50268	0.2283
DIRMOPUP does not Granger Cause DTBILL13		5.95004	0.0014
DTBILL26 does not Granger Cause DIRMOPUP	37	1.38501	0.2645
DIRMOPUP does not Granger Cause DTBILL26		3.96741	0.0113
DSAVING does not Granger Cause DIRMOPUP	37	1.31067	0.2902
DIRMOPUP does not Granger Cause DSAVING		2.39662	0.0741
DLENDING does not Granger Cause DIRMOPUP	37	0.91826	0.4671
DIRMOPUP does not Granger Cause DLENDING		1.12192	0.3661

Source: IMF staff calculations.

Note: DPOLICYIR: change in the discount rate; DIRMOPUP: change in the deposit auction rate; DTBILL13: change in the 13 weeks t-bill rate; DTBILL26: change in the 26 weeks t-bill rate; DSAVING: change in the 1-year saving rate; DLENDING: change in the investment lending rate.

Exchange rate, NFA and inflation

Pairwise Granger Causality Tests

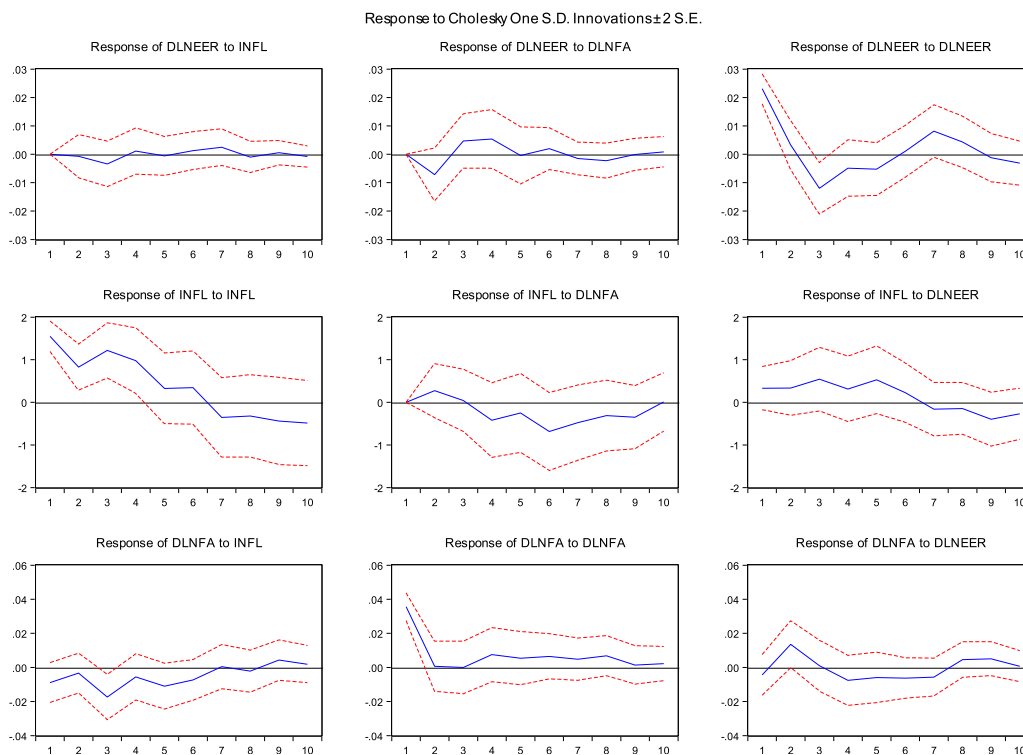
Sample: 2001Q1 2013Q2

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNEER does not Granger Cause DLNFA	47	3.04265	0.058
DLNFA does not Granger Cause DLNEER		4.1224	0.023
INFL does not Granger Cause DLNFA	40	4.16267	0.024
DLNFA does not Granger Cause INFL		0.33184	0.72
INFL does not Granger Cause DLNEER	40	0.22338	0.801
DLNEER does not Granger Cause INFL		0.14465	0.866

Source: IMF staff calculations.

Note: DLNEER: (log difference of) nominal effective exchange rate; INFL: CPI change in percent; DLNFA: (log difference of) net foreign assets.



Appendix II. Granger Causality between Monetary Policy Instruments and Final Targets

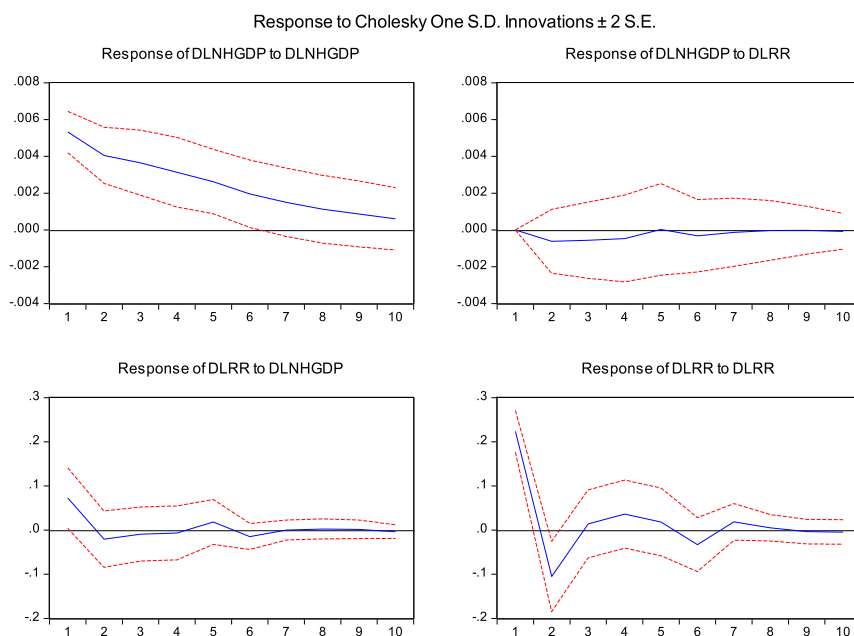
Appendix Table 1. Pairwise Granger Causality Tests

Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIRMOPUP does not Granger Cause DLNHGDP	42	0.36026	0.6999
DLNHGDP does not Granger Cause DIRMOPUP		2.91081	0.067
DPOLICYIR does not Granger Cause DLNHGDP	47	0.22521	0.7993
DLNHGDP does not Granger Cause DPOLICYIR		2.56615	0.0888
DLMOPUP does not Granger Cause DLNHGDP	42	0.10467	0.9009
DLNHGDP does not Granger Cause DLMOPUP		2.61617	0.0866
DLRR does not Granger Cause DLNHGDP	47	4.37801	0.0187
DLNHGDP does not Granger Cause DLRR		0.02484	0.9755
DLTOTMOPUP does not Granger Cause DLNHGDP	47	9.08057	0.0005
DLNHGDP does not Granger Cause DLTOTMOPUP		1.00529	0.3746
DIRMOPUP does not Granger Cause INFL	40	0.12973	0.8788
INFL does not Granger Cause DIRMOPUP		0.87163	0.4272
DPOLICYIR does not Granger Cause INFL	40	0.05921	0.9426
INFL does not Granger Cause DPOLICYIR		0.30098	0.742
DLMOPUP does not Granger Cause INFL	40	0.55966	0.5764
INFL does not Granger Cause DLMOPUP		0.40838	0.6679
DLRR does not Granger Cause INFL	40	2.8316	0.0725
INFL does not Granger Cause DLRR		5.07621	0.0116
DLTOTMOPUP does not Granger Cause INFL	40	2.91815	0.0673
INFL does not Granger Cause DLTOTMOPUP		0.76795	0.4716
INFL does not Granger Cause DLNHGDP	40	0.67903	0.5137
DLNHGDP does not Granger Cause INFL		2.02783	0.1468
DLNEER does not Granger Cause DLNHGDP	47	0.46404	0.6319
DLNHGDP does not Granger Cause DLNEER		6.78609	0.0028
DLER does not Granger Cause DLNHGDP	47	0.3651	0.6963
DLNHGDP does not Granger Cause DLER		2.08815	0.1366
DLNEER does not Granger Cause INFL	40	0.14465	0.8658
INFL does not Granger Cause DLNEER		0.22338	0.8009
DLER does not Granger Cause INFL	40	0.22861	0.7968
INFL does not Granger Cause DLER		0.32609	0.7239

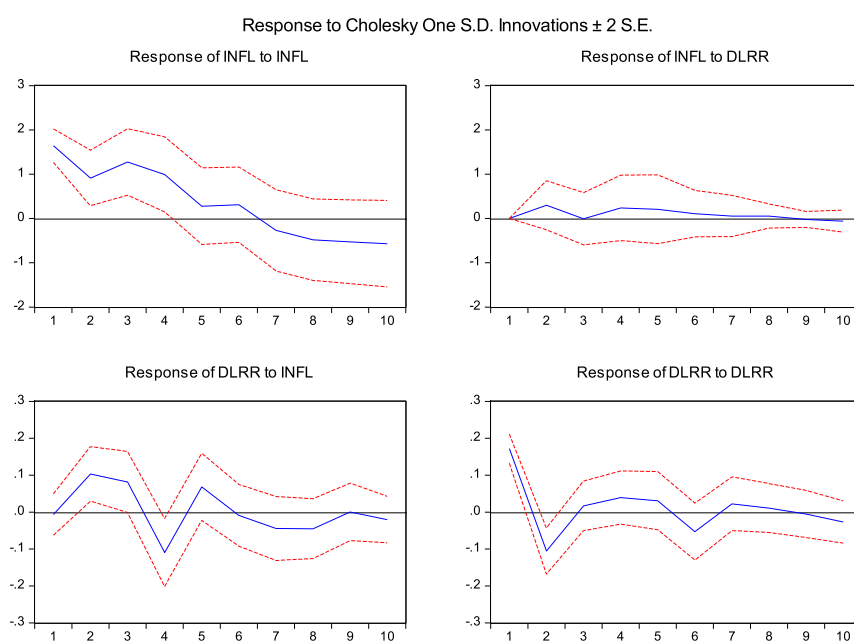
Source: IMF staff calculation.

Appendix III. Bivariate Analysis of the Impact of Monetary Policy Instrument on Growth and Inflation

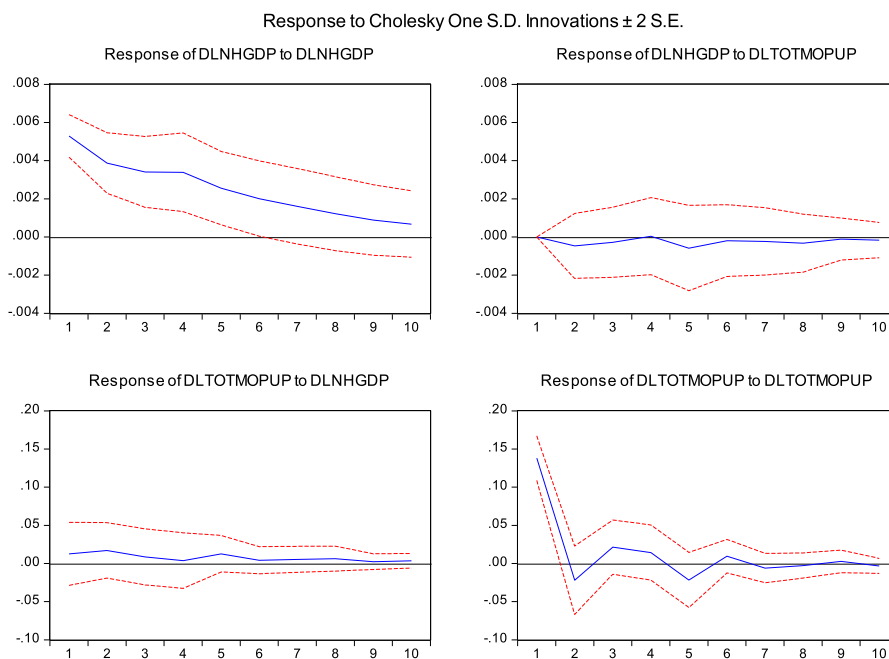
Required reserves and GDP



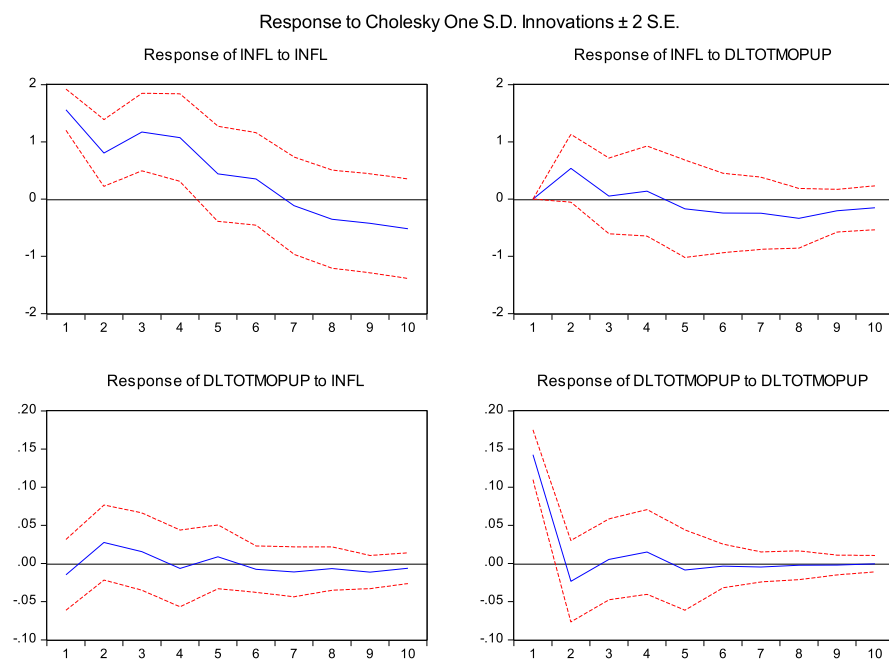
Required reserves and inflation



Overall liquidity absorption and GDP



Overall liquidity absorption and inflation



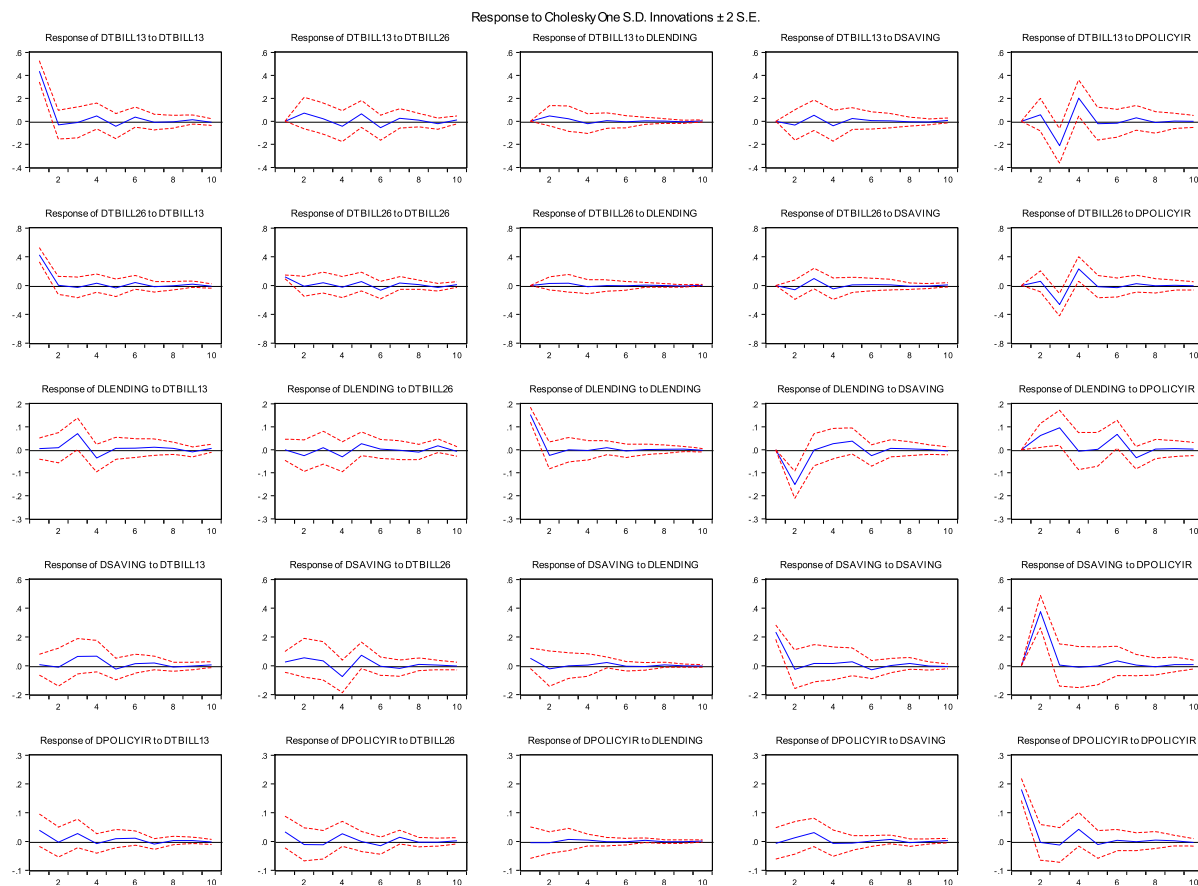
Appendix IV. A Multivariate VAR Model to Assess Monetary Policy Transmission

Appendix Table 2: Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 2003Q2 2013Q2 Included observations: 41 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []					
	DLNHGDP	INFL	DLNEER	DIRMOPUP	DLTOTMOPUP
DLNHGDP(-1)	0.767735 -0.09682 [7.92973]	-15.42549 -31.0946 [-0.49608]	-0.159642 -0.52703 [-0.30291]	-0.049655 -0.05463 [-0.90899]	2.481081 -2.42891 [1.02148]
INFL(-1)	0.00042 -0.00037 [1.14436]	0.646402 -0.1178 [5.48741]	0.000754 -0.002 [0.37762]	-8.77E-05 -0.00021 [-0.42391]	0.011264 -0.0092 [1.22416]
DLNEER(-1)	-0.025781 -0.03231 [-0.79782]	-6.541464 -10.3783 [-0.63030]	0.188443 -0.17591 [1.07128]	2.02E-02 -0.01823 [1.10553]	0.011465 -0.81068 [0.01414]
DIRMOPUP(-1)	-2.87E-02 -0.35345 [-0.08128]	-8.540767 -113.518 [-0.07524]	-0.192727 -1.92406 [-0.10017]	-0.131428 -0.19943 [-0.65902]	-9.745102 -8.8673 [-1.09899]
DLTOTMOPUP(-1)	-0.003717 -0.00626 [-0.59379]	6.117881 -2.01037 [3.04316]	0.002645 -0.03407 [0.07762]	-0.005032 -0.00353 [-1.42472]	-0.183531 -0.15704 [-1.16871]
C	-0.002395 -0.00213 [-1.12357]	0.859082 -0.68467 [1.25474]	-0.008973 -0.0116 [-0.77324]	-0.000109 -0.0012 [-0.09094]	-0.038997 -0.05348 [-0.72916]
DLGSPEND(-2)	-0.016013 -0.02787 [-0.57453]	11.82824 -8.9512 [1.32141]	0.069766 -0.15172 [0.45984]	-1.86E-03 -0.01573 [-0.11815]	1.250604 -0.69921 [1.78860]
R-squared	0.727854	0.56537	0.057223	0.151711	0.170196
Adj. R-squared	0.679828	0.488671	-0.10915	0.002013	0.02376
Sum sq. resids	0.000901	92.97083	0.026709	0.000287	0.567281
S.E. equation	0.005149	1.653613	0.028028	0.002905	0.129169
F-statistic	15.15549	7.371248	0.343943	1.013448	1.162254
Log likelihood	161.6904	-74.96011	92.21834	185.1545	29.57321
Akaike AIC	-7.545874	3.998054	-4.156992	-8.690464	-1.101132
Schwarz SC	-7.253312	4.290615	-3.864431	-8.397903	-0.808571
Mean dependent	-0.003686	4.497658	-0.003345	-0.000671	0.040819
S.D. dependent	0.009099	2.31251	0.026613	0.002908	0.130732
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.68E-15			
Determinant resid covariance		2.62E-15			
Log likelihood		397.4109			
Akaike information criterion		-17.67858			
Schwarz criterion		-16.21578			

Source: IMF staff calculations.

Monetary policy, growth and inflation; alternative model



فهرس المحتويات

1.....	مقدمة
7.....	الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية.....
7.....	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية.....
8.....	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية :
12.....	المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية بين الممارسات و النظريات.....
16.....	المطلب الثالث : العلاقة بين السياسة النقدية و السياسات الإقتصادية الأخرى :
20.....	المبحث الثاني : إستراتيجية السياسة النقدية.....
20.....	المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية :
24.....	المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية :
29.....	المطلب الثالث : البنك المركزي و السياسة النقدية :
31.....	المبحث الثالث : تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.....
31.....	المطلب الأول : قنوات الإنتقال.....
33.....	المطلب الثاني : أثر السياسة النقدية.....
34.....	المطلب الثالث : فعالية السياسة النقدية.....
39.....	الفصل الثاني : واقع السياسة النقدية في الجزائر :
40.....	المبحث الأول : مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر :
40.....	المطلب الأول : السياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض 90-10 :
43.....	المطلب الثاني : السياسة النقدية في إطار قانون النقد والقرض 90-10 :
51.....	المبحث الثاني : استراتيجية السلطة النقدية في مجال السياسة النقدية :
51.....	المطلب الأول : السلطة النقدية في الجزائر :
56.....	المطلب الثاني : الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر :
57.....	المطلب الثالث : أهداف و أدوات السياسة النقدية في الجزائر :
61.....	المبحث الثالث : الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة :
62.....	المطلب الأول : مقارنة بين الأدوات المباشرة و الأدوات غير المباشرة :
64.....	المطلب الثاني : شروط عملية التحول إلى الأدوات غير المباشرة :
67.....	المطلب الثالث : عملية التحول الى الأدوات غير المباشرة في الجزائر :

74.....	الفصل الثالث : فعالية السياسة النقدية في الجزائر بين 2000 و 2012.....
74.....	المبحث الأول : دراسة أثر السياسة النقدية على الواقع الاقتصادي :
75.....	المطلب الأول : نظرة حول الإطار العام للاقتصاد الكلي :
90.....	المطلب الثاني : الوضعية النقدية خلال الفترة 2000 إلى 2012 :
103.....	المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية الهادفة إلى ضبط السيولة :
106.....	المطلب الرابع : نموذج var لتقييم السياسة النقدية في الجزائر :
112.....	المبحث الثاني : استقلالية السلطة النقدية في الجزائر.....
113.....	المطلب الأول : ماهية استقلالية السلطة النقدية و مبرراتها.....
117.....	المطلب الثاني : مؤشرات قياس استقلالية السلطة النقدية.....
123.....	المطلب الثالث : مسار استقلالية السلطة النقدية في الجزائر.....
129.....	المبحث الثالث : شفافية السياسة النقدية في الجزائر :
129.....	المطلب الأول : مفهوم الشفافية و مبرراتها
131.....	المطلب الثاني : معايير قياس شفافية البنوك المركزية في مجال السياسة النقدية.....
132.....	المطلب الثالث : مطابقة معايير الشفافية في حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012.....
148.....	خاتمة.....
154.....	قائمة المراجع.....
160.....	الملاحق.....